

جامعة وهران
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
مذكرة لنيل شهادة الماجستير
في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

الموضوع:

سياسات سعر الصرف
في الجزائر
2010-1962

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

الأستاذ دربال عبد القادر

من إعداد الطالبة:

خموري رحمة

لجنة المناقشة:

- الرئيس: بولنوار بشير
- المقرر: دربال عبد القادر
- المناقش: فقيه عبد الحميد
- المناقش: كرابلي بغداد
- أستاذ محاضر - أ - جامعة وهران
- أستاذ دكتور - جامعة وهران
- أستاذ محاضر - أ - جامعة وهران
- أستاذ محاضر - أ - جامعة وهران

السنة الجامعية

2012-2011

المقدمة العامة:

تلعب أسعار الصرف دورا هاما في حياتنا الاقتصادية اليومية، فلا يمكن القول انه يوجد مجتمع معزول لا يتأثر بالتغيرات التي تطرأ في أسواق الصرف للعملات ، و مما يزيد من فعالية سعر الصرف هو طابع العالمية الذي تتسم به أسواق الصرف.

لقد عرفت البشرية تحولات في أنظمتها النقدية الدولية ، فمن أسعار الصرف الذهبية إلى نظام استقرار أسعار الصرف ثم نظام تعويم أسعار الصرف ، و لهذا اصبح من المهم اختيار انسب نظام سعر الصرف.

إن المحافظة على استقرار الأسعار و العمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية للدول الناشئة يستوجب اختيار نظام الصرف الملائم و كذلك التسيير الجيد للتقلبات والتغيرات في سعر العملة، كما أن أهمية سعر الصرف في الاقتصاديات الحديثة والعهد والمفتوحة على العالم تجعل هذا العامل أكثر أهمية ، و هذا راجع إلى أن التقلبات التي تمسه قد تؤدي إلى انهيار الاقتصاد ككل من خلال انهيار الصادرات و خروج رؤوس الأموال الأجنبية .

ويعتبر سعر الصرف مؤشرا واضحا و متغيرا أساسيا و له اثر كبير على الرخاء في البلد المعني، وبسبب الأهمية التي يتميز بها قد اختلفت كثيرا الآراء حوله و لا بد من فهمه جيدا.

تلعب أسواق الصرف دورا هاما في الاقتصاد العالمي الجديد و هي في تطور دائم من خلال تحسين طرق أدائها وسهولة العمليات، ووظيفتها الاقتصادية الأساسية تتمثل في ضمان مواجهة الطلب مع العرض للعملات و تقييمها بالعملة الوطنية .

كما تعتبر أسعار الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح و باقي اقتصاديات العالم ، ففي الوقت نفسه يلعب سعر الصرف دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسية و بالتالي في وضعية ميزان المدفوعات و في معدلات التضخم و النمو الحقيقي و يهدف إلى المساهمة في تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والمالية.

لقد بينت النظريات الحديثة مدى تأثير سعر الصرف على الاستقرار الاقتصادي و بأن اختيار نظام سعر الصرف الملائم يختلف باختلاف طبيعة التقلبات الاقتصادية.

واجهت المؤسسات الجزائرية العمومية و الخاصة عدة مشاكل نجمت عن التغيرات في سعر الصرف، و تتمثل في كون الدولة تقوم بتحديد سعر صرف الدينار ، و كذلك طول فترة إتمام الصفقات المتعلقة بالمعاملات الأجنبية ، فعند ما تقوم الدولة بتخفيض قيمة الدينار ، يتسبب هذا في خسائر كبيرة لهذه المؤسسات ، و كذلك تسبب خسائر للمؤسسات في عمليات اهتلاك الآلات التي تم اقتناءها بالعملات الأجنبية وخاصة مع اتفاق الشراكة الذي تقوم به الجزائر مع الاتحاد الأوربي وكذا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في ظل العولمة ألزم على الإقتصاد الجزائري وبالأخص المؤسسة الجزائرية الخروج من نطاق المحلية والدخول في نطاق المنافسة الدولية، وعلى هذا أصبح لسعر الصرف أهمية كبيرة، في نشاط المؤسسة ومنه فلا بد عليها من التحكم في التسيير الجيد لتقلبات أسعار الصرف حتى تتمكن من المنافسة و البقاء وتأتي أهمية هذه الدراسة في التأكيد على ضرورة الإصلاح لنظام الصرف و ضرورة وجود سوق صرف فعال في الجزائر طارحين الإشكالية التالية:

ماهية سياسة سعر الصرف في الجزائر في ظل الاقتصاد العالمي؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة قمنا بطرح عدة أسئلة فرعية الإجابة عنها تكون بمثابة عنصر يؤدي إلى الإجابة على الإشكالية الجوهرية، وهي كالآتي:

- ما هي وضعية نظام الصرف في الجزائر؟
- ما هي علاقة سعر الصرف بالمتغيرات الاقتصادية في الجزائر؟
- ماذا نقصد بنظرية التخفيض و ما هي آثارها وانعكاساتها على الاقتصاد؟
- ما هي وضعية سوق الصرف ما بين البنوك وكذا السوق الموازية للصرف بالجزائر؟

أما فيما يخص المنهجية المتبعة للإجابة على الأسئلة السابقة فقد تم إتباع المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية، فقد استعنت بالمنهج التحليل الوصفي عند القيام باستعراض مختلف أنظمة الصرف ، و أسواق الصرف السائدة في العالم ، إلى المنهج التحليلي من خلال تحليل الوقائع الاقتصادية و توضيح العلاقات ومختلف أسباب الأزمات و الاختلالات و دراسة علاقة سعر الصرف بالمتغيرات الاقتصادية وكذا أسواق الصرف في الجزائر بما فيها الرسمية والموازية.

ولهذا قمنا بتقييم الدراسة إلى أربعة فصول، حيث أدرجنا في الفصل الأول إلى التعريف بسعر الصرف والنظريات المحددة له، وكذا ماهية أسواق وأنظمة الصرف السائدة في العالم، بالإضافة إلى سياسة الصرف وعملية تخفيض العملات.

أما الفصل الثاني فخصصناه إلى النظام البنكي الجزائري وكذا الإصلاحات الأساسية التي مسته ثم تطرقنا بعد ذلك إلى سياسة الصرف في الجزائر عبر ستة مراحل.

في الفصل الثالث انتقلنا إلى توضيح نظام الصرف في الجزائر بدراسة تطور أنظمة تسعيرة الدينار وعملية تخفيض الدينار الجزائري بالإضافة إلى أثر سعر الصرف على الاقتصاد الجزائري. خلال الفصل الرابع كان اهتمامنا بالرقابة على الصرف قبل وبعد صدور قانون النقد والقرض، والتعرض إلى سوق الصرف في الجزائر.

إن الهدف من هذه الدراسة هو السعي و الوصول إلى مجموعة من الأهداف يمكن إدراجها فيما يلي:

- معرفة ماهية أسواق الصرف و دورها في المعاملات الاقتصادية .
 - التعرف على نظم الصرف التي سادت في الجزائر و مختلف المشاكل التي واجهتها.
 - توضيح الإصلاحات التي قامت بها الجزائر و ما هي آفاق نظام الصرف في الجزائر.
 - دراسة علاقة سعر الصرف بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.
 - دراسة سوقي الصرف بالجزائر "السوق الشرعية والسوق الموازية".
- ولمعالجة الموضوع بصفة منهجية واضحة، ارتأينا أن نقوم بصياغة عدة فرضيات تكون بمثابة الأرضية التي ينطلق منها التحليل:
- يساعد اختيار نظام الصرف الملائم على تحسين الأداء الاقتصادي و الزيادة في القدرة على المنافسة الخارجية في ظل ما يسمى بالعملة.
 - تحرير أسعار الصرف و تحديدها في السوق يؤثر إيجابيا على نشاط المؤسسات والاقتصاد ككل.
 - التقييم الزائد لقيمة العملة و تحديدها من قبل الدولة يؤثر سلبيا على المؤسسات الجزائرية و على الاقتصاد ككل.

الفصل الأول: أنظمة و أسعار الصرف

مقدمة الفصل:

لقد عرفت الشعوب القديمة النقود وصككتها وتعاملت بها منذ الألف السابع قبل الميلاد وقد قامت بتطويرها بأشكال مختلفة ومتعددة من عمليات التبادل السلعي، تطورت أشكال النقود ووظائفها حتى أصبحت تعتبر وسيلة مهمة من وسائل دعم السياسة الاقتصادية لدولة، سواء في عمليات الاستيراد و التصدير أو مكافحة البطالة، أو تشجيع الادخار و الاستثمار، كما تعتبر وسيلة للدفاع المحلي، ويمكن أن تصل إلى مرحلة الدولية التي تتطلب توفر شروط أساسية فيها، وهي كالتالي:

- الثقة في قدرة الدولة المصدرة للعملة على التحكم في معدلات التضخم
- الوضع الاقتصادي للدولة المصدرة ونصيبها في التجارة الدولية، وقدرتها على تجنب الصدمات الخارجية.

- تجنب فرض القيود على أسعار الصرف وحركة رأس المال
- وجود أسواق مالية على درجة عالية من العملة والسيولة.
- الاستقرار السياسي للدولة المصدرة.

أما فيما يخص الوسيط والمكان الذي يتم عن طريقه بيع وشراء العملات المختلفة، فهو سوق الصرف الذي يعمل على تحويل القوة الشرائية لعملات مختلف الدول حيث يتم فيه الجمع بين مشتري وبائعي الصرف الأجنبي.

إن أهمية سعر الصرف، في عالمنا المعاصر تبرز في كيفية تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية، فقد اختلفت الآراء والنظريات في تفسيره، وتحديد مؤثراته على المدى الطويل و القصير.

المبحث الأول: أنظمة سعر الصرف.

منذ انحيار نظام بريتن وودز لأسعار الصرف في مطلع السبعينيات والسماح بتعويم العملات الرئيسية في أسواق الصرف، اتبعت بلدان العالم عددا متنوعا من نظم أسعار الصرف.

1. نظام النقد الدولي

نظام سعر الصرف هو الإطار القانوني التي يتحدد فيه سعر الصرف، والآلية التي تنظم المبادلات بين مختلف العملات وتحديد نظام سعر الصرف يكون باعتماد الحكومة على معيارين هما: المرونة في سعر الصرف والقيود على استخدامها، و أهم الأنظمة المتبعة في نظام النقد الدولي:

1.1 نظام سعر الصرف الثابت:

في هذا النظام تكون العلاقة بين العملات محددة إداريا وبطريقة نظرية باتفاق بين السلطات النقدية لمختلف الدول على أساس معطيات اقتصادية وكذلك سياسية وذلك من خلال تثبيت كل عملة إلى أساس معين، كان في بادئ الأمر مثبتة إلى وزن معين من الذهب الذي كان يمثل العملة الاحتياطية الدولية، وكانت العملات تخضع لمبدأ التحويل إلى الذهب بدون قيود. ويتحدد السعر بين العملات على أساس نسبة ما تحويه كل عملة من الذهب، وقد ساد هذا النظام في ظل قاعدة الذهب¹.

هذه القاعدة سمحت لسعر الصرف بالتغير في حدود ضيقة جدا، هي حدود تصدير واستيراد الذهب الذي تم بكل حرية.

وفي ظل هذا النظام كل العمليات تتم عند هذه الأسعار، لكن لا بد من تعزيز سلامة هذا النظام الثابت عن طريق السياسة النقدية والمالية ومعرفة المطلوب لتدخل الدولة في سوق الصرف الأجنبي، بائعة أو مشتتية للعملة الوطنية من أجل مساندة هذا السعر الذي يكون قابل للتغيير عندما تواجه خطر اختلال أساسي أو جوهري في المركز الخارجي .

2.1 نظام سعر الصرف العائم:

¹. MANNAL.S. YVES. S 2002 « Techniques financières internationales » 7ème édition, Economica, Paris.

أنشئ هذا النظام في 1973 بعد الإلغاء التام لقابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وهذا مباشرة بعد انهيار نظام بريتون وودز، حيث تعرض الدولار إلى تخفيضات متتالية ثم ترك سعره يتحدد بحرية. في هذا النظام سعر الصرف يتمتع بمرونة كبيرة، ولا يعتمد على أي أساس، وإنما يتحدد ويتغير بحرية نتيجة تفاعل حركات العرض والطلب من العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، بدون تدخل السلطات النقدية، أي أنه يتحدد كأي سعر في سوق السلع.¹ لكن رغم هذا، فإن الدول قد لا تفتتح بهذه الحرية المطلقة لسعر الصرف الناتج عن قوانين العرض والطلب، لهذا وجدت لنفسها مجالاً للتدخل في أسعار الصرف العائمة والتأثير عليها. أن سعر الصرف العائم هو السعر الذي لا يخضع لأي أساس في تحديده، وإنما لتفاعل قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي .

2. العوامل المحددة لنظم أسعار الصرف:

يعتبر اختيار النظام الملائم لسعر الصرف من القرارات المتشابكة التي يجب أن تأخذ في الاعتبار عددا كبيرا من العوامل ذات الصلة فيما بينهما، وتوجد بعض الاعتبارات النظرية التي تؤثر على هذا الاختيار، و معظمها تميل إلى تأييد إتباع نظام لسعر الصرف الثابت في بلد نام تقليدي للأسباب التالية:

1. قد تزداد تقلبات سعر الصرف خطورة و حدة إذا كان سوق العملة المعنية محدودا.
 2. يتم تخفيف آثار صدمات العرض المؤقتة، وسوء المحصول على سبيل المثال باستخدام الاحتياطات وهذا في ظل نظام لسعر الصرف الثابت.
- عند دراسة خيارات البلدان التاريخية الفعلية لنظم الصرف حدد هيلر² H.R.Heller الخصائص الاقتصادية التالية على أنها الخصائص ذات الصلة بصورة خاصة ب:

- حجم البلد.
- مدى انفتاحه الاقتصادي، درجة الترابط المالي الدولي.
- التضخم.

¹. مروان عطوى 1992 "أسعار صرف العملات وأزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية". دار الهدى . الجزائر.

². محمود حميدات 2000 " مدخل للتحليل النقدي " ديوان المطبوعات الجامعية. بن عكنون الجزائر

- نمط التجارة الخارجية.

نجد هنا أن البلدان التي قد تسمح لعملائها بالتعويم المستقل هي البلدان ذات الحجم الاقتصادي الكبير والتي عادة ما تحتل التجارة الخارجية فيها قطاعا صغيرا نسبيا، ودرجة عالية من الترابط المالي الدولي، ومعدل التضخم يختلف عن المتوسط الحالي، ونمط متنوع للغاية للتجارة الخارجية¹ وتقترب الخصائص المعاكسة ببلدان الربط، أما بالنسبة لاختيار الربط الملائم فقد ظهر أن أنصبة التجارة بالغة الأهمية: فالبلدان التي تتاجر بقدر كبير مع الولايات المتحدة تميل إلى ربط عملتها بالدولار الأمريكي، كما تربط البلدان التي تتاجر بقدر كبير مع بلد آخر عملتها بهذا البلد أما البلدان التي تتمتع بنمط متنوع للتجارة فتميل إلى ربط عملتها بسلة من العملات أو بسلة حق السحب الخاص.

قد يؤدي الربط بعملة مفردة إلى تحفيز التجارة والاستثمار وتدفقات رأسمال مع بلدان نفس منطقة العملة، وقد تربط البلدان عملتها أيضا بعملة رئيسية لتؤكد للجمهور عزم الحكومة إتباع سياسات نقدية ثابتة يمكن الاعتماد عليها.

ينجم عن الربط بعملة مفردة عدد من المشاكل منها: إذا كان البلد (أ) يتبع نظاما للربط الثابت بالعملة (ب)، فقد تكون تحركات سعر صرف العملة (ب) إزاء جميع الشركاء التجاريين الآخرين للبلد (أ) غير ملائمة لميزان المدفوعات للبلد (أ) ولتحقيق بعض أهداف السياسة العامة المحلية بهذا السعر. وكذلك فإن التغيرات في سعر الصرف بين البلدان الرئيسية للسوق تؤثر على أسعار الواردات والصادرات التي يواجهها بلد الربط (أ)، مما يؤثر بالتالي على هيكل الأسعار والميزان التجاري وتوزيع الدخل بهذا البلد، وهناك شواهد على أن البلد قد أظهر في بعض الحالات تفصيلا قويا لسعر ثابت (الربط بعملة مفردة) بحيث أنها سمحت لأسعار الصرف بها بأن تكون مقومة بأعلى أو بأقل من قيمتها بشكل خطير.

يتمثل الشكل الآخر للربط بمعيار خارجي في الربط "بسلة" من العملات بهدف استقرار سعر الصرف الفعلي للبلد وتقليل أثر الصدمات الخارجية على الدخل المحلي والأسعار إلى الحد الأقصى² وتعتبر التغيرات في الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي متوسط مرجحا للتغيرات الفعلية في أسعار الصرف الثنائية (سعر الصرف الثنائي هو سعر صرف رسمي بين أي عمليتين وسعر الصرف

¹. نفس المرجع.

². مروان عطية 1993 "الأسواق النقدية والمالية". ديوان المطبوعات الجامعية

الفعلية المتعدد الأطراف من ناحية أخرى، هو مفهوم متعدد الأطراف، يعكس العلاقة الكاملة لعملة بعملات أخرى عديدة) لعملة البلد مقابل العملات الأخرى، كما يتوقف تكوين سلة العملات ولأوزان المعطاة لكل عملة على أهداف السياسة العامة المحددة لنظام الصرف المربوطة بالسلة¹، فإذا كان الهدف هو الحد من آثار عدم استقرار سعر الصرف على أسعار الواردات المحلية للبلد ومعدل التضخم، سيكون من الملائم استخدام سلة مرجحة على أساس الواردات.²

3. مفاهيم أسعار الصرف.

إن سعر الصرف له تعريفات عديدة يدور مضمونها فيما يلي:

1- سعر الصرف:

يعتبر سعر صرف العملة السعر الذي يحدده الطلب والعرض في سوق الصرف ويربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي.³

2- سعر التعادل:

هو سعر رسمي اتفاقي وضعت أسسه في اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي، المنعقدة في بلدة بريتن وودز في أمريكا سنة 1944، ويتم تحديد سعر العملة في ظل نظام الذهب بالنسبة لعملة أخرى حسب ما تحويه كل منهما من الذهب المتساوي المعيار في درجة النقاوة، وبالتالي كانت القيمة التعادلية لأي عملة هي وزنها الذهبي منسوباً إلى وزن أي عملة أخرى، كما تم الاتفاق على أن سعر تعادل أي عملة في نظام الأسعار الثابتة هو قيمتها مقومة بالذهب أو الدولار.⁴

3- السعر المركزي:

بعد انهيار نظام الأسعار الثابتة، لم يعد الذهب المرجع الأساسي للقياس، بسبب ارتفاع أسعاره وفقدانه لصفة الثبات، فأصبح من اللازم إيجاد حل بديل، وهو السعر المركزي الذي يعبر عن سعر العملة المحلية بالنسبة لعملة احتياطية جديدة ابتكرها صندوق النقد الدولي وهي وحدة حقوق السحب الخاصة.⁵

¹. Paris . MANNAL.S. YVES. S 2002 « Techniques financières internationales » 7ème édition, Economica

². BOUKRAMI .S.A 1980 « la Finance internationale ». OPU.

³ . GUILLOT .P. 1999 « Les règlements des échanges internationaux ». IUFM

⁴ . مروان عطوى 1992 "أسعار صرف العملات وأزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية". دار الهدى . الجزائر.

⁵ . JURA .M. 1999 « Techniques financières internationales » Dunod. Paris

ومن خلال التعريفات السابقة، نستنتج أن هناك نوعين من سعر الصرف:

أ- **سعر الصرف الرسمي**: وهو ذلك السعر الذي كان سائد خلال نظام الأسعار الثابتة، وهو يعبر عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تقابلها الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية، وهو ما نراه في أسواق الصرف، وهو بذلك يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة.

ب- **سعر الصرف الحقيقي**: وهو القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية، أي القدرة الشرائية للعملة المحلية بالنسبة لدولة أخرى، وهو يتحدد على أساس تعادل القوة الشرائية النسبية في الدولتين.

إن مؤشر تقلبات سعر الصرف الحقيقي يبين مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة، فارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض القدرة التنافسية للأسعار، والعكس صحيح، وبالتالي زيادة أرباحها أو إيراداتها.

4. أساليب تقييم مدى ملائمة مستوى سعر الصرف:

تتحدد أسعار الصرف في أسواق العملات الأجنبية، حسب مقاييس العرض والطلب على أي عملة بلد ما، وقد تؤثر عليها بعض العوامل كتوقعات المشاركين في السوق، فروق أسعار الفائدة وميزان الحساب الجاري للمعاملات الخارجية، وكذا درجة تدخل البنك المركزي.

ولتقييم مدى ملائمة مستوى سعر صرف لعملة ما، يجب حساب ودراسة مؤشرات سعر الصرف الفعلي، لمعرفة مدى تطور أو تدهور تنافسية أسعار بلد ما مع عملاءها التجاريين.

وبهذا يمكن أن نقدم مفهومين لسعر الصرف الحقيقي:

- المفهوم الأول: التقليدي: الذي يعبر عن سعر صرف ثنائي معدل، ليعكس اثر مختلف التدابير الحكومية التي لها علاقة بالمعاملات الدولية.

- المفهوم الثاني: ويعبر عن المؤشر المرجح لسعر الصرف الفعلي المتعدد الأطراف والذي يأخذ بعين الاعتبار اثر الأسعار النسبية ومدى أهمية البلدان الشريكة في التجارة الدولية.

1.4 المفهوم التقليدي لسعر الصرف الفعلي :

يعني سعر الصرف التقليدي: عدد وحدات العملة المحلية مقابل عملة دولية قيمتها وحدة واحدة مع الأخذ بعين الاعتبار التدابير الحكومية كالتعريفات الجمركية، الرسوم أو الإعانات المالية التي لها

علاقة بالمعاملات الدولية، ولكون هذه الأخيرة تخضع لضرائب أو تدابير مختلفة فإنه لا يوجد سعر صرف فعلي واحد، وعلى هذا الأساس تم اللجوء إلى حساب سعر صرف فعلي للواردات و آخر لصادرات .

2.4 مفهوم سعر الصرف الفعلي المتعدد الأطراف:

بسبب تزايد مرونة أسعار الصرف، تم اللجوء إلى إنشاء مؤشرات تقيس متوسط التغيير في سعر الصرف لبلد ما مقابل عملات أخرى وهذا بالاستناد إلى فترة الأساس. إن علاقة عملة معينة بعملات أخرى لها مفهوم متعدد الأطراف يسمى " سعر الصرف الفعلي " ويعتمد هذا المفهوم على نظرية تعادل القوة الشرائية التي تم تطويرها على يد الاقتصادي " غوستان كاسل " 1866-1945.

1.2.4 تعادل القوة الشرائية:

يعتبر معدل الصرف حسب هذه النظرية المعدل النسبي بين عمليتين مختلفتين، وهو المعدل الذي يجب أن يمثل في القوة الشرائية النسبية لهاتين العمليتين، في حالة توازن في أسواق السلع. في حالة كون العملة معلومة، فإن أي تغيير تدريجي في معدل الصرف يؤدي إلى تعادل القوة الشرائية، أما في حالة كون العملة مربوطة بعملة أخرى أو بسلة من العملات، فهذا يلزم تغيير تدريجي أو مميز في الربط أو تغيير في مستوى السعر المحلي و أو كليهما، حتى يتمكن معدل الصرف من العودة إلى مستوى تعادل القوة الشرائية.

2.2.4 سعر الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي:

إن الصيغة الأكثر شيوعاً، المستخدمة في إنشاء مؤشر لسعر الصرف الفعلي (المتعدد الأطراف) هو متوسط مرجح لأسعار الصرف، محسوب بالنسبة لفترة أساس، وبما أن الغرض من الترجيحات هو التعبير عن الأهمية النسبية لكل عملة أجنبيته بالنسبة إلى البلد المحلي فإن اختيارها الملائم متعلق بالغرض الذي يستخدم من أجله مؤشر سعر الصرف الفعلي².

¹. BOROMAD.V ; MASSABIE.M 2006 « Commerce internationale : technique et management des opérations » 2^e édition BREAL.

². GUILLOCHER B. 2001 : « économie internationale » 3^e édition. UNOS

أ- سعر الصرف الاسمي الفعال:

قد تشهد أسواق الصرف ارتفاعاً في قيمة العملة المحلية مقابل إحدى العملات الأجنبية، وفي نفس الوقت انخفاضها مقابل عملات أجنبية أخرى من ناحية أخرى لذلك فتجارة الدولة لا تكون بنفس الأهمية مع الدول الأخرى وبالتالي فإن التغيرات في قيمة العملة المحلية مقابل عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين تعد أكثر أهمية من التغيرات التي تحدث في قيمة عملات الشركاء التجاريين الآخرين الأقل أهمية، بسبب هذه الاعتبارات تم تطوير ما أصبح يعرف بالرقم القياسي لأسعار الصرف الاسمية الفعالة وهو عبارة عن متوسط موزون لأسعار الصرف الثنائية بين العملة المحلية وعدد من العملات الأجنبية ويستخدم هذا المتوسط لقياس قيمة العملة وبشكل احتباطي وعادة ما يتم إدخال الشركاء التجاريين الرئيسيين لفترة مختارة للدول في حساب هذا المتوسط ؛ ليعكس السعر الأهمية النسبية لكل شريك.

وبالتالي يمكن أن يختلف مؤشر سعر الصرف الاسمي الفعال من حيث القيمة والمحتوى، نتيجة اختلاف عوامل عديدة كاختيار سنة الأساس ، وكيفية احتساب المتوسط ، و تحديد منهم الشركاء التجاريين ، وتحديد الأوزان المعتمدة لكل شريك فمثلاً إذا كان الهدف من المؤشر قياس أثر تغير سعر الصرف على العائدات من الصادرات ، تستخدم الصادرات الثنائية في تحديد الأوزان في المؤشر وهكذا لبقية العوامل المحددة للأوزان وإذا عدل سعر الصرف الاسمي الفعال بمعدل التضخم في الاقتصاد المحلي واقتصاديات الشركاء التجاريين، فإننا نصل إلى مفهوم جديد لسعر الصرف هو سعر الصرف الحقيقي الفعال.

ب- سعر الصرف الحقيقي الفعال:

هو متوسط موزون أسعار الصرف الاسمية الفعالة معدلاً بنسبة التضخم في البلد المحلي والتضخم في مجموعة بلدان الشركاء التجاريين ، وبالتالي فهو يقيس متوسط موزون لاختلاف القوة الشرائية للعملة المحلية بالمقارنة بفترة أساس مختارة وهذا يعني أن مؤشر سعر الصرف الحقيقي يقيس القيمة الحقيقية للعملة ؛ لأنه يأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم في البلد المحلي وبلدان الشركاء التجاريين لهذا البلد¹

¹ .FEIGER G. et JACQUILLAT J. 1982 « Finance Internationale »DALLOZ

وزيادة سعر الصرف الحقيقي الفعال لعملة ما، فإن المركز التنافسي لدولة هذه العملة يتراجع نتيجة زيادة تكاليف سلعها وخدماتها مع الشركاء التجاريين لها. ومعرفة الفرق بين سعر الصرف الاسمي الفعال وسعر الصرف الحقيقي الفعال يحدد للسلطات النقدية وقطاع الأعمال الوسائل الممكنة لإدارة أسعار الصرف، وتحديد المراكز التنافسية للعملة والسلع المحلية مقابل الأجنبية.

المبحث الثاني: نظريات و أسواق الصرف .

1 . نظريات أسعار الصرف:

1.1 - نظرية تعادل القوة الشرائية:

يعتبر سعر الصرف المرآة العاكسة لحقيقة الحالة الاقتصادية لأي بلد، لأنه أسرع مؤشر بسبب تحديده بعوامل السوق " العرض و الطلب " وهذه الأخيرة في اغلب الأحيان اسبق من المؤشرات الأخرى.

إن نظرية تعادل القوة الشرائية تعني أن أسعار الصرف بين عملتين تظل في مستوى التعادل طالما ظلت القوة الشرائية لكل من العملتين بدون تغيير¹. فإذا تغير مستوى الأسعار في احد البلدين ينعكس ذلك على سعر الصرف، وتبين هذه النظرية أن أي اختلال في مستوى النسبية للأسعار يكون مؤقتا لأن قوى السوق ستعمل على إعادة التوازن وهذه القوى هي عملية الموازنة السلعية، وتعني هذه العملية أن ارتفاع معدل التضخم في دولة " أ " مثلا سيؤدي إلى جعل أسعار هذا البلد اقل تنافسية من أسعار البلد " ب " مثلا، وبهذا سيتحسن الحساب الجاري في ميزان مدفوعات البلد " ب " ويزيد الطلب على عملته، ولهذا يتغير سعر الصرف بين العملتين لصالح عملة البلد " ب "، وسيؤدي إلى انخفاض سعر الصرف " أ " إلى رجوع أسعاره إلى الحالة التنافسية، ويكثر الطلب عليه، بينما سعر العملة " ب " التي ارتفع معدلها سيؤدي إلى جعلها اقل جاذبية، وبهذا يعود توازن سعر الصرف مرة أخرى.

أما عن عيوب نظرية تعادل القوة الشرائية فإن هذه النظرية لم تأخذ بعين الاعتبار في عملية الموازنة السلعية التي تقوم عليها، الحواجز الجمركية، تكاليف النقل، ونظم الحصص، وكذلك بعض العوامل كالجودة، حيث لا يمكن أن تحل سلع محل أخرى بسهولة، وكذلك الخدمات بجميع أنواعها، فأسعارها ليس لها ميزان المدفوعات².

¹. GUILLOCHER B. 2001 : « économie internationale » 3ème édition. UNOS
². MANNALIS. YVES. S 2002 « Techniques financières internationales » 7ème édition, Economica, Paris.

2.1- نظرية تعادل أسعار الفائدة:

نظرية تعادل أسعار الفائدة قام بصياغتها كينز من خلال قوله: "سعر الصرف الآجل يتبع التغيرات في أسعار الفائدة"¹

إن تغيرات أسعار الفائدة لها تأثير كبير على تحركات رؤوس الأموال بين الأسواق. فمن العمليات الأساسية في سوق الصرف الموازنة بين أسعار الفائدة في مختلف الأسواق عن طريق اقتراض العملات التي أسعار فائدتها منخفضة، وبيعها في أسواق الصرف مقابل شراء عملات التي أسعار فائدتها مرتفعة لاستثمارها في تلك الأسواق، وتتم هذه العمليات في سوق الصرف الآجل، وبفترة كعامل اجل الاستثمار في سوق النقد يتم تحقيق أرباح ناتجة عن الفرق في أسعار الفائدة في السوقين.

إن ارتفاع سعر الفائدة في دولة ما مقارنة بالدول الأخرى يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية لاستثمارها في هذه الدولة بهدف الحصول على أرباح، وهذا ينتج عنه زيادة في الطلب على عملة هذه الدولة وبالتالي ارتفاع قيمتها الخارجية.

يعتبر عامل سعر الفائدة ذو أهمية بالغة في التأثير على سعر صرف العملات في الوقت الحالي، ففي العديد من الأحيان هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة وسعر الصرف، لكن في بعض الحالات تضعف هذه العلاقة وتنعدم لأسباب عديدة.

واجهت هذه النظرية عدة انتقادات ندرجها فيما يلي:

- الفئاض من رأس المال المحتمل الذي يتم استعماله في عمليات التحكيم يتعرض إلى عدة قيود تتمثل في وجود اختلاف في شروط الاقتراض بين مختلف المراكز المالية وكذلك حرية استعمال الأموال المقترضة في مختلف العمليات.

- الرقابة على الصرف هي بالتأكيد عائق من عوائق النظرية، فهناك قيود بإمكانها التأثير بطريقة غير مباشرة على حركات رؤوس الأموال.

- وجود عدة متغيرات نوعية لها تأثير على عمليات التحكيم بين الأسواق تتمثل في السيولة وكبر حجم المتعاملين في السوق وعدم وجود احتكار وكذلك سهولة عملية الاقتراض.

¹. SAFRA M. et BENMARZOUK .T.1994 « Monnaie et Finance Internationale Approche Macroéconomique » édition l'harmattan .FRANCE.

- وجود عامل المضاربة الذي يؤثر على عملية التحكيم إذا كانت أسعار الفائدة وأسعار الصرف غير حقيقية.

3.1- نظرية ميزان المدفوعات:

يعبر ميزان المدفوعات عن المدفوعات من الدولة إلى العالم الخارجي أو العكس، إن ميزان المدفوعات لا يؤثر على أسعار الصرف، إنما له علاقة مباشرة مع ما يحدث في سوق الصرف، فعندما يحدث مثلاً فائض في أرصدة ميزان المدفوعات، يمكن هنا تغيير مستوى سعر الصرف، وينتج عن هذا الفائض نقص الطلب على العملات الأجنبية وبهذا ترتفع قيمة العملة الوطنية¹.

هناك نوعين من تدفقات رأسمال التي تؤثر على سعر الصرف، فالأول ناتج عن التغيرات في الميزان التجاري، والثاني ناتج عن التغيرات في حساب رأسمال.

إن تحقيق فائض في الميزان التجاري يؤدي إلى رفع قيمة سعر الصرف والعكس بالعكس أما فيما يخص العمليات الجارية فهو يعطي معلومات عن الوضعية الاقتصادية للدولة، فإذا كان الرصيد ايجابياً فسعر الصرف يرتفع، وإذا كان الرصيد سلبياً لميزان العمليات الجارية فهذا يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف.

يعتبر رصيد ميزان المعاملات الجارية وحركات رؤوس الأموال في المدى الطويل فإذا كان هذا الرصيد ايجابياً سيرفع من سعر الصرف أما إذا حدث العكس فسعر الصرف يميل إلى الانخفاض.

4.1 نظرية الفقاعات المضاربة :

تشرح هذه النظرية تغيرات سعر الصرف أساساً بحركات أسواق الأصول فهي تعطي دوراً هاماً للتوقعات، حيث تستطيع تغيير اتجاه سعر الصرف عن مساره الأساسي. نتكلم عن الفقاعات المضاربة حينما يتعد سعر صرف عملة ما في وقت معين عن قيمته الأصلية المحددة وفق نظرية معينة، وهي معرضة للانفجار في أي وقت، ويعود اسم كلمة مضاربة لكونها موافقة لتنظيم وبيكولوجية الأسواق المالية.

¹. صفوت عبد السلام عوض الله 2002 " سعر الصرف وأثره على علاج اختلال في ميزان المدفوعات (التجربة المصرية في سعر صرف الجنيه المصري)". دار النهضة العربية. القاهرة .

نقول إن الفقاعات المضاربة عقلانية عندما يكون كل المتعاملين في السوق يعلمون أن العملة فيها مغالاة و يعتقدون إن الانخفاض سيتواصل، و مع ذلك يستمرون في المضاربة على الانخفاض، و تكون الفقاعات المضاربة غير عقلانية إذا كانت هناك حالة كبيرة من عدم التأكد و قرارات المتعاملين تتجاهل المحددات الأساسية.

تحدث الفقاعات المضاربة عندما تكون إحدى العملات مقومة بأكثر أو اقل من قيمتها الحقيقية ويستمر هذا الوضع فترة طويلة، و قيام السلطات النقدية بإجراء التخفيض المنتظر و إعادة التقويم الذي يكون غير كافي و بالتالي عودة السوق مرة أخرى إلى حالة القلق و عدم استقرار الأسعار.¹

5.1 التعديل الزائد لسعر الصرف:

قام بتطوير هذه النظرية R. Dornbusch سنة 1976 و التي تسمى التفاعل الزائد لسعر الصرف أو تجاوز الهدف والتي تبين بأن الأسعار في سوق السلع و الخدمات جامدة بالنسبة للأسعار في الأسواق المالية (سعر الصرف، سعر الفائدة).

نفرض أنه يوجد في دولة صدمة نقدية غير معروفة مسبقا ناجمة عن زيادة في الكتلة النقدية ستؤدي إلى تخفيض مهم في سعر الصرف مما يوجب تحديد سعر الصرف التوازني الجديد، فانه بعد فترة وبطريقة متزايدة يعود سعر الصرف إلى مستوى التوازن الحر و هذا ما نسميه بالتفاعل الزائد لسعر الصرف.²

هذا النموذج يطرح تساؤلات حول تفسير التغيرات في سعر الصرف، فهو يشرح هذه التفاعلات معتبرا إن المتعاملين يسبقون تطور السياسة النقدية و على هذا فالمتعاملون يمكنهم التحكم في سلوكهم الذي يقلص من أهمية ظاهرة التفاعل الزائد.

2. أسواق الصرف:

1.2. السوق العالمية للصرف:

¹. زينب حسين عوض الله 2004 "الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية" دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

². MONDHER .C 2002 "les taux de change" revue banque édition .paris .

اتسعت أسواق الصرف منذ بداية السبعينات من ناحية أبعادها المكانية التي أصبحت تغطي الكرة الأرضية كلها ومن حجم عملياتها، ومنذ عام 1958 بدأت أسواق الصرف تدخل مرحلة جديدة إذ رفعت كل القيود التي كانت مفروضة. ومن ثم بدأت سوق الصرف العالمي مسيرتها واتخذت أبعادا جديدة بظهور المناطق النقدية خارج الحدود.¹

وتتكون السوق العالمية للصرف من نحو 12 مركزا رئيسيا وعدد لا يحصى من صغار المتعاملين و يختلف حجم المتعاملين في هذه السوق ما بين بنك عالمي كبير أو مؤسسة متعددة الجنسيات ومؤسسة أو بنك صغير أو متعامل فردي، وفي هذه السوق لا ترى النقود المتعامل فيها أبدا رأي العين، ولا يزيد الأمر عن تغيرات في الحسابات والمراكز لدى البنوك التجارية التي هي القلب النابض لهذه السوق، والمعاملات التي تجري بين البنوك تمثل الجانب الأعظم من حجم التعامل اليومي، ومما ساعد على تطوير السوق تلك التطورات التكنولوجية الحديثة التي ألغت فروق المسافات والزمن.

وتعتمد السوق في تعاملها على عدد قليل من العملات الرئيسية الحرة القابلة للتحويل بحرية تامة، يأتي في مقدمتها الدولار الذي يقدر وزنه النسبي في إجمالي التعامل لما يتراوح 70% و 80% عن إجمالي التداول بمختلف العملات وتنقسم العملات من ناحية درجة ماهيتها في عمليات الصرف إلى 03 أنواع هي²:

أ. العملات الحرة: هي بضاعة أسواق النقد وأسواق الصرف ويمكن شراؤها وبيعها بحرية تامة في سوق البنوك.

ب. العملات شبه الحرة: فلا يتم تداوله إلا من خلال البنوك المركزية وبأسعار خاصة لا دخل للطلب والعرض فيها وتدرج تحت هذا النوع عملات كثيرة من الدول النامية.

ج. العملات الغير الحرة: فهي العملات التي تحظر سلطاتها النقدية التعامل بها خارج حدودها ولا يوجد عليها تعامل خارجي وغالبا ما يتم تبادلها مع النقود الأجنبية بصفة غير رسمية في السوق السوداء والغالبية الكبرى من عملات الدول النامية.

2.2. المتعاملون في أسواق الصرف:

¹. مروان عطية 1993 "الأسواق النقدية والمالية". ديوان المطبوعات الجامعية

². HENRI J., JAFFRE.P 1990 « la monnaie et la politique monétaire » Economica

يوجد بسوق الصرف عدد كبير من المتعاملين تختلف دوافعهم، ومن بين هؤلاء: البنوك التجارية، المركزية، السماسرة، الشركات الكبرى، المستثمرون¹.

1.2.2 البنوك المركزية:

تعتبر البنوك المركزية العنصر الأساسي للحفاظ على سياسة نقدية ناجحة لأي بلد، فهي مسؤولة عن تنفيذ السياسات النقدية المرسومة والحفاظ على العرض النقدي في مستوى يتناسب مع حاجة الاقتصاد الوطني.

إن دخول رؤوس الأموال الأجنبية وكذا العملة الوطنية أو خروجها، قد يتعارض مع أهداف السياسة النقدية، فدخول رؤوس الأموال طويلة المدى، قد تعمل على الإخلال بالتوازن بين العرض النقدي المتوفر من السلع والخدمات و بهذا يحدث ضغوط تضخمية، وفي حالة العكس أي حالة خروج رؤوس الأموال المحلية، من أجل الاستثمار في الخارج فإنها تؤثر على حجم السيولة المحلية وإلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني. وبهذا في كلتا الحالتين يتأثر سعر صرف العملة بخروج العملة مما يؤدي إلى خفضه أو رفعه في حالة زيادة الطلب عليها لدخول رأسمال.

إن تدخل البنك المركزي في سوق الصرف أصبح الآن حياديا بعد أن كان ملزما بذلك وقد جرى تعويم العملات تبعا لكثافة تدخل البنك المركزي وما ترمي إليه من أهداف إلى ثلاثة أنواع هي:

أ- **التعويم النظيف**: هذا النوع يكون سعر الصرف فيه حرا بلا قيد، حيث لا يتدخل البنك المركزي فيه، وهو يخضع لعوامل السوق، والهدف من هذا التعويم هو معرفة القيمة الحقيقية لأسعار صرف عملة البلد المعني.

ب- **التعويم المدار**: تدخل البنك المركزي هنا في سوق الصرف الهدف من وراءه هو الحفاظ على سعر الصرف والدفاع عنه من موجات المضاربة.

يتميز هذا التعويم بتدخل السلطات للدفاع عن قضية خاسرة أو الحفاظ على سعر صرف غير واقعي أو تحقيق أهداف تضر بنظام النقد الدولي أو العملات الأخرى².

2.2.2- البنوك التجارية:

¹. KRUGMAN.P ; OBTELFED.M 2009 « Economie internationale ».

.SEAN P.G 1995 "Change et Gestion de Change".CHIHAB 1.

هي من أهم المتعاملين في سوق الصرف بحكم طبيعة مواردها، تبحث دائما عن توظيف ما لديها في سوق النقد في أصول قصيرة الأجل دائمة الحركة، وبهذا تمثل الجزء الأكبر للعمليات المتداولة ويمكن أن نميز ثلاث أنواع من هذه البنوك:

النوع الأول: وهو النوع الذي يسيطر على الأسواق، فهي بنوك على استعداد دائم لتوفير عروض البيع والشراء لعدد كبير من العملات الرئيسية، وهي مستعدة دائما إلى تسديد البيع والشراء بالعروض التي نقدمها.

النوع الثاني: يتميز هذا النوع بكثافة في السوق لكن ليس لها تأثير كبير عليه.

النوع الثالث: هذا النوع يتكون من البنوك المتوسطة والصغيرة، وهي تمثل الجزء الأكبر في السوق، لكن اشتراكها غير ايجابي.

وتتم عمليات الصرف بين البنوك حسب متطورات العصر، فهي مزودة بخدمات الحسابات الالكترونية التي خففت كثيرا من الأعباء الحسابية وغيرها.

3.2.2 السماسرة:

يعرف السماسرة بأنهم السبب في خلق سيولة السوق، ويمتازون بالسرية التامة فيما يخص المعاملات، وتلجأ البنوك إلى خدماتهم في الأوقات التي لا يرغبون فيها الالتزام بتقديم عروض خاصة في الحالات التي تكون فيها الأسواق مضطربة أو سريعة الحركة.

4.2.2 متعاملون آخرون:

كالشركات متعددة الجنسيات، وكبار رجال الأعمال والشركات التجارية.

3.2 أغراض التعامل في أسواق الصرف:

تعتبر بعض العمليات في سوق الصرف السبب الرئيسي لوجوده، أما بعض العمليات الأخرى فقد خلقتها الأسواق نفسها¹.

1.3.2 عمليات التغطية:

القصود من هذه العملية حماية أصول تكون قد استثمرت في عملة ضعيفة أو قد تنخفض قيمتها إلى عملة أخرى قوية، وكذلك بالنسبة للالتزامات المقومة بعملات يخشى ارتفاعها.

¹. JURA .M. 1999 « Techniques financières internationales » Dunod. Paris.

فعمليات التغطية أو الحماية هي عمليات لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للمصدرين والمستوردين الذين هم في انتظار دائم لتسوية حقوقهم أو التزاماتهم بعملات أجنبية.

2.3.2 عمليات الموازنة:

تعني الموازنة تحقيق ربح أي شراء عملة أو سلعة أو إقراض أو اقتراض بسعر أعلى. وتختلف عمليات الموازنة في أسواق الصرف، فمنها من تهدف إلى الموازنة بين أسعار الفائدة.

3.3.2 عمليات المضاربة:

المضاربة في لغة الصرف هي الاحتفاظ طوعا لمركز معرض لأخطار الصرف بهدف إلى تحقيق ربح مع قبول احتمال الخسارة.

يمتاز المضاربون بحساسيتهم الخاصة بتغيرات أسعار الصرف، فحينما يعتقد المضاربون قرب انخفاض سعر عملة يسارعون إلى بيعها في السوق الآجلة، مقابل شراء إحدى العملات القوية للمدة المناسبة، وعند انتهاء مدة العقد يواجهون احد الاحتمالات التالية:

قد ينخفض سعر العملة أو يعاد تقويمها بسعر اقل فيشترونها بثمن منخفض لتنفيذ العقد، وقد لا يحدث أي تغيير فلا يكون هناك لا ربح ولا خسارة.

أما في حالة ارتفاع سعر العملة بسبب تدخل البنك المركزي بهدف التضيق عليهم، تنتج عنه خسارة كبيرة للمضاربين، يضطرون من خلالها إلى شراء العملة من السوق الحاضرة بسعر يفوق أسعار عقودهم الآجلة، وتعتبر عمليات المضاربة السبب الرئيسي في حالة عدم الاستقرار في أسواق الصرف، وكذا زيادة المعاملات في الأسواق.

3. عمليات الصرف :

1.3. أنواع عمليات الصرف:

يعرف التعامل في أسواق الصرف ثلاثة أنواع رئيسية من العمليات هي: أ/ العمليات الحاضرة ، ب/ العمليات الآجلة ، ج/العمليات التبادلية المزدوجة. ويبلغ نصيب عمليات الشراء والبيع الحاضرة نحو 50% من إجمالي عمليات الصرف، تليها العمليات الآجلة في الأهمية. ولكل من هذه الأنواع أسواق فرعية داخل أسواق الصرف فيقال السوق الحاضرة والسوق الآجلة، وليس معنى ذلك أن لكل نوع سوق مستقلة بذاتها، إنما المقصود بذلك هو التخصص داخل السوق.

1.1.3 العمليات الحاضرة:

تعتبر عمليات البيع والشراء الحاضرة هي الأكثر أهمية في سوق الصرف وتحظى أسعارها بالجانب الأكبر من اهتمام وسائل الإعلام لأن تحركات الأسعار فيها دائمة متصلة، هذا بالإضافة إلى أهميتها النسبية الكبيرة في إجمالي التعامل¹ وفي التعامل الحاضر يتم تسليم العملات المتبادلة (المباعة والمشتراة) خلال يومي عمل بخلاف اليوم الذي تم التعاقد فيه على إجراء العملية، وقاعدة يومي العمل هي قاعدة خاصة في التعامل الدولي والتي يضاف إليها عامل الفارق الزمني بين الأسواق. وأسعار العمليات الحاضرة تعتبر هي الأسعار الأساسية أو القاعدية التي تحسب على أساسها أسعار المعاملات الآجلة وإن كان هناك تأثير وتأثر متبادل بين الأسعار في السوقين الحاضرة والآجلة.

2.1.3 العمليات الآجلة:

عمليات البيع والشراء الآجل يتم فيها تسليم وتسلم العملات المتبادلة في تاريخ لاحق لتاريخ التعاقد وتحرر عادة عقود بالعمليات الآجلة يتبادلها الطرفان وأهم ما يميز العمليات الآجلة أن أسعار تلك العمليات يتفق عليها عند التعاقد بينما لا يتم التبادل الفعلي للعملات المتبادلة إلا في وقت لاحق في المستقبل تكون الأسعار فيه، قد تغيرت¹ وهناك تواريخ قد تكاد نمطية لعقود العمليات الآجلة وهي لمدة، شهر، شهرين و 03 شهور، وستة شهور، وسنة، والعمليات التي تقل عن 06 شهور هي الأكثر تداولاً وسوقها دائمة نشطة أو عميقة، أما العقود التي تزيد عن ذلك، أي لمدة سنة فهي أقل وسوقها خفيفة، كما يمكن التعاقد لمدة تزيد عن السنة أيضاً. وبالرغم من أنه يمكن التعاقد لمدة أخرى غير المدد الخمس النمطية السابق ذكرها أي لمدة أربعة أو 05 أو 8 أشهر مثلاً إلا أن هذه التواريخ تعتبر غير عادية وتستلزم تغيرات في الأسعار المعطاة وهذا النمط هام جداً ومفيد للتعامل ويسهل عمليات التعاقد ويوحدها بين مختلف الأسواق وتحدد تواريخ الاستحقاق في العقود الآجلة بنفس الطريقة التي تحدد بها في العمليات الحاضرة أي يحسب يومي عمل بخلاف يوم التعاقد ثم تضاف إليها شهور العقد (شهور كاملة) والعمليات الآجلة هامة جداً في الحياة العملية للتجارة العالمية بصفة خاصة والاستثمار في أصول مالية مقومة بعملات أجنبية²، لأنه بواسطتها يمكن إجراء

¹ . TALEB F. 1994« Publique Technique Nouvelles de Gestion des Risques de Changes » option de change, swaps et leur régime international.

² . LINDERT P. et PUGEL T. A. 1997 "Economie internationale" Economica.

التغطية أو التأمين ضد مخاطر تغير قيم الأصول المستثمرة أو الالتزامات بسبب تغير أسعار صرف العملات المقومة بها. وتختلف أسعار النقد الآجل بطبيعة الحال عن أسعار النقد الحاضر بسبب العامل الزمني ولكن أسعار السوق الحاضرة تبقى هي الأساس الذي تحسب على أساسه الأسعار الآجلة.

وفي ظروف السوق العادية يجدد الأسعار الآجلة لتبادل عمليتين (في وقت لاحق) بمقدار الفرق بين أسعار الفائدة السائدة في بلدي هاتين العمليتين. والسبب في ذلك أن المتعاملين بزيادة العروض للبيع من الدولارات في السوق الآجلة يؤدي لا محالة إلى خفض سعره الآجل فيباع (بخصم) من السعر الحاضر وعمليات الاستفادة من فروق أسعار الفائدة تسمى عمليات الموازنة أو المراجعة بين الأسواق وهي من الأسباب التي تجعل أسواق النقد والصراف في حركة دائبة وفي إعلان الأسعار الآجلة يتبع نظام نمطي موحد في جميع الأسواق، ويعبر عن الخصم أو العلاوة بالنقط فقط التي تضاف أو تطرح من السعر الحاضر لأنه يعتبر السعر الأساسي.

3.1.3 العمليات التبادلية المزدوجة (المقايضة):

في هذه العمليات يتم شراء أو بيع عملة مقابل عملة أخرى في السوق الحاضرة وفي نفس الوقت تجري عملية متزامنة في السوق الآجلة لبيع العملة التي سبقت شراءها أو شراء العملة التي سبق بيعها في السوق الحاضرة¹ وعملية المقايضة قد تقتصر على عمليتين آجلتين، وتمثل عمليات المقايضة على عمليتين مرتبطتين أحدهما حاضرة أو أخرى آجلة، والجانب الأكبر من هذه العمليات يتم بهذه الكيفية والعمليات التي تشتمل على عمليتين آجلتين قليلة غير أن ما يميز الشق الآجل في عملية المقايضة أنه مرتبط بعملية حاضرة وتجري العمليتان معا وفي نفس الوقت، ولهذا يجب التفريق في سوق الصرف بين عملية الشراء والبيع الآجل المفردة وعملية الشراء والبيع الآجل المرتبطة بالمقايضة. وقد تثبت عملية المقايضة بعقد واحد أو بعقدين منفصلين أحدهما للبيع أو الشراء الحاضر والآخر للبيع والشراء الآجل.

وعمليات المقايضة هامة جدا في التعامل الدولي، وقد ظهرت أهميتها بصفة خاصة بين البنوك المركزية في تبادل العملات الأجنبية لاستخدامها في التدخل في سوق الصرف. يمكن النظر إلى عملية

¹ GUILLOCHER B. (2001) : « économie internationale » 3ème édition UNOS.

المقايضة من زاوية أخرى على أنها الفرق بين تكلفة شراء عملة حاضرا وبيعها آجلا أو العكس مقابل عملة أخرى. ويمكن التمييز بين نوعين من أنواع المقايضة هما:

- أ. المقايضة مع متعامل واحد: يتم التفاهم بين متعاملين على إجراء العملية الحاضرة، والعملية الآجلة معا، وهي خالصة لأن مركز التعامل فيها يصبح صافيا.
- ب. المقايضة مع متعاملين: فيتم مع متعاملين حيث تنفذ العملية الحاضرة مع أحدهما وتنفذ العملية الآجلة منفصلة مع الآخر شأنها شأن أي عملية آجلة مفردة، ولا يصبح المركز فيها صافيا إلا عند إتمام الجانب الثاني أي الجانب العكس لأن عملية المقايضة وفقا للتعبير الدارج في السوق لها رجلان والمسافة بينهما في المدة أو الأجل بين العملتين.

المبحث الثالث : سياسة الصرف وعملية تخفيض العملات.

1. سياسة أسعار الصرف

1.1 كيفية تحديد أسعار الصرف:

تحكم العملات المثبتة في أسواق الصرف أسعار البيع والشراء تطرحها السلطات النقدية كما تقوم هذه الأخيرة بالتدخل من اجل إرساء القيمة المثبتة الرسمية للعملة.

تستعمل أغلبية العملات المثبتة عملة تدخل رئيسية، وهي عادة الدولار الأمريكي وهذا بتحديد هامش ضيق بين أسعار البيع والشراء لعملتها نسبة إلى الدولار بالإضافة إلى ذلك تقوم السلطات النقدية في معظم البلدان بطرح أسعار صرف عملتها مع عدة عملات أجنبية أخرى، بناء على الحساب التقاطعي بين السعر الذي حددته هذه السلطات لعملتها مع عملة التدخل الرئيسية مع باقي العملات الدولية.

بالإضافة إلى تدخل السلطات النقدية المباشر في سوق الصرف، فهي قد تطبق أحكام نظام الرقابة على عمليات الصرف، وهذا من اجل حماية عملتها من أثر الأزمات المالية والاقتصادية التي قد تمس البلد، وقد تختلف عملية تثبيت العملة من طريقة إلى أخرى ونميز 3 حالات:

° الحالة الأولى: ويتم فيها تحديد سعر صرف العملة عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل، وتظل هذه العملة أسعارها ثابتة اتجاه العملة المرتبطة بها، ما لم تحدد السلطات النقدية أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.

° الحالة الثانية: وهي حالة التعويم الحر دون أي ارتباط، يتغير فيها سعر العملة حسب متطلبات العرض والطلب، فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل و أي سلة من العملات.

ويتغير سعر العملة في سوق الصرف حسب الاحتياجات المختلفة للمتعاملين في السوق، من جهة والمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى.

° الحالة الثالثة: وهي حالة ارتباط سلة من العملات، وهي أن تربط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة، ويكون هنا سعر الارتباط ودقة الهوامش حسب الأقطار، كما تعتمد الدول أيضا عملة للتدخل وهي غالبا الدولار، يتم بها إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية.

2.1. العوامل الرئيسية المؤثرة في أسعار الصرف:

لم تعد الاقتصاديات التي ابتكرت في ظلها نظريات مثل نظرية تعادل القوة الشرائية موجودة، وأصبحنا نعيش في عالم تسيطر عليه اقتصاديات سريعة الحركة ، وساعد التطور في وسائل انتقال السلع والأموال والأزمات من مكان لآخر إلى اتسام- اقتصاديات هذا العصر بنوع من التقلب الشديد والحساس. و نظرا لوجود حالات التضخم العادي والجامح وحالات كبح التضخم وحالات التراجع أو الركود والأعجب من ذلك الركود التضخمي حيث توجد البطالة جنباً إلى جنب مع مظاهر التضخم وفي ظل هذه الظروف الشديدة التغيير نجد أسعار الصرف دائمة التقلب بسبب العديد من العوامل منها:

1.2.1. ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات ليس عاملاً من عوامل التأثير في أسعار الصرف لأنه هو بدوره مجرد مؤشر عن حالة علاقة أي دولة بالعالم الخارجي، ومع ذلك فإن التغييرات التي تطرأ على ميزان المدفوعات وحساباته الفرعية تعتبر من أهم المؤثرات في أسعار الصرف في الأسواق لأن العلاقات والعمليات التي يلخصها هذا الميزان كما يتضح من اسمه، ما هي إلا مدفوعات من الدولة إلى العالم الخارجي أو من العالم الخارجي إليها¹ ومن ثم فهناك علاقة مباشرة بين حالة ميزان المدفوعات شهري أو ربع سنوي فإنها تصبح مصدراً هاماً للمتعاملين في سوق الصرف.

لتحليل أرقام ميزان المدفوعات، يجب التفرقة بين نوعين من أنواع تدفق رأسمال أولهما الناتج عن التغييرات في الميزان التجاري في الحساب الجاري والآخر المترتب على التغييرات في حساب رأسمال وكذلك التفرقة بين نوعين التغيير القصير المدى والطويل المدى، ومن الأمثلة على التغييرات الطويلة الأجل العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي خلال فترة طويلة في الخمسينات والستينات والتي ظهرت آثارها على سعر صرف الدولار من أواخر الستينات والفائض الطويل في حساب رأسمال في ميزان المدفوعات السويسري الذي يشير إلى التدفق المستمر لرؤوس الأموال الباحثة عن الاستقرار في أصول مقومة بالفرنك السويسري.

2.2.1. السياسات المالية والنقدية:

¹. مروان عطية 1993 "الأسواق النقدية والمالية". ديوان المطبوعات الجامعية .

للسياسات المالية والنقدية، تأثير ما على أسعار الصرف، فالضرائب التي يكون الهدف منها محاصرة التضخم تساهم في تحسين أسعار الصرف أما الضرائب التي تفرض على أموال غير المقيمين فتعمل على تقليل تدفق رأسمال الأجنبي للاستثمار في الداخل وبذلك يقل الطلب على العملات المحلية وتميل أسعار الصرف إلى الانخفاض¹، وفيما يتصل بالسياسات النقدية التي زاد الاهتمام بها في السنوات الأخيرة، فالزيادة الكبيرة في العرض النقدي لها تأثير سلبي على أسعار الصرف كما أن انخفاضه يؤدي إلى تحسين أسعار الصرف.

3.2.1. التغيرات في أسعار الفائدة:

تغيرات أسعار الفائدة لها تأثير كبير على تحركات رؤوس الأموال بين الأسواق، ومعدلات أسعار الفائدة يجب أن تزيد على معدلات التضخم² ومن العمليات الأساسية في أسواق الصرف الموازنة بين أسعار الفائدة في مختلف الأسواق، ويتم ذلك باقتراض العملات التي تنخفض أسعار فائدتها وبيعها في سوق الصرف مقابل شراء عملات أخرى يمكن استثمارها بسعر فائدة أكبر وتغطي هذه العملية في سوق الصرف الآجل ببيع العملة المستثمرة آجلاً لمدة تعادل أجل الاستثمار في سوق النقد بهدف تحقيق الأرباح من فروق أسعار الفائدة ومعدلات أسعار الفائدة هي من الأمور النسبية. والتغيرات في العرض والطلب على العملات المتبادلة في أسواق النقد والصرف هي التي تترتب عليها في أسعار الصرف خاصة إذا كانت التغيرات نتيجة لعوامل سياسية.

وقد لجأت بعض دول أمريكا اللاتينية إلى ربط مستويات الأجور وغيرها من المدفوعات الدورية بالأرقام القياسية للأسعار فيها ولذلك فإن التغيرات التي تطرأ على تلك الأجور تعتبر بالنسبة لأسعار الصرف مؤشرات عن اتجاه التضخم.

أ- الإشاعات: للإشاعات تأثير سريع وناجح على أسعار الصرف سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة كأخبار الإجراءات الاقتصادية أو ضعف المحاصيل أو التغيرات السياسية أو الحروب الباردة بين المعسكرات وغير ذلك من الإشاعات.

¹. سيد عيسى 1984 "أسواق وأسعار الصرف النقد الأجنبي". معهد الدراسات المصرفية . القاهرة.

². SAID. « Les instruments de couverture du risque de change, aspects théorique, réalité . pratique » mémoire de l'école supérieur de banque.

ب- التغيرات الفجائية في قيم العملات: كثيرا ما يحدث أن تكون عملات مقومة بأكثر مما يجب أو بأقل مما يجب ويستمر هذا الوضع غير المتوازن فترات كبيرة ثم تفاجأ السوق لقيام السلطات بإجراء التخفيض المنتظر أو إعادة التقويم الذي قد يكون غير كافي فيعود القلق مرة أخرى إلى الأسواق ولا تستقر الأسعار.

ج- عمليات التدخل: كثيرا ما يختار المتعاملون من سلوك البنوك المركزية في تدخلها في أسواق الصرف فأحيانا يؤدي التدخل إلى اصطناع حالات بيع أو شراء مستمرة تؤدي إلى الإضرار ببعض المتعاملين أو إفادة البعض الآخر كل حسب مركزه، وقد يضر ذلك بمصلحة المتعاملين التجاريين العاديين ويلخص أنواع تدخل البنك المركزي في ستة أنواع هي:

01. التدخل المحايد الذي يستهدف مجرد التقليل من أثر تقلبات قصيرة الأجل مع عدم التدخل في الاتجاهات الطويلة المدى.

02. التدخل الذي يستهدف تخفيض آثار التقلبات التي تحدث على أثر حادث اقتصادي أو سياسي.

03. التدخل لإلغاء آثار تغيرات موسمية أو دورية

04. التدخل الكثيف للوصول إلى أسعار صرف تتفق مع الميزان الأساسي

05. التدخل لتعديل الحجم الإجمالي للاحتياطيات الرسمية أو العملات التي تتكون منها

06. التدخل للحفاظ على تعويم مشترك

د- عوامل أخرى: هناك بعض العوامل الأخرى التي تؤثر في أسعار الصرف من ذلك تحول السوق أحيانا إلى سوق ذات اتجاه واحد أي سوق بائعين فقط أو سوق مشتريين فقط، وتنتهي هذه الحالة إما بارتفاع الأسعار أو انخفاضها، ويعود التوازن إلى السوق، كما تخضع السوق أحيانا لعوامل التأخير أو التعجيل، ويحدث ذلك عندما يكون توقع السوق لعملة ما أن تنخفض فيؤدي ذلك إلى تأخير المعاملات التجارية، بصفة خاصة للاستفادة من فروق الأسعار بعد التخفيض، بينما يكون المصدرون متعجلين لبيع متحصلاتهم من تلك العملة قبل تخفيضها بينما يحاولون الإبقاء على ما لديهم من العملات الأخرى لتحويلها بعد زيادة أسعارها وبذلك يتحول المتعاملون التجاريون إلى مضاربين، ومثل هذه التأثيرات تعطل عوامل السوق من القيام بدورها التوازني.

كذلك يتضح، بناء على العرض السابق للممارسات والترتيبات المتعلقة بسياسات الصرف، إن العوامل التي تؤدي إلى تغيرات شاسعة في الأسعار التقاطعية للعملة، ناتجة عن اختلاف النظم التي بمقتضاها يتم تحديد أسعار صرف العملات، فضلا عن اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسات النقدية والمالية للبلدان المعنية¹.

يتأثر التطور النسبي بين القطاعات وأوضاع الموازين الداخلية والخارجية، مباشرة بمستوى النمو الاقتصادي وتطورات الأسعار المحلية في بلد معين. وحسب نوعية وحجم هذا التأثير، نجد أن السلطات الوطنية للبلد المعني تتخذ إجراءات مختلفة ضمن سياستها النقدية والمالية تهدف من خلالها توجيه أو تصحيح الأوضاع الاقتصادية المستجدة، ومسايرة تطورها الراهن والمتوقع. ثم بما أن هذه الأوضاع تختلف باختلاف البلدان، كان لابد أن تنتج عنها سياسات وطنية نقدية ومالية مختلفة ولا يخفى أن تفاوت هذه السياسات واختلاف تلك الأوضاع ينعكس بصورة مباشرة على أوضاع صرف العملات المعنية وتطور أسعارها التقاطعية.

وقد يتجلى هذا الأمر يوميا بسوق الصرف في حال العملات الخاضعة لنظام التعويم أو التعويم المدار، أما في حالة العملات التي تخضع لأنظمة التثبيت الصارم، فهذه الممارسة تحول دون تأثير السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية المنتهجة في أسعار صرفها اليومية. لكن هذا التأثير لا بد وأن يفرض نفسه في الأمر الطويل فيضطر البلد المعني إلى إدخال تغيير على سعر ارتباط عملته، أو على نظام الارتباط ككل كي يتوافق والواقع الاقتصادي الجديد.

على هذا الأساس، يمكن تلخيص أسباب تفاوت أسعار الصرف التقاطعية للعملات عامة حسب الحالات التالية:

- أ- إما أن تكون بعض هذه العملات معومة: والتعويم يؤدي حتما إلى تفاوت الأسعار التقاطعية نسبة لباقي العملات، كل يوم حسب تطورات عوامل السوق التي تحكم العملة المعومة.
- ب- أو أن يسمح لبعض العملات بالعموم ضمن هوامش محددة: وهذا أيضا يؤدي إلى تفاوت الأسعار التقاطعية اليومية، لكن التفاوت يبقى ضمن حدود.

¹ سيد عيسى 1984 "أسواق وأسعار الصرف النقد الأجنبي". معهد الدراسات المصرفية . القاهرة.

¹ SAID. « Les instruments de couverture du risque de change, aspects théorique, réalité . pratique » mémoire de l'école supérieur de banque.

ج- أو أن تكون العملات مثبتة: لكنها تختلف في أسلوب التثبيت، وهنا يحصل التفاوت يوميا حسب تطور الأسعار المثبت عليها، أيا كانت عملات أم سلات من العملات.

د- وأخيرا، قد نشرك العملات في أسلوب التثبيت: وبهذا يتم إرساء أسعارها التقاطعية طيلة أيام السنة باستثناء الحالات التي تلجأ فيها السلطات النقدية لبلد معين إلى تعديل سعر ارتباط عملته حسب ما تمليه أوضاعه الاقتصادية، لكن ومع ذلك، تبقى هذه الحالات محدودة تتخذ في يوم ما، ثم يستمر الاستقرار بعدها بين الأسعار التقاطعية للعملة المعينة مع باقي العملات.

2. التقلبات في سياسة أسعار الصرف :

1.2. تكاليف عدم الاستقرار في سياسة أسعار الصرف:

ينجم عن عدم استقرار أسعار الصرف تكاليف تتعدى الحدود الوطنية للبلد المعني منها مايلي:

أولاً: يؤدي تغير سعر الصرف إلى تحول في الموارد المتحركة له، تكاليف فعلية باهضة، فنظرا للجمود القائم في أسواق السلع والعمل، فإن مثل هذه التحولات غالبا ما تؤدي إلى بطالة التقاليد لكل من العمل ورأسمال. كما أنها قد تؤدي إلى خسارة دائمة في الموارد تتمثل في التخلص من بعض المعدات الرأسمالية أو إجبار بعض العمال على التقاعد المبكر، بالإضافة إلى ذلك قد يظهر التضخم أو يتفاقم حين تسعى الصناعات التي بدأت في التوسع للحصول على الموارد اللازمة.¹

ثانياً: يؤدي التحول في الموارد الناتج عن تقلبات أسعار الصرف إلى تكتل في الطاقات الإنتاجية بعيدا عن قطاعات السلع القابلة للتجارة لكونها الأكثر تأثرا بتلك التقلبات. وقد تكون نتائج ذلك ببطء نمو التجارة الخارجية وضعف المناخ التنافسي وتقليل حوافز النمو والإنتاج يشكل يصعب قياسه.

ثالثاً: يؤدي ازدياد الشك في أوضاع وتطورات سعر الصرف لدى المستثمرين في ذاته إلى انخفاض مقدار المدخرات المخولة فيما بين البلدان² وعلى الصعيد العالمي تشير كذلك إلى أن ازدياد الشكوك في

¹ . YVES. S. 1995. « Marché des changes et gestion du risque de change » Dalloz

² . عيسى محمد الغزالي 2003 "سياسات أسعار الصرف" سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد 23

أسعار الصرف يحدث تجزأ الأسواق رأسمال الدولية بحيث لا تستغل تماما الميزة المقارنة لكل من هذه الأسواق من حيث أنواع المعاملات المختلفة وآجال الاستحقاق المتفاوتة.

رابعاً: نذكر أيضا أن عدم الاستقرار في أسعار الصرف يشكل عائقا للسلطات لتحقيق ظروف اقتصادية وطنية مستقرة فالاضطراب في إحدى العملات الرئيسية مثلا: يمكن أن يدفع سعرها إلى تجاوز الحد، نتيجة آثاره على أسعار الفائدة الحقيقية والميزان التجاري. ويعني تجاوزه هذا الحد أن سعر الصرف تغير بمقدار يفوق المستوى الضروري لموازنة الفوارق الدولية في الأسعار، وهو الأمر الذي يضع السلطات في البلدان الشريكة تجاريا، في مأزق وبين خيارين كلاهما مكلف إما أن تغير سياستها النقدية لمواجهة الأمر المستجد، إما أن تقبل التغيرات في سعر صرفها وما ينتج عنه من آثار على تكاليفها وأسعارها الداخلية.

2.2. أسباب عدم الاستقرار:

طرأت منذ بداية الأزمة النقدية العالمية خلال الفترة 1971-1973 تحركات واسعة على أسعار صرف العملات الدولية المعومة. فكثيرا ما تجاوزت هذه التحركات 30% خلال فترة سنتين أو ثلاث سنوات وهو تغير أكبر كثيرا من تغير مستويات الأسعار الوطنية النسبية ومن شأن هذا الأمر بطبيعة الحال أن يثير القلق في الأوساط النقدية لأن له آثارا سلبية وطنية ودولية على حد سواء.

ما هي هذه السلبيات، وما هي أسباب عدم الاستقرار؟ للإجابة عن هذا السؤال نذكر هنا

ثلاثة أسباب رئيسية لعدم الاستقرار في أسعار الصرف:¹

السبب الأول: هو أن أي توتر غير متوقع على مستوى عرض أو طلب النقود ينتج عنه تأثير مباشر على سعر الصرف يكون في البداية بحجم أكبر مما هو لازم في النهاية لموازنة التأثير على مستويات الأسعار الوطنية النسبية أي يمكن القول بأن لسعر الصرف قابلية مزعجة لتجاوز الحد فإذا افترضنا مثلا حدوث تخفيض غير متوقع في نمو النقود في بلد ما فإن الأوضاع لا بد وأن تمر من فترة أولية تظل فيها الأسعار ترتفع (رغم انخفاض نمو النقود) بنفس السرعة السابقة، بسبب أوجه الجمود المتأصلة في أسواق السلع والعمل ومع انخفاض نسبة النقود المتوافرة إلى مستوى الدخل الاسمي، يرتفع سعر الفائدة الحقيقي وعندئذ يرتفع سعر الصرف لموازنة الفارق الدولي الجديد في أسعار الفائدة الحقيقية،

¹. محمود حميدات 2000 "مدخل للتحليل النقدي" ديوان المطبوعات الجامعية. بن عكنون الجزائر.

لكن الارتفاع هنا كثيرا ما يتجاوز مستوى الفارق الملحوظ نتيجة التوقعات المضاربية للفترة التي قد يستثمر فيها هذا الفارق.

السبب الثاني: هو أن الاضطرابات المفاجئة التي تؤثر على ميزان الحساب الجاري غالبا ما تؤدي إلى تأثير أولي على سعر الصرف يتجاوز المستوى الضروري ومثل ذلك أن تغيرا سلبيا في شروط التجارة ينعكس لا محالة على وضع الحساب الجاري، ومن ثم تبتدئ فترة من التكييف تنتقل أثناءها الثروة الخاصة من المقيمين بالبلد المعني إلى غير المقيمين وتعويضها لهؤلاء على مخاطر سعر الصرف الناتجة عن حياتهم لعملة ضعيفة يندفع سعر الصرف إلى الانخفاض إلى مستوى أدنى من مستوى التوازن الذي يتوقع أن يسود في الأمد الطويل.

السبب الثالث: هو اختلاف التنبؤات حول مستقبل غير مؤكد على المدى الطويل فمعلومات المشاركين في أسواق الصرف محدودة للغاية عن التطورات المستقبلية للظروف الاقتصادية الكامنة وكثيرا ما يعاد النظر في التنبؤات بسعر الصرف على أساس التطورات الجارية لأسعار الفائدة والحساب الجاري وغيرها، مما يؤدي إلى عدم ثبات توازن سعر الصرف في الأجل الطويل، بالإضافة على ذلك نجد أن السلطات النقدية للبلد المعني قد تكون في بعض الأحيان لها مسؤولية مباشرة في اضطرابات سعر الصرف لأنها تترك الظروف والتوقعات الاقتصادية تتدهور تدريجيا على حد يدفع سعر الصرف بعيدا بحيث تضطر فجأة أن تتحول إلى ممارسة سياسية التقييد النقدي الصارم.

3. تخفيض أسعار العملات وآثاره الاقتصادية:

إن لحركة التنمية الاقتصادية أعباء، فقد يتدهور وضع ميزان المدفوعات لبلد ما نتيجة السياسات المالية التوسعية أو زيادة خدمة الدين أو تدهور شروط التجارة أو مجموع هذه العوامل وغيرها ويتمثل تدهور ميزان المدفوعات في نوعية الضغوط المنبثقة على المعاملات الخارجية وطبيعة التدفقات المالية الناتجة عنها أما مجموع العائدات والمدفوعات الخارجية فهي دائما تتوازن في نهاية الأمر¹.

¹ . BOROMAD.V ; MASSABIE.M 2006 « Commerce internationale : technique et management des opérations »
2edition BREAL.

إذ لا يمكن تحمل عجز في الحساب الجاري إلا إذ قابلته تدفقات رأسمالية توازنه، أو يضطر البلد إلى الاستناد إلى الاحتياجات لا يمكن أن يستمر إلا في حدود، فإن تزايد الضغوط على ميزن المدفوعات كثيرا ما يلزم سلطات البلد المعني على مواجهة الأمر بإجراءات وقتية كتخفيض إجباري للواردات عن طريق الرقابة المباشرة أو تجميع متأخرات الأقساط الخارجية، و أن السلطات تتخذ السياسات المناسبة لإعادة هيكلة الاقتصاد وإجراء التكييف على مدى عدد من السنوات.

ولتسهيل عملية التكييف، تسعى كثير من البلدان إلى الحصول على دعم لميزان المدفوعات من عدة مصادر خارجية، كما تسعى الدول إلى الحصول على تخفيض أعباء الزبون وإعادة جدولته من الدائنين في إطار عملية تكييف مخططة ضمن برنامج تصحيحي شامل.

وقد يشمل البرنامج التصحيحي على عدة سياسات نقدية ومالية واقتصادية أحيانا ما يكون تخفيض سعر العملة جزءا أساسيا منها.

إن عملية تخفيض سعر الصرف أمر مثير لكثير من الجدل، خصوصا لكون العملة ارتبطت خلال السنوات الأخيرة في كثير من الدول النامية، بانخفاض النمو الاقتصادي وزيادة البطالة، وإضعاف استثمار القطاع العام، وارتفاع تكاليف المعيشة ونقل عبء التكييف على عاتق المجموعات الأدنى دخلا.

أحد أوجه النقد كذلك، هو أن تخفيض سعر العملة إذا لم تستوفي شروط نجاحه قد يؤدي إلى زيادة في التضخم دون تحسن كاف في وضع المدفوعات الخارجية مما يؤدي في النهاية إلى تخفيض جديد، وإغراق البلد في دائرة هدامة من التضخم وتخفيض العملة¹.

فالواقع أن تخفيض سعر العملة لا يمكن أن يتم دون ألم، ولا ينبغي أن يكون أي خلل في المدفوعات الخارجية حجة مقنعة للتخفيض وإنما يلجأ إليه إذا عن أفضل من البدائل الأخرى أو إذا تم ضمن مجموعة من السياسات المترابطة والتي من شأنها أن تعزز بعضها بعضا لتقليل التشوهات وإعادة الربحية للصادرات.

فعلى سبيل المثال: إذا تدهورت أسعار الصادرات نتيجة انكماش الطلب في البلدان الصناعية فإن كل ما تستطيعه البلدان النامية هو أن تنتظر انتهاء الدورة وتحسن الأسعار، غير أنه إذا كان تدهور أسعار الصادرات ناتج عن عوامل طويلة الأجل فقد يكون من المناسب انتهاز طريق آخر

¹. محمود حميدات 2000 " مدخل للتحليل النقدي " ديوان المطبوعات الجامعية. بن عكنون الجزائر.

لإعادة هيكلة الصادرات مع تعزيز وتنويع قاعدته لتخفيف العبء الاجتماعي للوضع الجديد ولتحقيق تنويع كاف للصادرات خلال فترة زمنية مناسبة تحتاج لكثير من الاحتياطات الخارجية أو القدرة على الاقتراض كي يتمكن من القيام بالاستثمارات اللازمة وانتظار الانتعاش الدوري، وفي الممارسة قد لا تتوفر هذه الموارد لكثير من الدول النامية على وجه الخصوص فيصبح تخفيض سعر العملة المحلية هو أسرع وأيسر طريق لتحسين ربحية الصادرات تلك لأن الانخفاض المفاجئ لأسعار التصدير الناتج عن انكماش الطلب في البلدان الشريكة يؤدي إلى تغيير في أنشطة التصدير الرئيسية لتصبح أحيانا غير مربحة بأسعار صادرات البلد في الأسواق العالمية، الشيء الذي يحفز توسعها ويدفق عليها ربحا طارئا دون أن تكون العملية مكلفة من احتياطات الدولة من العملات الأجنبية أو مدخرات القطاع العام.

قد يكون الدفاع عن تخفيض سعر الصرف أكثر اقتناعا إذا كان الخلل في المدفوعات الخارجية راجعا بالدرجة الأولى إلى ارتفاع سريع في تكلفة الإنتاج والأسعار الداخلية نتيجة ارتفاع الطلب الداخلي وعادة ما تنشأ الضغوط التضخمية من النفقات الباهظة على مشاريع التنمية الطموحة والبرامج الاجتماعية أو الدفاع بمستويات تفوق الطاقة التمويلية للضرائب والمدخرات الخاصة الاختيارية.

فتلجأ الحكومة إلى الاقتراض من الأجهزة المصرفية لتمويل الزيادة في النفقات، الأمر الذي يدفع عجلة التضخم الداخلي ويرفع تكاليف إنتاج المواد التصديرية فتضعف قدراته على المنافسة في الأسواق العالمية.

1.3. نظرية تخفيض قيمة العملة:

إن سياسة تخفيض العملة لم تكن منتشرة في ظل النظام الذهبي، وإنما هي من خصائص النظام النقدي الدولي الحالي و لهذه النظرية بعض المزايا بالنسبة للدول التي تقوم بالتخفيض إلا أنها تؤدي إلى عدم الاستقرار في العلاقات النقدية الدولية و سنعمل على توضيح مفهوم نظرية التخفيض و أسبابه و نتائجه و أهم شروط نجاحه.

1.1.3 مفهوم نظرية التخفيض: عملية تخفيض قيمة العملة تقنية تقررها الدولة و تتمثل في

تخفيض قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية وهو إجراء من اجل تخفيض قيمة الصرف للعملة و تخفيض قوتها الشرائية في الخارج.¹

يجب التفرقة بين كلمتي تخفيض و انخفاض، فالتخفيض هو إجراء تقرره الدولة أو السلطات النقدية بالتشاور مع شركائها و ينجم عنه خسارة في عملة هذا البلد لجزء من قيمتها القانونية إزاء العملات الأخرى، أما الانخفاض فهو ظاهرة تمس العملة من خلال متغيرات و عوامل لا يمكن التحكم فيها و تعتبر ظاهرة طبيعية.

يعرف التخفيض من الجانب السيكولوجي على انه فقدان الثقة في العملة و الاقتصاد، أما من الجانب السياسي فهو إحساس بالهزيمة و نوع من الاستسلام.²

2.1.3 أسباب تخفيض العملة: التخفيض إجراء تقرره الدولة التي ارتفعت أسعارها الداخلية

ارتفاعاً تضخمياً، حيث يصبح هناك سعرين لعملة في سوق الصرف، سعر مرتفع حددته الدولة و لا يتم التعامل به في السوق و سعر آخر يتحدد طبقاً لعوامل الطلب و العرض للعملة في سوق الصرف.

إن قيام الدولة بتجاهل هذه الظاهرة و عدم القيام بعملية التصحيح لسعر عملتها يؤدي إلى مايلي:³

- يصاب الميزان التجاري للدولة بعجز نتيجة انخفاض صادرات هذا البلد، لان الأسعار الداخلية مرتفعة و ليس بإمكانها المنافسة في الأسواق الخارجية، بينما تتزايد الواردات نظراً لانخفاض الأسعار في الخارج.

- عدم دخول رؤوس الأموال الأجنبية نتيجة تدهور سعر العملة في سوق الصرف، كما يؤدي الى هجرة رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة داخل البلد خوفاً من استمرار تدهور قيمة العملة. يجب على الدولة التي تريد تجنب الوصول إلى هذه النتائج القيام بتوحيد سعري الصرف الموجودين في السوق، أي التوحيد بين السعر الرسمي للعملة و سعر السوق وذلك عن طريق تخفيض السعر الرسمي للعملة الذي تحدده الدولة إلى مستوى السعر السوقي.

¹. BENACHENHOU. M. 1987 « Inflation, Dévaluation, Marginalisation ». Dar el Cherifa

². محمود حميدات 2000 " مدخل للتحليل النقدي " ديوان المطبوعات الجامعية. بن عكنون الجزائر.

³. مروان عطية 1993 "الأسواق النقدية والمالية". ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

عند القيام بتخفيض العملة يجب الأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات التي لها علاقة في تحديد نسبة التخفيض و تتمثل هذه العوامل في قيمة عجز الميزان التجاري، كميات و أسعار الصادرات و الواردات، الأجور و النفقات للأعوان الاقتصاديين و تكون نسبة التخفيض صغيرة و تتراوح ما بين 10% و 20% حتى يمكن للدولة التحكم فيه و في آثاره الانكماشية.¹

إن استعمال معدل تخفيض منخفض أو مرتفع لا يوصلنا إلى النتائج المرجوة، فالمعدل المنخفض يؤدي إلى المضاربة على العملة من خلال تعجيل المستهلكين شراء حاجياتهم، أما المعدل المرتفع يؤدي إلى فقدان الثقة في العملة و إلى نتائج وخيمة على الدولة و هذا ما حدث في بعض الدول. المشكلة في حالة القيام بعملية التخفيض تتمثل في محاولة التوصل إلى معدل تخفيض أمثل يضمن تحقيق و الوصول إلى النتائج المرجوة من العملية.

2.3. النتائج المنتظرة من عملية تخفيض قيمة العملة:

الهدف من إجراء تخفيض قيمة العملة هو تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات و تحسين أرصدة الميزان التجاري بإزالة أو تقليص العجز الذي يعاني منه، و كذلك تحسين ميزان رؤوس الأموال. تتمثل هذه النتائج في الآثار الأساسية للتخفيض المتمثلة في الانعكاسات الخارجية و الآثار الداخلية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي و توزيع الموارد و إعادة توزيع المداحيل.²

1.2.3. الآثار الخارجية للتخفيض:

أ) على الميزان التجاري: الهدف هو تقليص العجز في الميزان التجاري عن طريق:

- تقليص حجم الواردات.

- زيادة حجم الصادرات.

فيما يخص الواردات فالتخفيض ينتج عنه زيادة و ارتفاع الأسعار الداخلية بالعملة الوطنية، فأسعار الواردات يتم تقويمها على أساس العملات الأجنبية و عند القيام بتخفيض قيمة العملة المحلية، ينتج عن هذا ارتفاع في أسعار الواردات في حالة التسديد بالعملة الوطنية، و كرد فعل لزيادة الأسعار فان الكميات المستوردة تنخفض مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الإجمالية للواردات بالعملة المحلية.

¹.Benachenhou M (1987) : « Inflation, Dévaluation, Marginalisation », DAR EL CHERIFA

². قدار نعيمة (1997) : * نمذجة قياسية لسلوك سعر الصرف في الجزائر* جامعة الجزائر.

أما فيما يخص الصادرات فالتخفيض يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الداخلية مقارنة بالسلع الخارجية أي ارتفاع أسعارها في الخارج بالعملة الأجنبية و يترتب عن هذا زيادة الكميات المصدرة من طرف المصدرين و زيادة إقبال الأجانب على المنتجات المحلية مما يؤدي إلى زيادة القيمة الإجمالية للصادرات بالعملة الأجنبية والعملة الوطنية، و بهذا يتحسن الميزان التجاري للبلد الذي يقوم بعملية التخفيض.¹

ب) على ميزان رؤوس الأموال: تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى نتائج إيجابية على ميزان حركة رؤوس الأموال، ففي حالة توقع تخفيض عملة بلد ما يقوم المتعاملون الاقتصاديون بتهريب و إخراج أموالهم من هذا البلد إلى الخارج كما يبدلون قسارى جهدهم لتأجيل و تأخير دفع مستحقاتهم اتجاه المتعاملون الأجانب قصد الربح في الصرف، لكن بعد عملية التخفيض و بمعدل تخفيض مناسب و معقول يؤدي هذا إلى توقيف عملية خروج رؤوس الأموال أو التقليل منها و كذلك ينجم عنه إعادة حركة رؤوس الأموال إلى الداخل و بالتالي تحسین ميزان رؤوس الأموال.²

إن التأثير على ميزان رؤوس الأموال يتم في الأجل الطويل لكن يوجد العديد من حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي تتأثر بسرعة بعملية التخفيض.

ج) على الناتج المحلي الحقيقي: حسب الدراسات العلمية، فان مشكلة تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي ما زالت دون تحديد قاطع³ فقد خلصوا إلى انه من الصعب تقييم وتحديد اثر تخفيض سعر الصرف على الناتج الحقيقي بدرجة عالية من الدقة و هذا لسببين:

- 1- تخفيض سعر الصرف غالبا ما يتم في إطار حزمة من السياسات الاقتصادية.
- 2- تخفيض سعر الصرف يحتاج إلى بعض الوقت لظهور مفعوله وأثره على مستوى الناتج الحقيقي. حيث يمكن أن تحدث تطورات كبيرة خلال فترة التأثير المؤجل على سعر الصرف.

إن الدلائل العلمية والدراسات العلمية تشير إلى أن الأثر الانكماشى لتخفيض سعر الصرف على الناتج الحقيقي يعد مسألة غير محددة بدقة و على أحسن تقدير.

¹ « Monnaie et Finance Internationale Approche Macroéconomique » SAFRA M. et BENMARZOUK .T.1994

édition l'harmattan .FRANCE.

² BOUZIDI. A 1992 « comprendre la mutation de l'économie Algérienne » ANEP.

³ .عاطف النقلي 1990 "أثر نظام تعويم أسعار الصرف على ظاهرة التضخم" مجلة الدراسات الدبلوماسية العدد السادس.

د) على معدل التضخم :

تشير بعض الدراسات إلى أن سياسة تخفيض سعر الصرف استخدمت كأداة رئيسية لتخفيض معدلات التضخم الذي يقصد به الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار، و بالتالي تخفيف وتقليص الاستقرار السعري المنشود في الدول النامية التي تتبنى برامج التصحيح الهيكلي و التي بلغت فيها معدلات التضخم حدا كبيرا.

تتلخص هذه السياسة في إجراء تخفيض مبدئي في سعر الصرف من أجل تحسين القدرة التنافسية للصادرات بالإضافة إلى تقييد الطلب المحلي من خلال رفع أسعار سلع التبادل التجاري.¹ كما تشير الدراسة إلى قضية هامة تتعلق بمصداقية الحكومة و ميثاقها في معالجة التضخم بسياسة ربط سعر الصرف، فقد حاولت معظم دول أمريكا اللاتينية استخدام هذه السياسة لكنها لم تحقق نجاحا ملموسا في هذا المجال، و يرجع السبب إلى عدم مصداقية الحكومة في التزام الضوابط الخاصة بمكافحة التضخم، و هذا عن طريق تغيير مسار التصحيح أثناء تنفيذ برامجها، كما أن هناك سياسات نقدية أنجع لمعالجة مشكلة التضخم كسياسة الإصدار النقدي و سياسة الضريبة، و سياسة الموازنة العامة و فرض الرقابة على الأسعار و تخفيض الرقابة على الأجور... الخ.²

2.2.3. الآثار الداخلية للتخفيض:

1.2.2.3 على النشاط الاقتصادي بصفة عامة: تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة و ثبات الأسعار الداخلية و إن النسبة بين أسعار السلع المستوردة مع أسعار السلع المحلية تكون لصالح هذه الأخيرة، و بالتالي فإن نسبة كبيرة من الطلبات على المنتجات المستوردة تتحول إلى طلبات على المنتجات المحلية و يكون هذا التحويل بمثابة تشجيع للنشاطات المتعلقة بهذه المنتجات المحلية و بالتالي الرفع من إنتاجها.

في الأجل الطويل تتحدد فعالية تخفيض قيمة العملة بمدى تأثيرها على الإنتاج في الاقتصاد، فإذا تمكنت الصناعة و بالأخص فروعها التصديرية الاستفادة من الأفضلية

¹ .. DENNOUNI.A1998 « Les causes et les conséquences de la dévaluation en Algérie » CREAD, N°43. Alger

² . مروان عطية 1993 "الأسواق النقدية والمالية". ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

التنافسية الناتجة عن عملية التخفيض بتحديث أساليبها و تطوير فروعها فان عملية التخفيض تكون قد حققت بعض أهدافها.¹

2.2.2.3 على إعادة استعمال الموارد المالية : عملية تخفيض قيمة العملة تؤدي إلى إعادة استعمال الموارد المالية في عدة نشاطات و بالأخص نشاط التصدير، لأن التخفيض يؤدي إلى تحسين في أسعار السلع الداخلية مما يجعلها في تنافس مع الأسعار العالمية و هذا يؤدي إلى إعادة توجيه الموارد المالية إلى نشاط التصدير و التي لا تخص المنتج الداخلي المستبدل بالمنتج المستورد بل المنتجات الداخلية الخاصة بالتصدير.

3.2.2.3 على إعادة توزيع الدخل: عملية التخفيض تؤثر إيجابيا على مدا خيل قطاع التصدير فهي تؤدي إلى ارتفاعها، كما أنها تؤدي من جهة أخرى إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة و المواد المحلية التي تم صنعها بمواد أولية مستوردة مما يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للمستهلك بصفة عامة.

الدخل الحقيقي للمتعاملين الاقتصاديين الغير مرتبط بنسبة كبيرة بقطاع التصدير هو الذي يتأثر بصفة حقيقية بهذا التخفيض، أما بالنسبة لحدود استفادة المصدرين و تضرر المستوردين فيتوقف على عوامل كثيرة تتمثل في العلاقة بين الاستيراد و التصدير، مرونة الصادرات و الواردات، معدل ارتفاع الأسعار الداخلية و فعالية سياسة الحد من ارتفاع الأسعار.... الخ.

3.3. أهم شروط نجاح عملية التخفيض:

إن تنظيم الصرف عن طريق تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى التساؤل عن ما إذا كانت عملية التخفيض ناجحة دائما في موازنة ميزان المدفوعات، وهذا يوضح لنا وجود شروط معينة لنجاح عملية التخفيض و يجب أخذها بعين الاعتبار و هي تتمثل في:

¹ .. DENNOUNI.A1998 « Les causes et les conséquences de la dévaluation en Algérie » CREAD, N°43. Alger

- استقرار الأسعار الداخلية للبلد المعني بعملية التخفيض.

- مرونة الأسعار المناسبة للاستيراد و التصدير.

- النتائج المناسبة المحصل عليها.

1.3.3. استقرار الأسعار الداخلية: إن الغرض من التخفيض هو التنويع في الميزان التجاري عن

طريق التقليل من قيمة الواردات و هذا بارتفاع أسعارها و الزيادة في قيمة الصادرات جراء

انخفاض أسعارها بالعملة الأجنبية، مما يؤدي إلى تشجيع الصادرات و يتوقف هذا بشكل كبير

على طبيعة السلع المصدرة و المستوردة، لكن إذا كانت حركة أسعار الواردات و الصادرات للدولة

المخفضة لسعر عملتها لا تؤثر على الأسعار العالمية فكيف يكون التأثير على الأسعار الداخلية؟

التأثير يكون بطريقة غير مباشرة بحيث أن الأسعار الداخلية تتأثر بعدة أسباب و من أهمها¹:

- تحويل الطلب من المنتج المستورد إلى المنتج المحلي و بزيادة الطلب على المنتج المحلي حتما

سوف ترتفع أسعاره.

- ارتفاع الطلب الداخلي يكون ناتج عن ارتفاع المدخيل الناجمة عن ارتفاع قيمة الصادرات.

إن هذين العاملين يؤثران بصفة حقيقية و يؤديان حتما إلى ارتفاع الأسعار الداخلية، كما أن

هناك عامل آخر يتمثل في المنتج الداخلي الذي يتطلب تصنيعه منتجات نصف مصنعة أو مواد

أولية مستوردة، ف شراء هذه المواد بأسعار مرتفعة حتما يؤدي إلى ارتفاع سعر المنتج المحلي.

النتيجة التي نستخلصها هي انه إذا كان معدل ارتفاع الأسعار يقترب من معدل التخفيض أو

يساويه فان النتائج المتعلقة بالاستيراد و التصدير تكون جد محصورة، أما إذا كان معدل ارتفاع

الأسعار يفوق معدل التخفيض فسنكون في اتجاه نتيجة عكسية فيما يخص ميزان المدفوعات أي انه

سوف يحدث ارتفاع في حجم الواردات و انخفاض في حجم الصادرات.

إن النظرية العامة المتعامل بها هي يجب أن يكون ارتفاع الأسعار الداخلية اقل أهمية من معدل

التخفيض حتى تحدث النتائج المرجوة بالنسبة للميزان التجاري.

2.3.3. مرونة الأسعار الملائمة للصادرات و الواردات: تتوقف درجة نجاح عملية تخفيض العملة

في التأثير إيجابيا على ميزان المدفوعات و مدى مرونة الصادرات و الواردات، و إن أهمية انخفاض

كمية الواردات و قيمتها الإجمالية من خلال ارتفاع أسعارها بالعملة المحلية، وأهمية ارتفاع كمية

¹ . مروان عطية 1993 "الأسواق النقدية والمالية". ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

الصادرات و قيمتها الإجمالية بالتأثير على أسعارها بالعملة الأجنبية ترتبط بمدى أهمية درجة مرونة أسعارها.

المرونة هي التغير النسبي المتعلق بالمتغير التابع (الطلب على الواردات أو الصادرات) بالنسبة للتغير النسبي في المتغير المستقل (أسعار الصادرات و الواردات).

و يعبر عن المرونة رياضيا بالعلاقة التالية:¹

$$E_m = (dM/M) / (dR/R) \quad E_x = (dx/x) / (dR/R)$$

X : قيمة الصادرات بالعملة الوطنية.

M : قيمة الواردات بالعملة الوطنية .

R : معدل الصرف.

مرونة الطلب على الصادرات أكبر من الواحد في هذه الحالة يكون انخفاض سعر السلع بنسبة س% يؤدي الى زيادة في الكمية المطلوبة من الصادرات بمقدار أكبر من س% الذي يؤدي إلى زيادة في العائد الإجمالي للصادرات $E_x = dX/X / dR/R > 1$ ، أما في الحالة التي تكون فيها المرونة أقل من الواحد فان انخفاض الأسعار بنسبة س% يؤدي الى زيادة الكمية المطلوبة من الصادرات أقل من س% و بالتالي انخفاض في إجمالي الصادرات.

مرونة الطلب على الواردات أكبر من الصفر و أقل من الواحد يدل على أن انخفاض الأسعار المحلية بنسبة س% أدى إلى هبوط حجم الواردات أقل من س%، أما في حالة المرونة أكبر من الواحد فان انخفاض الأسعار المحلية بنسبة س% يؤدي الى هبوط حجم الواردات بأكبر من س%.

شرط مارشال ليرنر MARSHALL -LERNER إن هذه النظرية تقدم لنا شرط أساسي يسمى بالمرونة الخارجية و يتمثل في أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تحسن وضع ميزان المدفوعات إذا كان مجموع كل من مرونة الطلب على الصادرات و الواردات أكبر من الواحد².

$$E_x + E_m > 1 : \text{تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تحسن وضع ميزان المدفوعات.}$$

$$E_x + E_m < 1 : \text{تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تدهور وضع ميزان المدفوعات.}$$

$$E_x + E_m = 1 : \text{تخفيض قيمة العملة لن يكون له أثر مباشر على ميزان المدفوعات.}$$

¹. كامل بكري 1988 " الاقتصاد الدولي " الدار الجامعية. بيروت.

و شرط مارشال ينص على أنه كلما كبرت كل من مرونة الطلب على الصادرات والواردات كلما زاد التحسن في ميزان المدفوعات نتيجة تخفيض قيمة العملة.

من اجل تحقيق التوازن في الميزان التجاري يشترط مارشال عدة شروط:

1- استقرار الأسعار الداخلية و يشترط هنا تحديد و تخصيص السوق بصنف ثالث للمنتوج يتمثل في المنتج الوطني غير التجاري، إضافة إلى المنتج المستورد و المصدر.

2- إذا حافظت أسعار المنتج المحلي على استقرارها، يجب على الدولة أن تتخذ سياسة نقدية و معدل تطورها و الرفع من الضرائب بنسبة كافية و سياسة مالية عن طريق تحديد كمية النقود للتقليص من النفقات وهذا لتقليص الطلب على المنتج الوطني و بالتالي تكون مرونة الأسعار الملائمة ضرورية.

3.3.3. تأثيرات الإيرادات الملائمة: (أسلوب الدخل-الاستيعاب): إن أثر مرونة الأسعار يأخذ

بعين الاعتبار الإيرادات و النفقات، لكي يكون التخفيض ذو اثر إيجابي، يجب أن يكون تحليل اثر الإيرادات مرتبط بأثر الأسعار، و المعادلة الأساسية التي تبين لنا مستوى الإيرادات لتوازن الاقتصاد الكلي هي:¹

$$Y=C+I+G+X-M$$

$$Y=الدخل الوطني. \quad X=الصادرات. \quad G=النفقات العمومية.$$

$$C=الاستهلاك النهائي \quad I=الاستثمار. \quad M=الواردات.$$

إن C, I, G تسمى النفقات الداخلية و تكتب: $A=C+I+G$

الفرق بين X و M هو الميزان التجاري و يكتب: $B=X-M$

و تصبح المعادلة $Y=A+B$

نريد القيام بدراسة وضعية الميزان التجاري:

$$dB=dY-dA$$

من المعادلة يمكن القول أن الميزان التجاري لا يمكن تحسينه إلا إذا كان التغير في الدخل أكبر من التغير في النفقات الداخلية حيث: $dB>0$ أي $dY>dA$.

1. SEAN P.G 1995 "Change et Gestion de Change".CHIHAB.

إذا كان العكس $dY < dA$ تكون حالة الميزان التجاري في تدهور و بالتالي تنعكس على علاقات التبادل، و يتحسن الميزان التجاري إذا كانت الزيادة في الدخل الوطني أكبر من الزيادة في النفقات الداخلية.

لمعرفة الكيفية التي تؤثر بها عملية تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري لا بد من التحقق مما يلي:

- 1- كيفية تأثير عملية تخفيض قيمة العملة على الدخل.
- 2- كيف يؤثر التغيير في مستوى الدخل إلى القدرة الاستيعابية (الاستهلاك، الاستثمار و الإنفاق).
- 3- كيف تؤثر عملية تخفيض العملة بطريقة مباشرة على القدرة الاستيعابية و عند أي مستوى من مستويات الدخل.

4.3. رفع القيمة الخارجية للعملة (إعادة تقييم العملة): إعادة تقويم العملة هي عكس عملية

التخفيض، فهي تؤدي إلى عدة نتائج سلبية على قطاع تتمثل في انخفاض مدا خيل المصدرين بالعملة الوطنية لقاء السلع المصدرة بالمقارنة¹ التصدير مع عائداتهم قبل إعادة التقويم إضافة إلى هذا فهي تتناسب مع مصالح المستوردين حيث أنها تؤدي إلى ارتفاع عائداتهم و هذا راجع لانخفاض أسعار السلع المستوردة مقارنة بالسلع المحلية، و تقوم الدولة باتخاذ قرار رفع قيمة العملة لأجل مكافحة التضخم، حيث أنها تتوقع انخفاض أسعار السلع المستوردة و ينعكس هذا على الأسعار الداخلية.

النتائج المنتظرة من إجراء رفع قيمة العملة تتمثل في انخفاض القدرة التنافسية لسلع البلد المعني في الأسواق الدولية، و هذا بانخفاض الصادرات و زيادة الواردات و ما ينعكس عن ذلك من تأثيرات على ميزان المدفوعات إضافة إلى عكس النتائج الناجمة عن سياسة تخفيض قيمة العملة.

إن سياسة رفع قيمة العملة لا تقوم بها سوى البلدان التي تمتلك مواقع هامة في الأسواق الدولية وقدرة تنافسية كبيرة إضافة إلى احتياطات ضخمة من العملات الأجنبية.

¹. مروان عطوي 1992 "أسعار صرف العملات وأزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية". دار الهدى . الجزائر.

الخاتمة:

إن نظام أسعار الصرف العالمي ما زال يحظى باهتمام كبير لدى الأوساط الدولية، ولقد أصبح جليا خلال السنوات الأخيرة إحلال الهدوء والاستقرار على نظام أسعار الصرف لا يتوقف على نوعية الترتيبات المتبعة فحسب، بل يقتضي أكثر من ذلك إتباع لسياسات اقتصادية مرنة ومنتزعة على

المستوى الوطني، ذلك لأن قلة المرونة أو أكثريتها تؤدي لا محالة إلى عدم الاستقرار في نظام أسعار الصرف.

إن نسبة التغيرات العريضة لأسعار الصرف الاسمية والحقيقية الفعلية على الأمد القصير أو المتوسط والطويل، كانت خلال عشر سنوات من عهد التعويم [1973-1982] أكثر بكثير من السنة المقابلة خلال عقد من فترة التثبيت [1963-1972]، ويلاحظ من هذا أن قابلية التغيير لأسعار الصرف العائمة فاقت بشكل بارز مستوى التغيير الناتج عن فوارق الأسعار البيئية للدول، مما أدى إلى تغيير ملحوظ في أسعار الصرف الحقيقية كذلك، وقد كان فشل نظرية تساوي القوة الشرائية هذا أكثر وضوحا في الأمد القصير والمتوسط.

الفصل الثاني : النظام البنكي وسياسة الصرف في الجزائر

مقدمة الفصل :

بذلت السلطات الجزائرية، بعد الاستقلال مباشرة، كل ما في وسعها لاسترجاع كامل حقوق سيادتها، بما في ذلك حقها في إصدار النقد وإنشاء عملة وطنية، فباشرت بإنشاء البنك المركزي الجزائري سنة 1963 والدينار الجزائري سنة 1964.

لتتالى فيما بعد إنشاء البنوك العمومية الجزائرية، التي تشارك البنك المركزي في تكوين القطاع المالي في الجزائر.

لكن سرعان ما بدأ هذا القطاع في الخضوع لمشاكل أجبرت السلطات العمومية على القيام ببعض الإصلاحات غيرت النظام المالي تغيرا كليا.

هذه الإصلاحات مست النظام قبل و بعد سنة 1990 لتحديث تغيرا جذريا في هذا المجال. و في هذا الصدد كان لسياسة الصرف في الجزائر مسارا اتبعته حسب العوامل الخارجية و الداخلية التي أثرت عليهما من خلال عدة مراحل.

المبحث الأول: هياكل النظام البنكي الجزائري:

1. البنوك العمومية

1.1. البنك المركزي

تقرر إنشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر في 01.01.1963 وبذلك أنشئ البنك المركزي على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وقد تم تبرير الغرض الأول في وجوب تنظيم العمليات المسموحة للبنك المركزي وإعطاء الحكومة إمكانية المراقبة اللازمة، بينما تتمثل الثاني في وجوب تمتع إدارة البنك المركزي، وإعطاء الحكومة إمكانية المراقبة لممارسة صلاحياتها، ومن هنا جاء الإلحاح على ضرورة تنظيم اتصال دائم وتعاون فعال بين السلطات العمومية ومؤسسة الإصدار.

يستجيب الهيكل التنظيمي الموضوع في إطار هذا القانون 62-441، المؤرخ في 01.12.1963 لهذا الغرض المزدوج.

وهكذا أصبحت إدارة البنك المركزي الجزائري مؤمنة من طرف محافظ معين بمرسوم من رئيس الدولة وباقتراح من وزير الاقتصاد، يساعده في ذلك مدير عام معين أيضا بمرسوم من رئيس الدولة، باقتراح من المحافظ الموافق عليه من طرف الوزير المكلف بالمالية².

تتجلى كذلك، الرغبة في ضمان استقلالية واستقرار إدارة البنك المركزي الجزائري في طريقة تعيين الأعضاء الآخرين الذين يشكلون مجلس إدارته، حيث تعيينهم يتم بمرسوم من رئيس الدولة، ولا يمكن وضع حد لمهامهم خلال مدة ولا يهتم المحددة بثلاث سنوات إلا بنفس الشروط.

يتكون مجلس إدارة البنك المركزي الجزائري العريض التشكيلية، بالإضافة إلى المحافظ والمدير العام من:

- أربعة إلى عشر مستشارين، يتم اختيارهم نظرا للمهام العليا التي يمارسونها سواء في الإدارة الاقتصادية والمالية للدولة، أو في الهيئات العمومية وشبه العمومية المتخصصة في ميدان القرض أو المساهمة في القيمة الاقتصادية للبلاد.
- من اثنين إلى خمسة مستشارين يتم اختيارهم حسب خبرتهم المهنية، لاسيما في ميادين الفلاحة والتجارة والصناعة.

¹. القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962، والمتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي.

². المادة 15 من القانون الأساسي للبنك المركزي 1962.

- من اثنين إلى ثلاثة مستشارين يمثلون الهيئات العمالية، يتم اختيار أحدهم من بين المستخدمين في البنك المركزي الجزائري.

- يتضح من خلال هذه التشكيلة، أن ممثلي الحياة الاقتصادية متواجدين داخل هذه الهيئة، مما يسمح بنقاش عريض حول المصالح الاقتصادية الوطنية الكبرى في إطار التوجيهات المحددة من طرف الدولة.

وبموجب المهام المنوطة البنك المركزي الجزائري، في إطار القانون 62-441 المؤرخ في 13 ديسمبر 1963، نجد أن هذا البنك قد تم تنصيبه كبنك للبنوك وبالتالي تم منعه من القيام بأية عملية مع الخواص إلا في حالة الاستثناء التي تقتضيها المصلحة الوطنية.

وتتمثل المهام الأساسية التي يخولها القانون الأساسي لهذا البنك في تنظيم تداول النقد، وتسيير ومراقبة وتوزيع القرض بكل الوسائل المناسبة في إطار السياسة المحددة من قبل السلطات العمومية. تندرج ممارسة هذه الصلاحيات في إطار المهمة الشاملة المخولة للبنك المركزي الجزائري والمتمثلة في السهر، في مجال النقد والقرض والصرف، على خلق الظروف الأكثر ملاءمة من أجل تطور منتظم للاقتصاد الوطني، والمحافظة عليها بترقية استعمال كل الموارد المنتجة للبلاد مع الحرص على الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة، وقد جعلت هذه الصلاحيات من البنك المركزي المحور الحقيقي للنظام المصرفي بصفته بنكا احتياطيا وجهازا لإدارة ومراقبة القرض.

حدد القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري المنشئ للنقد التي يمكنه القيام بها بالإضافة للعمليات على الذهب والعملات الأجنبية، يسمح القانون الأساسي للبنك بإعادة الخصم للبنوك وخصم السندات العمومية والخاصة "بصفة استثنائية الخواص"، كما يمكنه قبول إدخال السندات الممثلة للقروض المتوسطة الأجل في محفظة الأوراق المالية للبنك²، غير أن قابلية ترشيحها تخضع للشرط وهو أن يكون الهدف من هذه القروض تطوير وسائل الإنتاج، بناء العمارات السكنية وكذلك تمويل بعض الصادرات، ولكي يتم قبول هذه السندات كان يجب أيضا أن تحمل ثلاث إمضاءات.

أخيرا، وبخصوص المساهمات المقدمة للدولة، كان في استطاعة البنك المركزي منح الخزينة سلفات مكشوفة على حسابها الجاري لديه غير أن هذه التسبيقات كانت محددة بنسبة 5% من

¹ . المادة 44 من قانون البنك المركزي.

² . المادة 45 من القانون الأساسي للبنك المركزي.

الإيرادات العادية المحققة الدولة خلال السنة المالية السابقة¹. كان أيضا في استطاعة البنك خصم السفاتج والسندات بكفالة المكتتبه لأمر محاسبي الخزينة والتي لا تتجاوز مدة استحقاقها ثلاثة أشهر يبين هذا العرض السريع لأهم اختصاصات البنك المركزي الجزائري أنه يتمتع في إطار القانون 62-441 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962، على العموم، بأهم الصلاحيات المخولة تقليديا بالبنوك المركزية، وبذلك نجده بنكا للدولة وللبنوك متمتعا بالسلطة في مراقبة توزيع القرض.

إذا كانت سنة 1963 تعد سنة شروع البنك المركزي الجزائري في نشاطه، فإن البنوك الأجنبية قد تابعت ممارسة نشاطها، ولكن بوتيرة ضعيفة، إلى حين تأميمها من 1966 و1967، وقد تميزت الفترة الممتدة بين 1963 و1967 بتغير شبه جذري في النظام المالي الموروث عن الاستعمار كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة قد عرفت إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية الذي أصبح فيها يعد البنك الجزائري للتنمية.

2.1. البنك الجزائري للتنمية:

أنشئ هذا البنك بتاريخ 7 ماي 1963 على شكل مؤسسة عمومية ذات الشخصية المعنوية والاستقلال المالي² وقد تمت تسميته الصندوق الجزائري للتنمية عند إنشائه مباشرة بعد الاستقلال ثم طرأ تغييرا على نظامه الأساسي أعيدت تسميته بموجب ذلك البنك المركزي للتنمية. وضع هذا البنك مباشرة تحت وصاية وزارة المالية، وهو مكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في إطار البرامج والمخططات الخاصة بالاستثمارات، وتغطي قطاعات نشاطه جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني وتشمل الصناعة، بما فيها قطاع الطاقة والمناجم وقطاع السياحة والنقل والتجارة والتوزيع والمناطق الصناعية والدواوين الزراعية وقطاع الصيد ومؤسسات الإنجاز، كما أنشئت في هذه الفترة 1963-1967 البنوك التجارية العمومية الثلاثة الأولى.

3.1. البنك الوطني الجزائري:

أنشئ هذا البنك بتاريخ 13 جوان 1966 ليكون أداة للتخطيط المالي ودعامة القطاع الاشتراكي والزراعي³، وقد ضم هذا البنك بعد ذلك جميع البنوك ذات الأنظمة المتشابهة له والتي نعددها فيما يلي:

¹ . المادة 53 من القانون الأساسي البنك المركزي.

² . القانون رقم 63-165 بتاريخ 07 ماي 1963.

³ . المادة رقم 66-178 بتاريخ 13-06-1966.

- بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في شهر جويلية 1966.
- بنك التسليف الصناعي والتجاري في شهر جويلية 1967.
- بنك باريس الوطني في شهر جانفي 1958.
- بنك باريس والبلاد المنخفضة في شهر جوان 1968.

ومن أهم الأنشطة الوظيفية التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري إلى جانب العمليات المصرفية التقليدية الخاصة ببنوك الإيداع: تمويل القطاع الاقتصادي العمومي صناعيا كان أو زراعيا.

4.1. القرض الشعبي الجزائري:

أنشئ هذا البنك بتاريخ 29 ديسمبر 1966 ليخلق المصارف الشعبية العديدة التي كانت متواجدة في الجزائر قبل هذا التاريخ والتي نعددها فيما يلي:

- البنك الشعبي التجاري والصناعي الوهراني.
- البنك التجاري والصناعي للجزائر.
- البنك الجهوي التجاري والصناعي لعنابة.
- البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري.

ثم دمج جميع هذه المصارف وأنشئ على أنقاضها القرض الشعبي الجزائري بتاريخ 29-12-1966، حيث تم تدعيمه بعد ذلك بضم البنك الجزائري المصرفي في أول جانفي 1962 وضم الشركة المارسلية للبنوك بتاريخ 30 جوان 1968 والشركة الفرنسية للتسليف والبنك في عام 1971. يمارس القرض الشعبي الجزائري جميع العمليات المصرفية التقليدية كغيره من المصارف الجزائرية بالإضافة إلى تمويل القطاع العام وخاصة السياحة والأشغال العمومية والبناء والري والصيد البحري، كما أنه يقوم بتمويل عدد كبير من المؤسسات الخاصة قصد تدعيم الصناعات المحلية والتقليدية والمهن الحرة.

5.1. بنك الجزائر الخارجي:

أنشئ هذا البنك بتاريخ 01 أكتوبر 1967، وقد جاءت هذه المؤسسة بتمليك البنك كريدي ليوني في أكتوبر 1967، والذي كان بدوره قد ضم البنك الفرنسي للتجارة الخارجية، وفي سنة 1968

¹ . الأمر رقم 66-36 المؤرخ في 29-12-1966 المعدل والمتمم بالأمر رقم 67-75 المؤرخ في 11-05-1967 والمتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري.

تملك بنك الجزائر الخارجي الشركة العامة وبنك باركليز الفرنسي والبنك الصناعي للجزائر وبنك البحر الأبيض المتوسط وبنك تسليف الشمال.

تخصص هذا البنك عند إنشائه في العمليات مع الخارج كما أنه يمارس كذلك جميع العمليات المصرفية التقليدية كأبي مصرف جزائري آخر.

كان كل واحد من هذه البنوك الثلاثة متخصصا في مجال معين من النشاط الاقتصادي غير أن الإطار القانون الذي وضعه القانون 62-441 المتعلق بإنشاء وتحديد القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري بدأ يفقد فعاليته تدريجيا.

فخلال السنة المالية 1966، ثم رفع شرط تحديد تسبيقات البنك المركزي للجزيرة بنسبة¹ 5%

كما أن الإصلاحات المالية التي تلت ذلك غيرت القطاع المالي تغييرا كليا، فابتداء من الإصلاح المالي لسنة 1971 أصبح القطاع المالي الجزائري يتميز بثلاث صفات هي:

- التمركز.

- تغلب دور الخزينة.

- إزالة تخصص البنوك التجارية من خلال الممارسة.

وفي هذا الإطار تم إرساء القواعد الجديدة لتمويل قطاع الإنتاج، التي أصبحت الخزينة بموجبها وسيطا ماليا أساسيا، وبتغيير آخر مركز النظام المالي للاقتصاد بالاعتماد الكلي على الخزينة حيث تضمن تحديد مصادر تمويل الاستثمارات المخططة كالاتي²:

- القروض الطويلة الأجل الممنوحة من موارد الادخار المجمعة من قبل الخزينة والمقدمة من طرف الهيآت المالية المتخصصة.

- القروض المصرفية متوسطة الأجل القابلة للخصم لدى مؤسسة الإصدار.

- القروض الخارجية.

إن نتائج الإصلاح المالي لسنة 1971 متعددة من الناحية العملية، بحيث أدت إلى الانتقال التدريجي للمنظومة المالية إلى وصاية وزارة المالية، وبالتالي انكمش دور البنك المركزي الجزائري، وأصبح ينحصر في عمليات أطلق عليها "عمليات السوق النقدية"، كما تخلى البنك المركزي

¹. المادة 53 من القانون 62-441 المتعلق بإنشاء وتحديد القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري.

². المادة 07 من قانون المالية لسنة 1971.

الجزائري في نفس الوقت عن التحديد المباشر للسياسة النقدية، وخلال هذه الفترة، أصبح عرض النقد يشكل في إطار التخطيط متغيرا داخليا يجب أن يتكيف حتما مع احتياجات الاقتصاد وهكذا ارتبط إصدار النقد لصالح الخزينة، الوسيط المالي الأساسي للاقتصاد، بشكل كبير بالاحتياجات المصرح بها لهذا الأخير.

تخلل سنتي 1978-1979 فترة مراجعة المخططات الإنمائية السابقة بما أعطى إشارة الانطلاق في عملية إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية الوطنية تصدر إعطاءها نوعا من الاختصاص في أنشطتها، ف جاء بنك الفلاحة والتنمية ليمول جانبا من هذه الأنشطة.

6.1 بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

أنشئ هذا البنك بتاريخ 13 مارس 1982¹ ومن أهم وظائفه الأساسية تمويل:

- الهياكل وأنشطة الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع.
- الهياكل وأنشطة الصناعات الفلاحية.
- الهياكل وأنشطة الصناعات التقليدية والحرف الريفية.

بالإضافة إلى ذلك يقوم البنك بجميع العمليات المصرفية التقليدية.

إن إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية لم تعط دفعا قويا لهذه المؤسسات نظرا للصعوبات المالية التي كانت تعاني منها، وعليه جاء التطهير المالي المتمثل في إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية سنة 1983، هذا التطهير الذي تمخض عنه ظهور بنك جديد ينشط على المستوى المحلي، وبذلك سمي بنك التنمية المحلية.

7.1 بنك التنمية المحلية:

أنشئ هذا البنك بتاريخ 30 أبريل 1985² ومن أهم الوظائف الأساسية لهذا البنك هي تمويل:

- عمليات الاستثمار الإنتاجي المخططة من طرف الجماعات المحلية.
- عمليات الرهن.

و بذلك يعتبر بنك التنمية المحلية بنكا للإيداع يقدم بجميع العمليات المصرفية التقليدية.

¹ . المرسوم 82-106 بتاريخ 13 مارس 1982.

² . المرسوم 85-85 بتاريخ 30 أبريل 1985.

كانت الآليات التقليدية للسياسة النقدية، خلال هذه الفترة [1962-1985] تستعمل بشكل ضيق جدا، كما أن تكلفة القروض محدد إداريا، بحيث تقوم وزارة المالية، في نفس الوقت بتحديد سعر الفائدة ومختلف العمولات المستحقة للبنوك، والمتعلقة بعملية القرض، كما أن معدل إعادة الخصم المحتفظ به في مستوى جد منخفض 2.75% منذ 1972 إلى غاية 1986 لم يعرف ارتفاعا إلا في أكتوبر 1986 أين انتقل إلى 5% ليصل 7% في شهر ماي 1989 وهو ما لم يشجع البنوك التجارية على جمع الادخار الخاص.

بالإضافة إلى ذلك نجد أن سلطة المراقبة لم تعد من اختصاص البنك المركزي فحسب، بل يتقاسمها مع البنك الجزائري للتنمية، هذه المؤسسة التي كلفت بترقية تطابق التمويل المتوسط الأجل للاستثمارات المخططة والتي هي مطالبة كذلك بإعادة خصمه من طرف البنوك التجارية. لقد دفع بروز مؤشرات توحى باختلال النظام المالي إلى إجراء بعض التعديلات وعليه، فقد أوقفت تعليمة صادرة عن وزارة المالية القرض المتوسط الأجل كأداة تمويل لبعض القطاعات كالصناعة والسياحة¹.

كما أحدثت تعليمة صادرة عن المجلس الوطني للتخطيط² نوعا من المرونة في التسيير الإداري، وهذا بإدخال مفهوم الاستثمار العام اللامركزي وبعد سنة من صدور هذه التعليمة، أصدر المجلس الوطني للتخطيط تعليمة أخرى ألغت في نفس الوقت تعيين المحل الوحيد، وقد وسعت هذه الأخيرة ميدان تطبيق هذا المبدأ وذلك من خلال وضع قاعدة يعتبر بموجبها لا مركزيا كل مشروع استثمار عام الممول ذاتيا.

أظهرت الإصلاحات المالية التي وضعت في السبعينات محدودية نجاعتها، وهذا بالرغم من التغييرات التي أدخلت عليها، وعلى هذا الأساس أصبح الإصلاح العميق للمنظومة المالية لازما، وقد شرع في هذا الإصلاح سنة 1986 بالمصادقة على نظام البنوك والقرض³، وكذا القانون المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية⁴ ليأتي بعد ذلك القانون المتعلق بالنقد والقرض¹.

¹ . تعليمة وزارة المالية المؤرخة في 03 فيفري 1975.

² . تعليمة المجلس الوطني للتخطيط بتاريخ 28 فيفري 1987.

³ . شرع في الإصلاحات المالية ابتداء من المصادقة على القانون 86-21 المؤرخ في 19 أوت 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقرض.

⁴ . القانون 88-01 المتضمن توجيه المؤسسات العمومية.

2. البنوك الخاصة

أنشئت عدة بنوك خاصة في الجزائر بهدف تنويع البنوك و الخدمات المقدمة للمواطن الجزائري نذكر منها بنك الخليفة، بنك الإسكان و التمويل، منى بنك ،سوسيتي جنرال ، الخ لكن سرعان ما تلاشت هذه البنوك لقلة الاستثمارات و استعمالها فقط لعمليات دفع الأجور .

المبحث الثاني : الإصلاحات الأساسية للنظام البنكي الجزائري:

سنتطرق هنا إلى الإصلاحات التي مست النظام المصرفي قبل سنة 1990، وتلك التي جاءت بعد هذه السنة وهي الإصلاحات التي نعتبرها جذرية في هذا المجال.

1. الإصلاحات الأساسية قبل سنة 1990:

¹. يقصد هذا القانون 90-10 المؤرخ في 14-04-1990 والمتعلق بالنقد والقرض.

أظهرت التغييرات التي أدخلت على النظام المالي الجزائري خلال السبعينات وفي بداية الثمانينات محدوديتها، وعليه أصبح إصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج تسييره أو من حيث المهام المنوطة به.

سجلت سنة 1986 الشروع في بلورة النظام المصرفي الجزائري بتوصية البنوك بأخذ التدابير اللازمة لمتابعة القروض الممنوحة وبالتالي وجوب ضمان النظام المصرفي لمتابعة استخدام القروض التي يمنحها إلى جانب متابعة الوضعية المالية للمؤسسات، واتخاذ جميع التدابير الضرورية لتقليل من خطر عدم استرداد القرض. استعاد البنك المركزي في نفس الوقت، صلاحياته فيما يخص على الأقل تطبيق السياسة النقدية، حيث كلف البنك المركزي الجزائري في هذا الإطار بإعداد تسيير أدوات السياسة النقدية بما في ذلك تحديد سقف إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض¹.

بالإضافة إلى ذلك، أعيد النظر في العلاقات التي تربط مؤسسة لإصدار الخزينة، إذا أصبحت القروض الممنوحة للخزينة تنحصر في حدود يقرها مسبقا المخطط الوطني للقرض.

شرعت الجزائر منذ 1988 في تطبيق برنامج إصلاحي واسع مس مجموع القطاعات الاقتصادية، وقد مست الإجراءات المتخذة في هذا الإطار المؤسسات العمومية بالدرجة الأولى، والتي كان على عاتقها أهم النشاطات الاقتصادية.

منح القانون 88-01 للمؤسسات العمومية الاقتصادية استقلالية قرار حقيقية، كما أظهر بشكل جلي مفهومي الفائدة و المر دودية.

وفي هذا الصدد تعلن الغوص المصادق عليها في إطار الإصلاح الاقتصادي على سلسلة من المبادئ هدفها إدخال المرونة وإعادة تهيئة القواعد المطبقة في ميدان التنظيم وتشغيل المؤسسة العمومية الاقتصادية بما في ذلك العلاقات التي تربطها بالغير، لاسيما بالدائنين.

لقد تم التأكيد في إطار هذا القانون 88-01 بشكل خاص على الطابع التجاري للمؤسسة العمومية الاقتصادية على أنها شخصية معنوية تسييرها قواعد للقانون التجاري، كما تم تمييزها عن الهيئات العمومية بصفتها أشخاص معنوية خاضعة للقانون العام ومكلفة بتسيير الخدمات العمومية.

¹. محمود حميدات 2000 " مدخل للتحليل النقدي " ديوان المطبوعات الجامعية. بن عكنون الجزائر.

بالإضافة إلى ذلك، تتمتع المؤسسة العمومية الاقتصادية بالأصلية القانونية الكاملة بهذه الصفة فإن لها القدرة على الالتزام والتعاقد بكل استقلالية طبقا لقوانين التجارة والأحكام التشريعية المعمول بها في المجال المدني والتجاري.

على هذا الأساس، تضع نصوص الإصلاح نهائيا نشاط المؤسسة العمومية الاقتصادية في دائرة المتاجرة، بطرح المبدأ التالي: "هي مطالبة بالتزاماتها على ممتلكاتها" فضلا عن ذلك، وبمقتضى نفس النص، فإن ممتلكاتها قابلة لإجراءات تحصيلية، طبقا للقانون الساري المفعول، مثلما هو الشأن بالنسبة لشركة تجارية ذات رؤوس أموال خاصة.

تشكل المصادقة على القانونين 01-88 و 04-88 بالنسبة للبنوك الجزائرية مرحلة أساسية، نظرا لكونها في مجملها في الفترة الحالية على الأقل للقطاع العمومي، وانتقالها إلى الاستقلالية يمنحها بالفعل القدرة وحتى الالتزام بالتدخل في السوق حسب قواعد المتاجرة وعليه، أصبح القانون المصرفي لسنة 1986، المدرج في إطار الاقتصاد المخطط الغير نافع.

حاول أن يحدث القانون 66-88، بعض التطابقات الضرورية، حيث ترجم نص هذا القانون الإرادة الواضحة في التغيير بتعديله لبعض الأحكام وتوضيحه للبعض الآخر¹.

بذكر هذا القانون بأن مؤسسات القرض هي مؤسسات عمومية اقتصادية، وهو ما يدرج البنوك بالتأكيد ضمن دائرة المتاجرة لتحضيرها قصد النظر في علاقتها مع المؤسسات العمومية الاقتصادية المستقلة التي تحددها القواعد التقليدية التي تقود البنوك إلى اقتصاد السوق الحرة.

كما يسمح هذا القانون لمؤسسات القرض والهيئات المالية باللجوء إلى القروض متوسطة الأجل في السوق الداخلية والسوق الخارجية.

من هنا نقول أن استقلالية البنوك بصفتها مؤسسات اقتصادية عمومية قد تمت فعلا سنة 1988، وهذا طبقا للقوانين التي تمت المصادقة عليها في هذه السنة، في الأخير نجد تأكيدا واضحا على دور البنك المركزي في ميدان السياسة النقدية، فهو مكلف بموجب ذلك بإعداد وتسيير السياسة النقدية بما في ذلك تحديد شروط البنوك، وتحديد سقف إعادة الخصم.

على الرغم من هذه التعديلات اتضح أن القانون المصرفي لعام 1986، لا يتلاءم مع الوضعية الاقتصادية الجديدة وقد كان من المقرر أن تتواصل العملية بالمصادقة على نص جديد.

¹. بومدين لخضر 1989 "قيمة الدينار الجزائري"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس. جامعة وهران.

ولهذا جاء القانون المتعلق بالنقد والقرض، والذي أعاد التعريف كلية لهيكل النظام المصرفي الجزائري، وجعل القانون المصرفي في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول في البلدان الأخرى، لاسيما البلدان المتطورة.¹

يأخذ قانون النقد والقرض سمة التعريف بالقانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري وبنظام البنوك والقرض في آن واحد فهو:

- يجعل هيكل النظام المصرفي في أرضية لعصرنته.
 - يعطي للبنك المركزي الجزائري استقلاليته.
 - يمكن البنك الجزائري من استعادة صلاحياته التقليدية الخاصة بالبنوك المركزية.
- وتندرج هذه المحاور بالتأكيد ضمن الأفكار الأساسية التي يحملها هذا القانون، إذ أن قانون النقد والقرض يحدث فعلا قطيعة مع ما كان سائدا من قبل حيث لا يقتصر دور هذا القانون على ضمان استقلال نسبي نظامي وظيفي للبنك المركزي الجزائري من خلال المهام والأهداف المنوطة به، بل يزيد كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي.

2. الإصلاحات الأساسية بعد سنة 1990:

تعطي إعادة التنظيم المنبثقة عن القانون المتعلق بالنقد والقرض استقلالية نسبية للبنك المركزي تضمن له على السواء شروط تعيين مسيريه وشروط ممارسة وظائفهم، حيث يقوم المحافظ بمساعدة ثلاثة نواب له ومجلس النقد والقرض ومراقبون بتولي شؤون المديرية والإدارة والمراقبة على التوالي، يعين المحافظ بمرسوم يصدره رئيس الجمهورية لمدة ستة سنوات.

إن استقرار مدة الولاية وامتداد آجالها وعدم قابليته للإلغاء يعطي لإدارة البنك ضمانا قانونيا للاستمرارية.²

¹. BENISSAD. H. 1994 « restructuration et reformes économique 1979-1993 » OPU.

¹. محمود حميدات 2000 " مدخل للتحليل النقدي " ديوان المطبوعات الجامعية. بن عكنون الجزائر.

يتضمن مجلس النقد والقرض الذي يترأسه المحافظ، نواب المحافظ الثلاثة وثلاثة موظفين ساميين يختارهم رئيس الحكومة نظرا لخبرتهم وكفاءتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية، ويفترض أن يخلق هذا التعاون الحسن الظروف للانسجام بين السياسة النقدية والمالية والمكونات الأخرى للسياسة الاقتصادية.

يعمل مجلس النقد والقرض تارة بصفة مجلس إدارة بنك الجزائر، وهو يمتلك عندئذ الصلاحيات العادية الخاصة بمجلس إدارة ويتم في هذه الحالة اشتراك المراقبين في أشغال مجلس الإدارة، ولهم حق الإدلاء بالرأي باعتبار صوتهم استشاري، كما يتصرف مجلس النقد والقرض تارة أخرى بصفته سلطة نقدية مكلفة بالعمل على تحقيق المهام المنوطة بالبنك المركزي، وفي إطار هذه المهام فإن البنك المركزي ملزم بخلق وتثبيت أحسن الظروف في ميدان القرض والصرف قصد تحقيق تطور منتظم للاقتصاد الوطني، كما أنه ملزم بموجب القانون بالعمل على الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية.

تقوم الحكومة باستشارة بنك الجزائر بالنسبة لكل مشروع قانوني أو نص تنظيمي خاص بالمالية أو النقد، كما يمكن لبنك الجزائر اقتراح أي إجراء من شأنه أن يؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات، على الوضعية المالية العامة، وعلى تطور الاقتصاد الوطني بصفة عامة، كما يلزم قانون النقد والقرض، بنك الجزائر بإطلاع الحكومة على كل أمر من شأنه أن يمس بالاستقرار النقدي.

1.2 استقلالية بنك الجزائر:

تقاس الاستقلالية العملية لهذه الهيئة من خلال المهام والأهداف المكلفة بها، كما تعمل السلطة النقدية المحددة من مجلس النقد والقرض ذات الأغلبية المكونة من بنك الجزائر على تحديد المعايير وضمان التنفيذ الخاص بمايلي:

- إصدار النقد.
- المعايير والشروط الخاصة بعمليات البنك المركزي "الخصم، إبداع ورهن السندات العمومية والخاصة...".
- الأهداف الخاصة بتطور المكونات المختلفة للكتلة النقدية وحجم القرض.
- الشروط الخاصة بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية.

- شروط فتح مكاتب تمثيل خاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر. يتمتع مجلس النقد والقرض بطبيعة الحال، بكل الصلاحيات الأخرى الخاصة بأية سلطة نقدية، كتحديد القواعد والنسب المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية لاسيما في مجال التغطية وتوزيع أخطار السيولة والملائمة وهو ما يعكس الاهتمام بسير وأمن النظام المالي.¹ من هنا، فإن تشكل المنظومة المصرفية المنبثق عن أحكام القانون 90-10، المتعلق بالنقد والقرض، يهدف إلى فعالية أكثر للبنوك والمؤسسات المالية، وهو ما يؤدي بموجب المنافسة التي يرمي هذا القانون إلى تحفيزها، إلى مخاطر مرتبطة بالنشاط المصرفي وينبغي تفاديها. من المحتمل أن تؤثر هذه المخاطر على استقرار النظام المالي من جهة، ومن جهة أخرى على أمن الزبائن "حماية المودعين بشكل خاص" لهذا السبب كلف القانون هيئة تم تعيينها خصيصا لهذا الغرض لنقوم بمراقبة نشاط البنوك والمؤسسات المالية.

2.2 اللجنة المصرفية:

كلفّت اللجنة المصرفية بعد تأسيسها، بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبالمعاقبة على النقائص التي يتم ملاحظتها. يتجلى من خلال فحص أحكام القانون 90-10 أن اللجنة المصرفية قد منحت قدرة كبيرة في ميدان المراقبة دون أن يتم تحديد هذه المراقبة بشكل دقيق، وهو ما يترك لهذه الأخيرة مجالاً كافياً لتنظيم عملها وتكييفه مع التغيرات المتوقعة عن التحول الهيكلي للنظام المالي، وهذا ما يجعلنا نستنتج أن مهمة اللجنة المصرفية تتجاوز المراقبة البسيطة للشرعية، أو بعبارة أخرى السهر على احترام الإجراءات القانونية والتنظيمية من طرف البنوك والمؤسسات المالية ويتمثل الغرض من هذه المهمة في تفادي النتائج السلبية المترتبة عن العجز في التسيير.

أكثر من ذلك، يستلزم على اللجنة المصرفية أن تكون حاضرة وأن تمارس العملية الوقائية. وبالفعل، ففي كل حالة يكون فيها بنك ما في وضعية صعبة، بل وخطيرة دون أن يكون خالف حكما تشريعيًا أو تنظيميًا، تتدخل اللجنة المصرفية لإصلاح وضعيته، ويتجلى هذا الدور

¹ محمود حميدات 2000 « مدخل لتحليل النقدي » ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر.

الوقائي للجنة المصرفية من خلال ممارستها في آن واحد لمراقبة غير المنظمة من خلال مراقبة الوضعية المالية للبنوك والمؤسسات المالية المنصوص عليها في القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

وعلى الرغم من أن اصطلاح المراقبة غير دقيق في حد ذاته وغير محدد بشكل وافي في إطار هذا القانون، فإنه لا يجوز اعتبار هذه المراقبة فرصة متاحة للجنة المصرفية في التدخل في سياسة الإقراض وتحصيل موارد البنك، بل ينبغي اعتبارها وسيلة للتأكد من أن القرارات المتخذة من طرف البنك وتعرضه لأخطار كبيرة وبعبارة أخرى السهر على أن لا تنجز عن هذه القرارات تطورات تعرقل ملاءمة البنك و/أو المؤسسة المالية وتخلص هذا إلى أنه يجب أن ينبثق عن متابعة تطبيق تنظيمات وتعليمات بنك الجزائر تقييم مدى فعالية تنفيذها كما ينبغي أخذ عدة مؤشرات بعين الاعتبار للتوصل إلى تقييم وضعية البنك تقييما محددًا.

تتجلى مراقبة التسيير من خلال تقدير شروط تشغيل المؤسسات المصرفية غير أن السؤال ما زال قائما فيما يتعلق بطبيعة ومدى هذه المراقبة.¹

إلا أنه يمكن أن نستنتج بالإضافة إلى ذلك مهمة متابعة مدى استمرار إيفاء البنوك بالمتطلبات التي يفرضها القانون ونظام بنك الجزائر لممارسة هذا النشاط وتمثل هذه المتطلبات أساسا فيما يلي:

- نسب الأموال الخاصة إلى الالتزامات
- معامل السيولة.
- النسبة بين الأموال الخاصة والقروض.
- توظيفات الخزينة.
- الأخطار بشكل عام.

يمكننا أن نستنتج من ذلك أيضا أن للجنة المصرفية دورا حقا معترفا به، ويتمثل في القيام بعدد من التحريات حول تسيير وتنظيم البنوك، خاصة وأن القانون يمنحها صلاحية مطالبة أي بنك باتخاذ كل إجراء من شأنه أن يصحح أساليب تسييره.²

¹. محمود حميدات 2000 " مدخل للتحليل النقدي " ديوان المطبوعات الجامعية. بن عكنون الجزائر.

². عبد الحق بوعتروس 1998 " الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة في البلاد العربية: حالة الجزائر " بحوث اقتصادية عربية. القاهرة .

وعلى كل حال فإن اللجنة المصرفية تراقب احترام البنوك لقواعد الحذر المحددة من طرف بنك الجزائر في مجال تقييم وتغطية الأخطار، تصنيف الديون حسب درجة الخطر المستوجب، وتشكيل احتياطي لمخاطر القرض.

فتحت التغيرات التي طرأت منذ المصادفة على القانون المتعلق بالنقد والقرض اهتمامات جديدة للسلطات النقدية وخاصة المصرفية في مجال المراقبة الحذرة، إذ يجب على هذه السلطات أن تستمر على احترام البنوك لحد أدنى من الأخطار لا يمكنها تجاوزه ولاسيما احترام:

- الحد الأقصى للعلاقة بين جميع الأخطار المستوجبة وقيمة الأموال الخاصة.
- الحد الأدنى بين قيم صافي أموالها الخاصة وجميع الأخطار المستوجبة بفعل هذه العمليات.

3.2 السوق النقدية:

تم إنشاء السوق النقدية في جوان 1989، مما فتح المجال أمام المؤسسات المالية غير المصرفية "صندوق CNEP"، مؤسسات التأمين، ومؤسسات الضمان الاجتماعي، للتدخل في السوق النقدية بصفتها مقرضة سمحت هذه العملية، التي كانت حكرًا على الخزينة العامة، للبنك المركزي بمراقبة هذه السوق وذلك باستعمال أسعار الخصم التي أصبحت أعلى من سعر الفائدة، وإذا كان سعر الفائدة يعتبر أداة للرقابة إنه ليس بإمكانه أن يلعب دورًا متميزًا في توليد الموارد الخاصة عندما يكون معدل الخصم أعلى من سعر الفائدة، إلا أنه ورغم ذلك فإن سعر الفائدة بإمكانه أن يلعب دورًا في عملية تحديد سقف إعادة الخصم، وهذا بهدف التقليل من اللجوء إلى سيولة السوق.

إن الرقابة الكيفية على الائتمان التي يقرها القانون 90-10 ستكون لها صفة المراقبة غير المباشرة لكونها لا تخص الرقابة على حجم الائتمان في حد ذاته بل تكون عبر سقف عملية إعادة الخصم قصد إعادة تمويل البنوك من طرف البنك المركزي:¹

في هذا الإطار، بإمكان البنك المركزي أن يعيد خصم السندات المنشأة لتشكيل قروض متوسطة الأجل لمدة أقصاها 06 أشهر، كما أنه يمكن تجديد هذه العملية على أن لا تتعدى ثلاثة سنوات وذلك شريطة أن يتمثل هدف هذه القروض المتوسطة الأجل في إحدى الغايات التالية:

- تطوير وسائل الإنتاج.

¹ عبد الحق بوعتروس 1998 " الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة في البلاد العربية: حالة الجزائر" بحوث اقتصادية عربية. القاهرة .

- تمويل الصادرات.

- إنجاز السكنات.

كما أنه يمكن للبنك المركزي خصم سندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل، كما يمكنه تحديد هذه العملية على أن لا يتعدى مجموع مهلة هذه المساعدة التي يسدها البنك المركزي 12 شهرا.

في خضم تطور نشاط السوق النقدية، يؤسس قانون النقد والقرض عمليات السوق المفتوحة المتمثلة في بيع وشراء السندات العمومية، تتجاوز مدتها الستة أشهر والسندات الخاصة القابلة لإعادة الخصم من طرف البنك المركزي وعليه فإن كل تجاوز للسقف إعادة الخصم تستعرض البنك إلى سعر فائدة جزائي، كما تم تحديد سعر الفائدة على الحسابات المكشوفة.

إلى جانب ذلك تم وضع حد لعلاقة التبعية السابقة بين البنك المركزي والخزينة وهذا بتحديد سقف لمكشوف الحساب الجاري للخزينة لدى البنك الجزائري بنسبة 10% من إجمالي إيرادات الخزينة للسنة المالية المنقضية، كما تم تحديد آجال قصوى مدتها 15 سنة لإعادة تسديد الديون المستحقة للبنك المركزي على الخزينة.

وهكذا في إطار القانون 90-10 تم السماح بإنشاء بنوك أجنبية أو خاصة أو مختلطة، وبموجب ذلك، فقد تم إنشاء بنك البركة الجزائري على شكل شركة بين مجموعة البركة (السعودي)، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائري).

المبحث الثالث: سياسة الصرف في الجزائر

سياسة الصرف في الجزائر قبل 1990، احتلت مكانة هامشية في السياسة النقدية حيث أن تحديد معدل الصرف للعملة الوطنية كان إداريا باعتبار الجزائر تنبع الاقتصاد المسير. لكن هذه الوضعية أخذت مسارا آخر بعد سنوات التسعينات، وهذا بفضل الدور المهم الذي تلعبه السياسة النقدية في إطار القرارات الخاصة بتسوية الأزمة والآفاق المرجوة والخروج من المشاكل التي تواجه الدولة في مجال اقتصاد السوق.

وقد نلاحظ أن سياسة الجزائر قد أثرت عليها عدة عوامل خارجية، زد عن ذلك الداخلية، وهذا خلال عدة مراحل¹.

على المستوى العالمي، كما على المستوى الوطني، يدفع الصغار ثمن أخطاء الكبار، فغير قرارات بريتن وودز لسنة 1944، الولايات المتحدة الأمريكية، التزمت بضمان استقرار النظام العالمي لمعدلات الصرف بهدف تسهيل عمليات التبادل التجارية العالمية، والحد من "الحروب التجارية" باستعمال سلاح التخفي التي ألحقت باقتصاديات الدول الصناعية في أزمة اقتصادية واجتماعية بدون نهاية، وفتح باب اختلالات سياسية، وتسريح نهائي حول الحرب العالمية الثانية خلال هذا النظام الذي دام 27 سنة من 1944 إلى 1971، الدولار مارس دور العملة القوية مع قيمة محددة بـ 35 \$. في هذا التكوين، FMI، لعب دور الوكالة المركزية لمراقبة احترام قواعد اللعبة حول الظاهرة النقدية العالمية، أما البنوك المركزية أسندت لها مساعدة بلدان المنظمة إليه باحترامها قواعد FMI. هذا النظام كان يمكن أن يدوم، إذا و.م.أ التزمت بالحفاظ على احتياطها من الذهب بالمبلغ الذي يتبادله مقابل كل طلب على تحويل الدولار.

وفي خضم هذه التغيرات لنظام النقد العالمي، كانت تلك التغيرات تمارس ضغطا كبيرا على سياسة الصرف في الجزائر فكما نعلم أن سياسة الصرف هدفها هو تحديد معدل الصرف للعملة الوطنية، بمعنى آخر تسمح بتحديد سعر العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية. فقد عرفت سياسة الصرف في الجزائر عدة تغيرات يمكن تلخيصها عبر المراحل التالية:

1. المرحلة الأولى : [1962-1973]

كان نظام النقد الدولي في هذه المرحلة أو على الأقل حتى لغاية سنة 1971 مسيرا باتفاقيات بروتون وودز، حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي هو نفسه في تكافؤ ثابت مع كمية محددة من الذهب.

غداة الاستقلال الوطني، ونظرا لانتمائها إلى منطقة الفرنك الفرنسي مارست الجزائر سياسة صرف تعتمد على تعويم عملتها داخل هذه المنطقة لغاية 1963 حيث طبقت قانون مراقبة الصرف

¹.حنان لعروق 2005 "سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر".جامعة منتوري. قسنطينة

لتفادي الأخطار الناجمة عن الهروب القوي لرؤوس الأموال واختلال ميزان المدفوعات وكان يهدف هذا القانون إلى مراقبة كل عمليات الصرف مع الخارج، بما في ذلك مراقبة التجارة الخارجية للبلد، ليتم بعد ذلك ترك منطقة الفرنك بهدف تسيير بصفة استقلالية السياسة النقدية ومعدل الصرف وهذا لمكافحة انخفاض احتياط الصرف. هذه المقاييس والقرارات تبعتها صدور قانون أبريل 1964، حيث شكلت الجزائر الوحدة النقدية الوطنية "الدينار الجزائري" الذي عوض الفرنك الفرنسي²، وحددت الجزائر سعر صرف الدينار بما يعادل 0.18 غرام من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي الجديد لحصة 1 دج=1 ف.ف.ج³ وهذا خلال المرحلة الممتدة ما بين 1964 تاريخ إنشاء العملة الوطنية و1969 تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي.

تجدر الإشارة هنا أن بنك فرنسا قد تعرض لهجمات مضاربة حادة، عقب أحداث سنة 1968، اضطرت به إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وهذا في 08-08-1969 وهذا بعد استعماله لاحتياطاته لمدة طويلة قصد الحفاظ على تكافؤ العملة الفرنسية، وهكذا انتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي في شهر أوت من سنة 1969 من 4.9370 فرنك فرنسي لكل دولار أمريكي إلى 5.5544 فرنك فرنسي لكل دولار أمريكي⁴.

شرعت الجزائر، خلال هذه الفترة التي تميزت بضعف الفرنك الفرنسي، في تطبيق مخطتها التنموي الثلاثي والذي يتطلب استقرار سعر الصرف، ويمكن القول هنا أن تطبيق المخطط الثلاثي كان من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض، على الرغم من استمرار العملة الوطنية في علاقتهما الثنائية مع الفرنك الفرنسي:

$$1 \text{ دج} = 1.25 \text{ ف ف أو ف} = 0.88 \text{ دج في أوت } 1969 \text{ وديسمبر } 1973^5$$

¹. DEBBOUB.Y. 1998 «Évolution du régime de change : le nouveau mécanisme économique Algérie » OPU CREAD.

². La loi n°64-111 du 10-04-1964.

³. Article 2 de la loi n°64-111

⁴. نعيمة (1997/1996) "نمذجة قياسية لسلوك سعر الصرف في الجزائر منهج شعاع الانحدار الذاتي" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية". جامعة الجزائر.

⁵. محمود حميدات: نفس المرجع السابق.

لقد أدى ضعف العملة الفرنسية خلال هذه المدة إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري، مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، وهذا ما يترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973.

أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمنبثقة عن اتفاقيات "بروتن ووزدز"¹، وعن تعميم أسعار الصرف "المعومة" وكذلك لأسباب سياسية، تم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1971-1977 وقد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج :

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق قيمته الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات الخاصة وأنها مؤسسات ناشئة.
- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تنازلية) لسعر الصرف، وهنا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.

2. المرحلة الثانية : [1973-1986]

تتماز بداية هذه الفترة بأهمية كبيرة، فقد سجلت تطبيق نظام جديد لتسيير المؤسسات العمومية، وبالخصوص التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، الشكل العام للعمال، وانطلاق المخطط الاقتصادي للتنمية.

الهدف من هذا النظام هو تشجيع الاستثمار الإنتاجي وتشجيع عمليات التجارة الخارجية حيث خصصت عدة قوانين لتنظيم الاستثمار².

تميزت هذه الفترة باحتكار كامل للدولة على الاقتصاد الوطني، حيث كل عملية إنتاج أو بيع تحول لصالح ديوان الدولة³، وقد سنت قوانين لتحديد طرق الدخول إلى سوق الصرف، كما تم تسجيل كل عمليات الاستيراد والتصدير في نطاق الاحتكار من اختصاص السلطة العامة للاستيراد ، أما السلع الغير موجودة في قائمة اختصاص الدولة فإنها يجب أن تحصل على رخصة استيراد.

¹. تنص المادة الرابعة المعدلة لاتفاقية FMI على عدم الربط بالذهب.

². قانون الاستثمار 1969.

³. J.O n°50, 1974.

هذا الجهاز المعقد للتسيير العلاقات الاقتصادية والتجارية الخارجية لبلدنا أعطى المفهوم السيئ للسوق الداخلية، بأن هذه الأخيرة كانت معزولة كلية عن التأثيرات الخارجية وبذلك لن يكون لسعر صرف الدينار أي أثر على التطور الاقتصادي.

ونظرا للتغيرات الطارئة على النظام العالمي للصراف: التخلي عن الحصص الثابتة في مارس 1973، وظهور معدل الصرف المرن، وقرار صندوق النقد الدولي بحرية كل عضو في اختيار نوع سياسة الصرف التي تليق به،¹ كان على الجزائر تحديد قيمة الدينار الجزائري على أساس سلة مكونة من 14 عملة والتي سنذكرها: الدولار الأمريكي، الأسترالي، الفرنك البلجيكي، الدولار الكندي، الكرونة الدنماركية، المارك الألماني، الفرنك الفرنسي، الليرة الإيطالية، الفلورين الإيرلندي، الكرونة النرويجية، الليرة الإسترلينية، الليرة الأسبانية، الكرونة السويدية والفرنك السويسري.

حيث منحت لكل عملة من هذه العملات ترجيحا محددًا على أساس وزنها في التسديدات الخارجية بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري، وبذلك كان الدينار يتغير بالنسبة لهذه العملات بصفة طردية دون مراعاة الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد و/أو معدل التضخم أو بين الجزائر والبلدان صاحبة هذه العملات.²

وارتباط الدينار الجزائري بسلة من العملات سمح للجزائر بالخروج نهائيًا من منطقة الفرنك، حيث قيمته تتحدد بالنسبة لهذه السلة الخاصة، إذ أن معاملات الترجيح بها تراجع كل فترة، فتغير معدل الصرف الوطني كان يتغير بالضرورة حسب التغيرات في أسواق الصرف بمعدلات العملات المكونة لهذه السلة وبالخصوص الدولار الأمريكي، حيث يمثل معامل الترجيح للدولار الأمريكي أكبر معامل لكونه عملة الدفع الأكثر استعمالًا وفعالية في المعاملات الدولية.

إذا المراقبة المشددة والصارمة التي فرضت على التجارة الخارجية ساهمت في ظهور عدة مشاكل على الاقتصاد الكلي، فنظرًا لتشجيع الواردات بسبب وفرة وسائل الدفع الخارجية الناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات والإصدار النقدي الغير عقلائي للعملة الوطنية، ساعدوا على كبح عملية التصدير والرفع من مستوى التضخم.³

¹ . BOUKRAMI .S.A 1980 « la Finance internationale ». OPU .

² . BENACHENHOU. M. 1987 « Inflation, Dévaluation, Marginalisation ». Dar el Cherifa.

³ BOUZIDI. A 1992 « comprendre la mutation de l'économie Algérienne » ANEP..³

وخير مثال على تشجيع عملية الاستيراد الغير منطقي بسبب إمكانية الإنتاج الوطني على توفير هذه السلعة تفوق قدرات السوق المحلي على امتصاصها هي عملية استيراد البطاطا في سنة 1977-1978، عندما سجلت ولاية معسكر مخزون من البطاطا المحلية يغطي أغلب حاجيات ولايات البلد، وهذا مناقض تماما لقانون 72 الصادر بتاريخ 01-02-1972 لوزارة المالية والذي يمنع استيراد مواد يمكن إنتاجها وبكلفة أقل في البلد لتغذية السوق الوطنية¹.

كما مارس التقييم الزائد لقيمة الدينار آثار سلبية على الوضعية الاقتصادية للبلاد حيث جعل أسعار عوامل الإنتاج كالسلع والخدمات أكثر غلاء في الجزائر، مقارنة بنفس السلع والخدمات المستوردة من الخارج.

فمثلا في قطاع البناء، أصبح أكثر عقلانية استيراد اليد العاملة وكذا مؤسسات أجنبية، والدفع لهم بعملات أجنبية أحسن من استعمال اليد العاملة والمؤسسات الوطنية.

فقطاع البناء والسكن والأشغال العمومية سيطرت عليهم شركات أجنبية وخصوصا بعد سنة 1980، وتم جلب العمال من كل أركان العالم للقيام بأعمال يدوية بسيطة، هذه العملية لاستيراد اليد العاملة والمبررة بضرورة القيام ببرامج اجتماعية في قطاع السكن والتهيئة العمرانية والتكشف في تكاليف البناء سمحت بتجاهل المسؤولين لمشكلة ضعف الإنتاجية للقطاع الوطني للبناء والتعمير.

التقييم الزائد للدينار أدى كذلك إلى وضعيات أكثر تضررا وفي مجملها مناقضة للتطور الصناعي المشرع في 1966، ويمكن ذكر الآلاف من الحالات أين سياسة التصنيع لم تحقق هدفها بسبب ارتفاع قيمة المنتج المحلي عن المستورد².

فالتقييم الزائد للدينار وصل إلى أعلى حد بين 1983 و1986، في فترة أين الدولار الأمريكي كسب أكبر قوة في الأسواق المالية العالمية، بفعل سياسة النقدية صارمة للحكومة الأمريكية، حيث وصلت هذه الوضعية "السيولة الزائدة" إلى قمته في 1985 حيث قدرت قيمة العملة الموجودة إلى 105% من القيمة الإنتاجية الوطنية.

وبسبب الاختلالات المسجلة في ميزان المدفوعات السلطة النقدية الجزائرية لم تستطع التحكم في تحديد معدل الصرف للعملة الوطنية بالمستوى الذي يسمح لها بالوصول إلى التوازن الخارجي للاقتصاد الكلي.

¹ . BENISSAD. H. 1994 « restructuration et reformes économique 1979-1993 » OPU.

² . BENACHENHOU. M. 1987 « Inflation, Dévaluation, Marginalisation ». Dar el Cherif

وبهذا يمكن أن نعلن أن مبدأ استقرار الدينار يعتبر كرمز السيادة الوطنية وصلابة الاقتصاد الجزائري في نفس الوقت.

بعد 1986 أدخل تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري، مقارنة بالطرق السابقة، فأصبح بذلك التغيير النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار، يحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائدة في سنة الأساس 1974، ويعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس 1987.

3. المرحلة الثالثة: [1986-1994]

أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 (المورد الرئيسي للجزائر من العملات الأجنبية) وكذا تضخم مواعيد الاستحقاق للديون الخارجية إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة في ميزان المدفوعات.

نتج عن هذا العجز تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدني الإيرادات في مختلف الواردات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية.

كما ساهمت الاختلالات السياسية والاقتصادية العالمية لسنوات 1988 والتي مست بالضرورة البلدان ذات الاقتصاد الإداري في ظهور آثار مباشرة على الاقتصاد الجزائري وخصوصا على الوضعية الاجتماعية مما أحدث مظاهرات شعبية كبيرة في أكتوبر 1988 والتي أعطت عهد جديد لتلاشي نظام التسيير الاشتراكي.

يبين هذا الوضع بكل وضوح، أنه لا يمكن اعتبار هذا المشكل مشكلة ظرفية بقدر ما هو مشكل هيكلية، وهذا لعدم تمكن الاقتصاد من التصحيح والتعديل وفق الوضعية الجديدة بمعنى آخر، تؤكد بلوغ النموذج المتبع خلال عشرينيتين تقريبا حدوده وعليه استوجب الوضع إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني، من حيث المضمون والتسيير والتنظيم.

يتلخص التوجيه الأساسي لهذه الإصلاحات في الانتقال التدريجي، وبخطى سريعة من الاقتصاد المخطط والمسير مركزيا إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة، حيث يأخذ الجانب النقدي والمالي من هذه الإصلاحات مكانة معتبرة.

يتمثل الهدف الأساسي للإصلاح النقدي والمالي في إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، وبطبيعة الحال لن يكون ذلك ممكنا إلا باستعادة الدينار

لقيمتها الحقيقية الداخلية والخارجية على السواء، مما يفترض فيه امتصاص اختلال التوازنات النقدية والمالية الكلية على هذين المستويين.

على هذا الأساس، كان لابد أن تتسع الإجراءات المتخذة لتحقيق الاستقرار النقدي في الداخل "تسديد الخزينة لالتزاماتها اتجاه البنك المركزي، إيقاف تنفيذ عجز الميزانية، تحديد التسبيقات الظرفية التي يمنحها البنك المركزي للدولة، التطهير المالي للمؤسسات والبنوك،..." بإجراءات لتحقيق الاستقرار الخارجي، مع بقاء الهدف النهائي هو قابلية الدينار الجزائري للتحويل¹.

من هذا المنطلق، أعلنت السلطات النقدية، منذ منتصف 1990، عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد ثلاث سنوات أي مع نهاية 1993، أو بداية 1994، على أن تتم هذه العملية بشكل تدريجي و احترازي.

في هذه الأثناء و قبل البدء في عملية جعل الدينار الجزائري قابلا للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج، تم تعديل معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الأجنبية، تمثلت هذه الطريقة التي تم إتباعها لإجراء عملية التعديل في تنظيم انزلاق تدريجي مراقب تم تطبيقه خلال فترة طويلة نيايا من نهاية 1987 إلى بداية 1991.

هكذا انتقل معدل صرف الدينار من 4.936 دج لكل دولار أمريكي واحد في نهاية 1987 إلى 8.032 دج مقابل 1 دولار أمريكي مع نهاية 1989، وانطلاقا حتى نوفمبر 1990، وتماشيا مع تطبيق الإصلاحات، تمت عملية الانزلاق في شكل ملحوظ، حيث انتقل معدل صرف الدينار إلى 12.1181 دج للدولار الأمريكي الواحد، في نهاية 1990، وقد استمر هذا الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول به إلى المستوى الذي يسمح باستقراره، وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم والواردات على الخصوص، وقد أعلن عن هذه الإجراءات بالفعل خلال الفصل الثاني من سنة 1991.

على هذا الأساس، تم تعديل معدل صرف الدينار ليصل إلى 15.8889 دج/\$ في نهاية جانفي 1991، ثم 16.5946 في نهاية فيفري 1991، ليصل إلى 17.7653 دج/\$ في نهاية مارس 1991.

¹. محمود حميدات 2000 " مدخل للتحليل النقدي " ديوان المطبوعات الجامعية. بن عكنون الجزائر.

استقر سعر صرف الدينار عند حدود هذا المستوى طيلة ستة أشهر الموالية ليتم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22% بتاريخ 30-09-91، وفقا لما يتم الاتفاق عليه مع FMI، وهذا بتخفيض بلغ معدل لسعر صرف الدينار 22.5 دج/\$، واستقر حول هذه القيمة إلى غاية 1994¹.

أزمة جوان 1991، ساعدت على منح البنك العالمي للجزائر قرض من أجل برنامج التصحيح الهيكلي باتفاق مع FMI، حيث قدر القرض بـ 100 مليار دولار² لشركة سوناطراك، هذا القرض موجه بمراقبة داخلية لحساب هذه الشركة الوطنية وتطوير برنامجها الاستثماري، لضمان نوعية التسيير لقطاع المحروقات الذي يمثل المصدر الشبه الوحيد للعملات الأجنبية لتسديد المديونية الخارجية الجزائرية.

تم أيضا في هذه السنة تحرير نظام التجارة الخارجية وبالتالي ألغى نظام الاحتكار السائد في هذا المجال، بتحديد الشروط اللازمة لتطبيق هذا الإجراء خاصة فيما يتعلق بتمويل الواردات.

فرضت هذه الشروط نتيجة لضعف احتياطات الصرف المتاحة من جهة وكذلك لتجنب زيادة ثقل خدمة المديونية بالحد من اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل من جهة أخرى.

من الواضح أن فرض هذه الشروط على تمويل الواردات يعتبر قيادا أمام تحرير التجارة الخارجية لكنه منطقيًا إذا كان ذو طبيعة انتقالية، ومن المفروض هنا أن تخفف هذه الشروط بالتوازي مع تلاشي القيود التي تسببت في وضعها.

لقد تم تأسيس نظام لتغطية أخطار الصرف وتشجيع المستوردين بذلك على البحث على تمويلات خارجية ملائمة وبناء على ذلك تم الشروع في صيغة جديدة تتمثل في شراء العملات الأجنبية لأجل تغطي فترة تتراوح بين ثلاث أشهر و 36 شهرا ابتداء من 01-12-1992، وتسمح هذه الصيغة الجديدة بتغطية كافة التزامات الدفع الخارجية التي تعهد بها الموردون وفقا للقوانين المنصوص التي تنظم الصرف والتجارة الخارجية³.

نشير هنا إلى أن قابلية تحويل الدينار معمول بها فيما يخص الخدمات المتعلقة بالبضائع موضوع التجارة الخارجية في نفس الوقت، تم تطبيق قابلية تحويل الدينار بشكل جزئي، ومشروط وفقا للصيغتين التاليتين:

¹ . BENISSAD .H. 1999 « L'ajustement structurel ». OPU.

² . BENACHENHOU. M. 1987 « Inflation, Dévaluation, Marginalisation ». Dar el Cherifa.

³ .J.O N°39, 1991

الصيغة الأولى:

تتمثل هذه الصيغة في قابلية التحويل الجزئي للدينار بالنسبة للإيرادات المتأتية من الصادرات من غير المحروقات والمواد المعدنية، ويتمثل الهدف الرئيسي من هذا الإجراء في تشجيع الصادرات من غير المحروقات والمواد المعدنية الأخرى، وبالتالي منح المصدرين حق الحيازة والتصرف في كل إيراداتهم من هذه الصادرات أو جزء منها على شكل عملات أجنبية.

تتراوح النسب التي يحتفظ بها المصدرون من إيراداتهم بالعملات الأجنبية بين 10% و100% وفقا لطبيعة السلعة أو الخدمة موضوع التصدير وبتعبير آخر، وفقا للقيمة المضافة المحلية التي تحتويها هذه السلعة أو الخدمة وكذلك الجهد المبذول في البحث عن الأسواق الخارجية واكتسابها على هذا الأساس، يحتفظ مصدرها المنتوجات الصناعية بنسبة 100% في إيراداتهم بالعملات الأجنبية بينما يحتفظ مصدرها المنتوجات الزراعية والصيد البحري بنسبة 50% وتنخفض هذه النسبة إلى 20% بالنسبة للخدمات السياحية و10% فقط للخدمات المصرفية والضمان والنقل، ويحق للمصدرين مبدئيا، التصرف بكل حرية بالمبالغ المحصل عليها بالعملات الأجنبية، إلا أن السلطات النقدية وضعت بعض الحدود التي نوجزها فيما يلي:

- استخدام الموارد المحصل عليها من العملات الأجنبية في مجال نشاط العون المعني فقط وهذا تفاديا لهدر هذه المواد النادرة.
- أخذ هذه الموارد بعين الاعتبار من طرف البنوك عندما تقوم بتحديد احتياجات هؤلاء الزبائن إلى التمويل بالدينار، وهذا بغرض ترشيد منح القروض الداخلية.

الصيغة الثانية:

تتمثل هذه الصيغة في قابلية التحويل الجزئي للادخار، وقد اعتمدت هذه الصيغة في نهاية 1990، لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:²

- تشجيع الادخار المحلي اللازم للتمويل غير التضخمي للنشاط الاقتصادي.

¹. النظام رقم 90-02 الصادر من مجلس النقد والقرض بتاريخ 08-09-1991 الذي يحدد شروط فتح وسير حسابات العملة الأجنبية للأشخاص المعنويين.

². النظام 90-05 الصادر عن مجلس النقد والقرض بتاريخ 30-12-1990 المتضمن إقامة قابلية التحويل الجزئي للدينار عن طريق التوظيفات السنديّة.

- المساهمة في تخفيف وتصحيح اختلال التوازن النقدي الداخلي.
 - تضيق الخناق على السوق الموازية للعملات الأجنبية.
 - تمكين الأعوان الاقتصاديين من الحصول على وسائل الدفع الأجنبية الحرة للاستعمال
- أجريت العملية الأولى لهذه الصيغة خلال الفصل الأول من سنة 1992، وقد تمثلت في إصدار سندات ذات قسائم قابلة للتحويل، يمكن الاكتتاب فيها من طرف الأشخاص الطبيعية والمعنوية على أن لا تتجاوز مبلغ الاكتتاب الكلي 03 ملايين دج يكون على شكل سندات قيمة السند الواحد 10 آلاف دج، وبمعدل تحويل أدنى قدره 20% سنويا، يتحقق كل 6 أشهر بنسبة 10% وقد عدلت هذه النسبة لتصل 30% أي 15% كل 6 أشهر إثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري بتاريخ 30-12-1991.

رغم الظروف الصعبة التي تم فيها هذا الإصدار إلا أنه لقي نجاحا كبيرا، إذ بلغ المقدار المكتسب 3.5 مليار دج، وبالنظر لهذا النجاح أجريت عملية إصدار ثانية في شهر أفريل 1990 مطابقة للعملية الأولى باستثناء الإصدار الذي رفع إلى 5 ملايين دينار، ثم الاكتتاب فيه بجملة¹. كان ينتظر من هذه الإجراءات، على المستويين الداخلي والخارجي، أن تسمح بوصول معدل صرف الدينار إلى مستوى يمكنه أن يستقر عنده، وبالتالي يمكن توحيد قيمته الداخلية والخارجية وحتى إذا استدعت الضرورة إجراء أي تعديل عليه فإنه لا يكون إلا تعديلا هامشيا ويمكننا هنا أن نذكر أن الهدف الرئيسي من وراء هذه الإجراءات ما هو في الواقع سوى محاولة للتوصل إلى وضع يمكن فيه جعل الدينار قابلا للتحويل بعد تكوين احتياطات للصرف تكون كافية للتدخل الظرفي لحماية معدل الصرف المرغوب فيه.

كانت الإجراءات المتخذة في مجال قابلية التحويل تصب إلى تحقيق هذا الهدف مع نهاية 1993 أو على أكثر تقدير مع حلول سنة 1994، إلا أنه ومع حلول صيف 1994، أعيد النظر في هذا الهدف ليؤجل جزئيا مع تغير أسلوب مواجهة هذه الإشكالية.

عرفت الحكومة الجديدة برنامج عمل يتضمن نظرة جديدة للسياسة الاقتصادية وكيفية تسيير الاقتصاد خلال المرحلة الانتقالية ويتمثل التوجه الجديد لنظام الصرف في إقامة سوق صرف مزدوجة،

¹. محمود حميدات 2000 " مدخل للتحليل النقدي " ديوان المطبوعات الجامعية. بن عكون الجزائر.

يكون جزؤه الأول مقننا يسود فيه معدل الصرف الثابت، بينما يسود الثاني معدل عائم للصرف لكنه مراقب لتفادي أي انزلاق غير مرغوب فيه.

تجدر الإشارة هنا إلى أن السرعة التي ارتكز عليها هذا التطور والخطوط العريضة لنظام الصرف الجديد قد تركت النقاش قائما حول بعض المسائل التي نراها جوهرية نوجزها فيما يلي:

- مستوى معدل الصرف في القطاع الحر.
- توزيع الطلب الكلي بين القطاعين.
- طبيعة الأعوان الاقتصاديين (الصناع أو التجار) الذين تعطى لهم الأولوية في التعامل أو الدخول إلى السوق الحرة.
- بأية نسب يتم انطلاق وكيف يتم إجراء عملية التوحيد بين القطاعين على المدى المتوسط من ثلاث سنوات إلى 5 سنوات؟

يندرج نظام الصرف المزدوج هذا في إطار النظرة الرامية إلى جعل الدينار الجزائري قابلا للتحويل بالنسبة للمعاملات الجارية بشكل تدريجي، أي بقدر توفر الشروط توازن سوق الصرف، أما قابلية التحويل المتعلقة بالعملات الرأسمالية فهي هدف ضمني في إطار نظرة الأجل المتوسط وهذا بالنظر للقيود السائدة وخاصة قيد المديونية الخارجية واختلال توازن حركه رؤوس الأموال.

4. المرحلة الرابعة : [1994-2001]

في أبريل 1994، الجزائر أمضت أول عقد مع FMI حول إعادة الجدولة لديونها الخارجية حيث أحد شروط هذا العقد هو احترام القرار VII لهيئة FMI¹

الدخول إلى السوق الرسمية للصرف، أصبح ممكن لكل العملاء العموميين، أو الخواص هذا من أجل تحقيق عمليات الاستيراد والتصدير بعد تحرير التجارة الخارجية في سنة 1994 بقرار من صندوق النقد الدولي.

فبسبب ثقل معدل خدمة الديون الخارجية للجزائر الذي فاق لسنة 1993، 80% معناه في 100 وحدة نقدية دولار أمريكي من الإيرادات من الإيرادات الكلية للجزائر، يجب تخصيص 80

1. كريم جودي، كمال رضوان بادسي 1996 "السياسة النقدية في الجزائر" مجلة صندوق النقد العربي أبوظبي.

وحدة نقدية دولار أمريكي، فقط من أجل خدمة الدين الخارجية، وبذلك لا يبقى سوى 20 وحدة نقدية لتغطية حاجيات الاستيراد.

فيما يخص التنبؤات التي كانت منتظرة لسنة 1994 الخاصة بمعدل الصرف هي 23دج/\$ والخاصة بعملية الاستيراد وصلت إلى 12.5 مليار دولار أمريكي، في حين القدرة المالية للاستيراد وصلت إلى 8 مليار دولار، فعلى مستوى ميزانية الدولة، تطور المداخيل يعود إلى مستوى معدل الصرف في حين أن المصاريف تتبع مستوى الأسعار، أما فيما يخص التنبؤات للعجز المحتمل لسنة 1994 فقد قدر بحوالي 150 مليار دينار جزائري.

لهذا وجدت السلطات نفسها أمام اختيار تمويل في نفس الوقت عجز الخزينة العمومية، والحاجيات الشرعية للمؤسسات العمومية، الذي سيقود إلى التوسع النقدي المستمر، وبذلك إعادة إدخال مراقبة الأسعار بصفة أكثر صرامة من قبل.

لقد شكل معدل الصرف الوسيلة المهمة في سياسة استقرار الاقتصاد الكلي بفعل العلاقة الوثيقة بينه وبين سياسة الميزانية عن طريق الجباية البترولية من جهة، ومع الطلب على عملية الاستيراد وميزان المدفوعات من جهة أخرى.

لقد كانت الاحتمالات لميزان المدفوعات تدور حول معدل خدمة المديونية الخارجية على 90%، الذي يبعد كل أمل في الخروج من مشكل الاستدانة الخارجية، في هذا الشكل المحتمل، كان اتفاق تسهيل التمويل الموسع لثلاث سنوات مع صندوق النقد الدولي يمكن أن يمثل حل وسيط.

إن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي كان يعتمد على أربعة شروط:

1. تطبيق سوق ثاني للصرف.
2. توحيد السوقين لأجل يقترب من 12 إلى 18 شهر.
3. تخفيض عجز الميزانية من أجل إبطاله إلى 6% من PIB في 1994.
4. النقطة الرابعة تخص إعطاء بناء جديد للصناعة.

كل هذه الاحتمالات انهارت للأسف، بسبب انهيار أسعار البترول في 1994 التي وصلت إلى 14.70 دولار للبرميل في الثلاثي الأول، مؤدية بذلك إلى ارتفاع معدل خدمة المديونية بـ 114%، بينما مجموع العائدات من الصادرات لا تكفي حتى لخدمة قوة الديون الخارجية، ولهذا كان يجب عقد

¹ SAID. « Les instruments de couverture du risque de change, aspects théorique, réalité . SAID. 1998-1999 « pratique » mémoire de l'école supérieur de banque.

وبسرعة عقد آخر مع FMI، فالمنافسات أدت إلى وضع حيز التنفيذ عقد لمدة سنة واحدة، تتبع اتفاق تسهيل التمويل الموسع لثلاث سنوات.¹

إن من محتويات هذا الاتفاق ما يسعى بالضرورة إلى:

- تطبيق معدل صرف مرن "تخفيض ضروري وسريع".
- فائض أو توازن على الأقل للميزانية.
- إعادة الهيكلة للسوق الخارجية.
- تخفيض معدل الفائدة الحقيقي الموجب.
- تحويل الدينار في المعاملات الخارجية.
- إعادة تشكيل هيكل الاقتصاد الجزائري.

فمنظرا للعلاقة الرابطة بين مستوى معدل الصرف والإستراتيجية المتبعة، في بداية تطبق برامج إعادة الجدولة، كانت رفع كل سنة خلال الفترة الممتدة بين 1994-1997 مستوى الواردات بـ 01 مليار دولار، هذه الوضعية كانت تسمح بأحسن تمويل للقطاع المنتج الوطني، وتوفير كبير للسلع النهائية للمتوجات المحلية أو المستوردة في نفس الوقت، يجب أن تخفف الضغط على معدل الصرف ومستوى الأسعار.

إن بفعل الاختيارات المحققة في 1994، وصلت قدرة الاستيراد إلى 9.1 مليار دولار مع معدل صرف لـ 35 دج للدولار، فكانت النتائج انخفاض للنمو الاقتصادي 0.9-، معدل التضخم وصل إلى 29%، واستقرار مستوى المعيشة، بما أن القيم الاسمية استهلاك العائلات ارتفع بـ 29%، ودخل الأفراد ارتفع بـ 28.6%، معدل يقترب جدا من معدل التضخم.

في 1995، الواردات وصلت إلى 10.2 مليار دولار، ومعدل الصرف وصل إلى 47 دج/\$ وهذا النمو الاقتصادي اهتلك بـ 3.8%، فرغم أن معدل أسعار البترول لم يتعدى 18 دولار للبرميل فقد وصل إلى 17.58 دولار للبرميل، استهلاك الأفراد ارتفع بـ 32.84%، عائدات الأفراد مثلت بـ 22%، ومعدل التضخم استقر في 29%، ابتداء من 1996 هذه الإستراتيجية ذات التمويل الكبير للاقتصاد، قد تركت من أجل تحقيق مستوى مرتفع من الفائض في الميزان التجاري واحتياطات الصرف.²

¹. Ben Issad H. (1994) : « restructuration et reformes économique » 1979-1993- OPU.

². يوسف بومدين 2001 " تأهيل النتجات التصديرية في إطار تسيير الجودة الشاملة، دراسة حالة المعمل الجزائري الجديد" رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير . جامعة الجزائر .

فقد تم تحقيق انخفاض في قيمة الواردات التي وصلت سنة 1996 إلى 9 مليار دولار، و 8.1 مليار دولار لسنة 1997، مع تحقيق فائض في الميزان التجاري بـ 4.1 مليار دولار، و 5.6 مليار سنتي 1996 و 1997.

كذلك ارتفاع مستوى احتياط الصرف من 4.2 مليار دولار سنة 1996، إلى 8 مليار دولار سنة 1997، رغم تدهور معدل الصرف من 54 دج/\$ إلى 57 دج/\$ خلال نفس الفترة، وبسبب انخفاض أسعار البترول للبرميل من 21.69 إلى 19.45 دولار للبرميل خلال سنتي 1996 و 1997، انخفض معدل التطور الاقتصادي من 4.1%، إلى 1.1%، خلال هاتين السنتين، كما تدنى معدل الواردات في 1997 أقل من 1992.

إن عملية الضغط الكبيرة على معدل الصرف للدينار الجزائري خلال سنوات التسعينات والذي هو في تدهور مستمر منذ ذلك الوقت، ولد لدى الاقتصاد الجزائري تدهور مستمر في مستوى الواردات، وعدم كفاية مصاريف الميزانية واستعملها بطريقة سيئة، وكذا ارتفاع معدل البطالة وانخفاض في الدخل الحقيقي ومستوى المعيشي للأفراد.

باعتبار أن نوعية الموارد المالية للعمالات الأجنبية للجزائر، تمثل نسبة الصادرات من المحروقات فيها أكبر نسبة حوالي 95%، وتمثل أكثر من 60%، من المداخيل الجبائية الناجمة عن الجباية البترولية، فإن سياسة معدل الصرف، سمحت بتحقيق أهداف الميزانية، وميزان المدفوعات بدون شروط كمية.

إن تدرج معدل الصرف بمعدل كبير ابتداء من 1994، سمح بتحقيق مستوى مرتفع للمداخيل الجبائية بفضل الجباية البترولية، الذي جعل ممكنا سياسة تحويلات اجتماعية أكثر ملائمة خلال التصحيح مع تحقيق توازن بالميزانية، وكذلك فائض¹.

نفس هذا الانحدار الجزئي يسمح بتحقيق حجم الواردات بمستواه قبل الإصلاحات، رغم تحرير التجارة الخارجية، وكنتيجة أدى بتحسين اختيارات المستهلكين، مع تحقيق فائض في الميزان التجاري من أجل متابعة سياسة عدم الاستدانة الخارجية².

5. المرحلة الخامسة : [2004-2002]

¹. DENNOUNI.A1998 « Les causes et les conséquences de la dévaluation en Algérie » CREAD, N°43. Alger
² . Banque d'Algérie. (2002) « évolution économique et monétaire en Algérie » chapitre III « Convertibilité, Balance des paiements, et dette extérieure » p30-31.

تميزت بداية هذه المرحلة بظهور عملة جديدة للتداول في العالم، وهي العملة الأوروبية، الأورو، وقد كان لظهور هذه العملة آثار على مسار قيمة الدينار الجزائري.

فلكون سياسة الصرف للجزائر تعتمد على تحديد معدل سعر صرف الدينار حسب سلة من العملات هذه الأخيرة، قد أصبح من مكوناتها العملة الأوروبية € ، فمنها أي تغيير لهذه العملة على المستوى العالم قد يؤثر على اقتصاد الجزائر، فارتفاع € بالنسبة للدولار الأمريكي يفسر بارتفاع لأسعار في السوق الجزائرية، لأن انخفاض الدينار بالنسبة لل€ يجلب غلاء السلع المستوردة وينتج كذلك ظاهرة التضخم المستوردة عن طريق سعر الصرف، ولهذا السبب كانت سياسة بنك الجزائر تمثل في التحكم في العملات الأخرى المكونة للسلة.

هذه التقنية تسمح باهتلاك المخاطر تقلبات صرف على الحصص المختلفة للعملات المكونة للسلة هذه العملة المختارة، حسب درجة التعامل بها في المبادلات التجارية، لكن قد تتجه بعض العملات نحو الارتفاع والأخرى نحو الانخفاض، مما يفرض وجود مراقبة عقلانية للتوازن سعر الصرف للدينار¹.

لقد سجلت فترة 2003-2004 نتائج مالية سمحت بالحصول على استقرار مالي والذي تفرز بنمو دره 6.9% سنة 2003، وهذا الاستقرار المالي استمر لغاية 2004، بفضل الوضعية المالية الخارجية، وكذا الاستقرار الديون العمومية والاستقرار النقدي.

لقد ساعد ارتفاع أسعار البترول خلال سنة 2004 على ارتفاع احتياطات الصرف الرسمية، مما حسن وضعية ميزان المدفوعات، ووضعية الديون الخارجية، ونتيجة ذلك ارتفعت الواردات لتسجل 17.95 مليار دولار، مقابل 13.32 مليار دولار سنة 2003 بقيمة 9.35 مليار دولار سنة 2000². إن ارتفاع الواردات لا يرجع بالضرورة إلى تحسين معدل الصرف والأسعار وإنما لكمية الصادرات من المحروقات، وبهذا فإن عملية الاستيراد ترتفع دائما بالموازاة مع ازدياد عمليات التصدير للمحروقات، فقد وصلت هذه الأخيرة 31.5 دولار سنة 2004 عكس ما سجلته سنة 2003 فقط 12 مليار دولار³.

¹ . LA BLANQUE P. 2001 «Principales caractéristique d'évaluation de l'économie Algérienne » fiche de synthèse mission économique et financière..

² . www.bank-of-Algeria « Tendances monétaire et financière » au second semestre de 2004.

³ www.bank-of-Algeria « Tendances monétaire et financière » au second semestre de 2003.

إن ارتفاع الأسعار العالمية للبتروول وصلت خلال السداسي الأول لسنة 2004 ما يعادل 34.26 دولار للبرميل، وارتفعت إلى 42.98 دولار للبرميل خلال السداسي الثاني، فتحسنت بذلك وضعية ميزان المدفوعات، في حين أن هذه الأسعار استقرت على المدى المتوسط والطويل لسنة 2003 عند مستوى 28.9 دولار للبرميل، بالإضافة إلى عملية التصدير خارج قطاع المحروقات قد سجل تحسن ملحوظ فبعد أن كان 0.47 مليار دولار سنة 2003 وصل إلى 0.66 مليار دولار. إن ارتفاع أسعار البتروول أدى إلى إحداث فائض مهم للحساب الجاري بميزان المدفوعات الخارجية في سنة 2004 وقد وصل 10.9 مليار دولار، وقد رافق هذا الفائض عجز في حساب رؤوس الأموال حيث سجل 1.69 مليار دولار مقابل 1.37 مليار دولار لسنة 2003 وهذا بسبب تسديد الديون الخارجية بمعدل محدد مرتفع.

لقد سجلت سنة 2004 فائض معتبر في الميزان العام للمدفوعات 9.1 مليار دولار وبالخصوص خلال الفصل الثالث 6.1 مليار دولار، وهذا ضعف ما سجلته 2003 معدل 3 مليار دولار.

إن هذه التحسينات للوضعية المالية الخارجية للبلاد ساعدت على تحقيق احتياطات الصرف الرسمية بـ 43.1 مليار دولار نهاية ديسمبر 2004، مقابل 32.9 مليار دولار نهاية 2003، وقد تشير هنا إلى أن سنة 2000 هي بداية انطلاق تحسن احتياطات الرسمية للصرف، بعد الأزمة الخارجية لسنة 98-99 حيث احتياط الصرف لم يتعدى معدل 4.4 مليار دولار نهاية 1999.

إن الأهمية التي يحظى بها مستوى احتياط الرسمي للصرف يمثل اليوم أهم عنصر للحماية المالية الخارجية، نظرا لأن هذا العنصر جد حساس بالأحداث الخارجية لأي إقتصاد بلد.

فمستوى احتياط الرسمي للصرف الذي حققته الجزائر راجع إلى متابعة بنك الجزائر سياسة استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي في جو متميز بتقلبات كبيرة لمعدل الصرف أورو/دولار في أسواق الصرف العالمية منذ منتصف 2003.

في إطار نظام المرونة المسير لمعدل الصرف المطبق منذ 1996، بنك الجزائر يتدخل في سوق الصرف ما بين البنوك بعرض العملات المتميز بارتفاع خلال سنة 2004، ولهذا تحسنت سيولة سوق ما بين البنوك للصرف.

لقد كان تأثير تقلبات أهم العملات الأورو والدولار في الأسواق العالمية، على الاقتصاد الوطني محدود، بفضل التسيير المحكم لاحتياطات الصرف الرسمية المتبعة من طرف بنك الجزائر.

إن استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار خلال سنة 2004، هو نفس المعدل المدخل سنة 2003، وذو فائدة كبيرة وبذلك تعميق (تأكيد) حقيقي للاستقرار المالي. إن عملية التسيير المحكمة لاحتياطات الصرف الرسمية من طرف بنك الجزائر وعدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية سمجوا بتأثير ملائم لمعدل الصرف الأورو/ دولار على الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر في سنة 2004¹.

6. المرحلة السادسة : [2010-2005]

توصف الآلية التي يطبقها بنك الجزائر في تحديد سعر الدينار بالتعويم الموجه، وتستند إلى إبداعات روبنسون في نظرية المرونات التي ظهرت قبيل الحرب العالمية الثانية ثم اعتمدها مؤسسة صندوق النقد الدولي بعد الحرب في معالجة اختلال الدفع الخارجي للدول التي تمر بمصاعب في ميزان المدفوعات لديها. وجوهر هذه النظرية قائم على حجم التجارة الخارجية للدولة أي الصادرات والواردات في تحويل الإنفاق على السلع والخدمات بين السوق الداخلية والسوق الخارجية. وهكذا توصي هذه النظرية بخفض سعر العملة الوطنية لتقليص الواردات لصالح السلع المحلية ومن ثمة تشجيع الصادرات، كما توصي بتعويم العملة بناء على معطيات التجارة الخارجية فقط. وقد بدأ تطبيق هذه النظرية ببلادنا بتوصية من صندوق النقد الدولي العام 1994 فيما يعرف ببرنامج التثبيت الهيكلي وتم حينها خفض قيمة الدينار بأكثر من 40% واستمرت التخفيضات في إطار برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998².

ظلت واردات الجزائر مرتفعة من أغلب السلع الأساسية التي يجدها المواطن بالسوق بغض النظر عن قيمة العملة بسبب الطبيعة التنافسية للاقتصاد الوطني الذي يفتقد إلى التنوع في مجال خلق الثروة. وفيما يخص الصادرات لا شيء منها يتأثر بسعر صرف الدينار لأنها تخص مادة غير تنافسية هي المحروقات التي تخضع لحصص الأوبك وسوقها تتصف بالمركزية من جهة وللعقود طويلة الأجل فيما يتعلق بالغاز من جهة ثانية. وبرؤية مبسطة للأمر وعند السعر المتدني لصرف العملة الوطنية تنتقل الكلفة إلى الأسعار عند الاستيراد وتضطر الحكومة إلى تحمل جزء من هذه التكاليف عن طريق دعم الأسعار ولكن الجزء الأكبر يتحمله المستهلك دون أن يدري أن جزءا مهما من غلاء المعيشة يعود

¹. حنان لعروق 2005 "سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر". جامعة منتوري. قسنطينة

². DENNOUNI.A1998 « Les causes et les conséquences de la dévaluation en Algérie » CREAD, N°43. Alger.

الى تدني قيمة الدينار. وعلى ضفة الصادرات لا شيء تحقق لصالح المصدرين على سلم التنافسية بسبب ضعف بنية الصادرات خارج المحروقات ونسبتها التي لا تتعدى 2% من صادرات البلاد، ومن غير المفهوم اقتصاديا الاستمرار في السعر المتدني للعملة دون الانتباه الى أن ذلك لا يخدم تنافسية الاقتصاد التي من أجلها صيغت نظرية المرونات وآلية التعويم.

تحقيق مؤشرات اقتصادية ونقدية ايجابية سنة 2006، من بينها تقليص المديونية الخارجية وتعزيز وضعية احتياطات الصرف لمواجهة أي صدمات خارجية محتملة وصورة ايجابية عن الاقتصاد الوطني الذي حقق "أداءات اقتصادية ومالية متينة خلال السنوات من 2001 الى 2005 والتي أرست استقرارا ماليا دائما يؤكد النمو الاقتصادي القوي و سلامة ميزان المدفوعات و مؤشرات الدين الخارجي والتحسن المستمر للمالية العامة و موارد صندوق ضبط الإيرادات، الى جانب التحسن الواضح في السيولة المصرفية و استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، و الفعالية في إدارة السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر و في هذا السياق أوضح بنك الجزائر أن صادرات المحروقات بلغت 53.61 مليار دولار سنة 2006 مسجلة ارتفاعا قدره 17.6 % مقارنة بسنة 2005¹

من جهة أخرى سجل بنك الجزائر حسب التقرير للسنة الثانية على التوالي تباطؤا في تزايد قيمة واردات السلع وذلك بعد النمو المحقق في 2004 (34.7%) إذ لم ترتفع في 2006 إلا بنسبة 4.1%. وفيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة فتوسعت بشكل أكبر في سنة 2006 حيث بلغت 1.79 مليار دولار بما فيها القروض ما بين المؤسسات التابعة، كما واصل ميزان المدفوعات تسجيل فائض اجمالي قدره 17.73 مليار دولار بارتفاع يقدر ب 4.7 % مقارنة بسنة 2005 حيث انتقل الفائض الاجمالي من 3.66 مليار دولار في 2002 الى 9.25 مليار دولار سنة 2004 ليصل الى 16.94 مليار دولار سنة 2006. ونتيجة لذلك فإن الاحتياطات الرسمية للصرف تزايدت ب 21.6 مليار دولار، ووصلت الى 77.78 مليار دولار في نهاية 2006 مقابل 56.18 مليار دولار نهاية 2005.

ويتشكل، احتياطي الصرف الجزائري من توظيفات على شكل سندات خزينة أمريكية والذهب حيث يقدر رصيد الجزائر منه في حدود 180 طن أي بما يفوق 1.7 مليار دولار وإذا كانت الجزائر قد استفادت من ارتفاع أسعار المحروقات لتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي كمعدل النمو ومعدل البطالة

¹ . MESSAHLI. S 2005 «Regards sur la politique monétaire en Algérie »CNES .

، فإنها لا تزال تتأثر لضربات جراء تقلبات أسعار الصرف في ظل التبعية لصادرات النفط التي تشكل 97 بالمائة من قيمة مجمل الصادرات، يذكر أن الجزائر من الدول النفطية التي تتعرض لضربات مالية موجعة جراء تقلبات أسعار صرف الدولار مقابل اليور، حيث أن احتياطي الجزائر من العملة الأجنبية موزع بين نسبة 55 بالمائة بالأورو، وحوالي 45 بالمائة بالدولار.¹

من 4 ملايين دولار في 1999 إلى أكثر من 110 ملايين دولار في نهاية جانفي 2008 انتقل الحجم الكلي لاحتياطات الصرف، في الوقت الذي تمكنت فيه الجزائر من خفض ديونها الخارجية إلى 4.8 مليار دولار في نهاية 2007 بعدما كان حجمها الإجمالي يفوق الـ30 مليار دولار في 1999. هي أرقام تشير إلى التقدم الهام الذي أحرزته الجزائر على المستوى المالي مما أهلها وبشهادة الخبراء الدوليين لان تصبح من الدول الأكثر أمانا من الناحية المالية، وتتجاوز بذلك الصورة التي رسمت لها مدة سنوات والتي كانت بالفعل تعكس واقعا صعبا عاشته الجزائر في التسعينيات بالخصوص وإذا كان ارتفاع أسعار المحروقات التي تعد المورد الوحيد للجزائر من العملة الصعبة وراء هذه النتائج الايجابية، فان التسيير الحذر الذي انتهجه بنك الجزائر مكن من الحفاظ على الاستقرار المالي للبلاد منذ 1999. وقد ساهم تراكم السيولة المالية على خلفية ارتفاع أسعار المحروقات في 2007 من حصد عائدات تقارب الـ60 مليار دولار في التمكين من انتهاج سياسة التسديد المسبق للديون.² وهكذا فإن الديون الخارجية للجزائر انخفضت من 30 مليار دولار في 1999 إلى 15.5 مليار دولار في 2004 ثم إلى اقل من 5 ملايين دولار في نهاية 2006 وإلى اقل من 4 ملايين دولار في نهاية 2007 وهو ما يمثل 3 بالمائة من المنتج الداخلي الخام للجزائر كما ان تسديد الفوائد الخاصة بالديون الخارجية للجزائر شهد انخفاضا كبيرا سنة 2007، حيث لم يتجاوز 230 مليون دولار مقابل 760 مليون دولار سنة 2006 ومليار دولار سنة 2005، وكانت الجزائر قد سددت بين 1986 و2006 117.9 مليار دولار كديون خارجية منها 84 مليار دولار لتسديد الديون المستحقة و34 مليار دولار لتسديد فوائد الديون.

من جانبها عرفت الديون العمومية انخفاضا ملحوظا بعد ان انتقلت من 1780 مليار دينار في نهاية 2006 إلى 1050 مليار دج في نهاية 2007 وهو ما يمثل 15 بالمائة من الناتج الداخلي الخام فيما كانت النسبة ضعف ذلك أي 32.6 بالمائة في 1999 .

¹ . www.bank-of-algeria.dz « la politique de change en Algérie » le 30.06.2006
² . www.bank-of-algeria.dz « Tendances monétaire et financière » au second semestre de 2007.

وترافق هذا الانخفاض الهام في الديون بارتفاع قياسي في احتياطات الصرف التي عرفت قفزات هائلة من سنة الى اخرى فمن 4 ملايين دولار في 1999 الى 56.18 مليار دولار في 2005 ثم 77.78 مليار دولار في نهاية 2006 لتصل الى اكثر من 110 ملايين دولار في نهاية 2007¹. إن احتياطي الصرف سنة 2007 يعادل حوالي 5 سنوات من استيراد السلع والخدمات حسب الوتيرة الحالية لحجم واردات الجزائر، بعدما كانت العام 2006 تعادل أكثر من ثلاث سنوات. فسر بنك الجزائر بأن نمو مستوى احتياطي الصرف قد تفاعل مع تعدد احتياطي العملات الصعبة منذ سنة 2004 قصد تسيير أفضل لخطر صرف أهم العملات. تراجمت الصادرات خارج المحروقات بشكل ملفت للانتباه، حيث بلغت 0,98 مليار دولار فقط في العام 2007 بل وتوجد في تراجع مقارنة بالعام 2006 حيث بلغت 1,13 مليار في 2006 كما أن مساهمة الصادرات خارج المحروقات في استمرارية ميزان المدفوعات تبقى جد ضعيفة الأمر الذي يطرح، بشدة تحسين التنافسية الخارجية وقيم بنك الجزائر القروض التي تمنحها البنوك بما في تلك الديون غير الناجمة المعاد شراؤها بالإيجابية، فقد وصلت إلى 2298,6 مليار دينار في نهاية العام 2007، ما يمثل زيادة قدرها 15,2 في المائة كما سجل تقرير بنك الجزائر بارتفاع الأثر الإيجابي لتخفيض المديونية الخارجية، من خلال تراجع تسديد الفوائد من 0,76 مليار دولار في 2006، إلى 0,23 مليار دولار فقط في 2007.²

فحسبما كشف عنه بنك الجزائر، فإن القيمة الإجمالية للاستثمارات المباشرة الأجنبية التي تم فعلا القيام بها في الجزائر خلال العام 2008 وصلت إلى 2,31 مليار دولار مقارنة بسنة 2007، التي استقر فيها حجم الاستثمارات المباشرة الصافية في حدود 1,37 مليار دولار.³

وأوضح بنك الجزائر انه بالنظر إلى ارتفاع الواردات من السلع والخدمات في سنة 2008، فإن نسبة تغطية احتياطات الصرف المسجلة خلال الفترة المذكورة لحجم الواردات من السلع والخدمات تقارب 36 شهرا مقابل 40 شهرا في سنة 2007.⁴

². Banque d'Algérie: Rapport 2008 évolution économique et monétaire en Algérie, 2006.

³. Banque d'Algérie: Rapport 2008 évolution économique et monétaire en Algérie, 2007.

⁴. Banque d'Algérie: Rapport 2009 évolution économique et monétaire en Algérie, 2008.

انتقلت مبالغ الاحتياطات الرسمية للصراف بالجزائر من 77,78 مليار دولار في نهاية سنة 2006 إلى 110,18 مليار دولار في نهاية سنة 2007 إلى 133,23 مليار دولار في نهاية جوان من سنة 2008، لتصل إلى 143,10 مليار دولار في نهاية شهر ديسمبر 2009. لكن سحب جزء من احتياطي الصراف قد يعني تراجع في حجم هذا الاحتياطي في المرحلة القادمة، خاصة لو استمر تسجيل أسعار نفطية تحت عتبة 70 دولارا.

وفي نفس سياق، الاجراءات المتخذة للتحكم في نشاط التجارة الخارجية، وبالتالي، تدفق العملة الصعبة وضبط عمليات الاستيراد التي استنزفت جزء، ليس بالهين، من احتياطي الصراف، ثم وضع البطاقات الجديدة الخاصة بالمستوردين، قصد تطهير هذا القطاع، كما تم اجبار الشركات الاجنبية للتصدير على تخصيص ما نسبته 30٪ من رأسمالها لشريك جزائري مع اقتراح إمكانية تمويل، ما قد تصل نسبته الى 70٪ من تكلفة الاستثمار التي قد يتلقاها هذا الأخير، للاقتراض من الأسواق المالية الدولية، عقب أزمة السيولة العالمية.

أن الانعكاسات المباشرة للأزمة الاقتصادية العالمية على الجزائر بدأت تتجلى مظاهرها من خلال التراجع الكبير لعائدات تصدير المحروقات، وحاصل الجباية البترولية، ما أرغم الحكومة إلى اللجوء إلى تخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار من أجل كبح الواردات، وتخفيض حدة عجز الموازنة. وكشف بنك الجزائر أنه لجأ رسمياً لتخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي من أجل التحكم في فاتورة الواردات، وهو ما تسبب في ارتفاع أسعار المواد المستوردة وخاصة المنتجات الغذائية والتجهيزات لدى المستهلك النهائي الذي وجد نفسه مرغماً على تحمل تبعات قرارات سياسية لا علاقة له بها، حيث في الوقت الذي عرفت أسعار المواد الغذائية والتجهيزات الصناعية تراجعاً على المستوى العالمي بسبب الأزمة المالية، كان بالإمكان أن يستفيد منه المواطن الجزائري.

ففي ظرف يتميز بانكماش الأسعار على مستوى الشركاء الرئيسيين للجزائر واصل بنك الجزائر تنفيذ سياسة تثبيت معدل الصراف الفعلي، حيث كان معدل الصراف الفعلي الحقيقي في نهاية جوان 2009 قريباً من المستوى التوازني الجديد المقدر في هذا المجال¹.

وأوصى بنك الجزائر بالخصوص على ضرورة مرافقة سياسة سعر الصراف بتدابير أخرى على مستوى السياسة الاقتصادية تستهدف زيادة الإنتاجية وتنويع الاقتصاد الوطني . وقدرت صادرات المحروقات خلال السداسي الأول من السنة 2009 ب 19,96 مليار دولار مقابل

¹ . Banque d'Algérie: Rapport 2010 évolution économique et monétaire en Algérie,2009.

41,70 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2008¹. وقد أدى سقوط سعر البترول في الثلاثي الرابع من السنة 2008 (59 ر56 دولارا للبرميل) إلى انخفاض جوهري في الأحجام المصدرة (48 ر13 بالمائة) خلال السداسي الأول من السنة 2009، مقارنة بنفس الفترة من السنة 2008 مما تسبب في تقلص قيمة صادرات المحروقات ب 52,66 في المائة. وبالنسبة لميزان المدفوعات، أكد بنك الجزائر على استقرار واردات السلع خلال الستة أشهر الأولى حيث بلغت 19,19 مليار دولار مقابل 19,70 مليار دولار خلال نفس الفترة مع توسع قوي في بند سلع التجهيز الصناعية (07 ر34 في المائة) بسبب ارتفاع وتيرة إنجاز برنامج الاستثمارات العمومية للدولة، وكذا استثمارات قطاع المحروقات. بالمقابل سجلت الواردات الغذائية تقلصا ب 21 في المائة في السداسي الأول من 2009 مقارنة مع المستوى المسجل في نفس الفترة من 2008 بسبب ارتفاع في أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية.

أن تقييد احتياطات الصرف الرسمية يكمن حسب معطيات نهاية ديسمبر 2009 في الموارد المالية التي وضعتها الدولة في صندوق ضبط العائدات ب 59 مليار دولار وودائع سوناطراك لدى بنك الجزائر الخارجي التي قدرت ب 10,6 مليار دولار، وودائع المتعاملين الاقتصاديين غير الماليين لدى البنوك ب 73,6 مليار دولار، و 4 ملايين دولار كودائع بالعملة الصعبة.² أن الجزائر أحسنت استعمال احتياطاتها من العملة الصعبة بتكريس جزء منها للتسديد المسبق للديون الخارجية بين 2004 و2006 وذلك عشية الأزمة المالية الدولية، موضحا أن وضعها ماليا خارجيا جيدا يبقى ضروريا للتأكد من حسن تطبيق برنامج الاستثمارات العمومية مع الحفاظ على الاستقرار المالي الخارجي، كما أن الاقتصاد الوطني قد صمد أمام الأزمة الاقتصادية العالمية خلال 2008 و2009 لا سيما بفضل قيادة سياسة مالية حذرة سواء على مستوى ميزان المدفوعات والديون الخارجية أو على مستوى المالية الداخلية وتمكن من بلوغ نمو خارج قطاع المحروقات قارب نسبة 10 بالمائة خلال سنة 2009.

أوضح بنك الجزائر، أن احتياطات الصرف الرسمية التي تمتلكها الأخيرة تعد ديونا مستحقة على الدول التي تصدر عملات صعبة، كما تمثل ضمانا لكل الكتلة النقدية (بالدينار) على مستوى الاقتصاد الوطني، وهي تلك القيمة التي يمتلكها المتعاملون الاقتصاديون، مضيفا أن استعمال احتياطات

¹. Banque d'Algérie: Rapport 2010 évolution économique et monétaire en Algérie, 2009.

². Banque d'Algérie: Rapport 2010 évolution économique et monétaire en Algérie, 2009.

الصرف المودعة لدى بنك الجزائر من طرف الأعوان الاقتصاديين المقيمين، يتطلب شراء هذه الاحتياطات على مستوى السوق البنكي للصرف مقابل العملة الوطنية للاستجابة لالتزاماتهم فيما يخص التحويل إلى الخارج، إما عن طريق الدفع العادي (استيراد المواد والخدمات)، أو تسديد القروض والاستثمارات في الخارج.

خاتمة الفصل:

لقد كان إنشاء هيكل النظام المصرفي الجزائري ليس بالأمر في ظل التغيرات التي كان يعيشها العالم من أسعار صرف ثابتة إلى معومة.

فقد أثر هذا على النظام المصرفي الجزائري، فمست بذلك هذا الأخير عدة إصلاحات كان الهدف من وراءها هو تصحيح وضعية سياسة سعر الصرف في الجزائر بعد أن كانت هذه الأخيرة تحتل مكانة هامشية في السياسة النقدية.

لقد ميز سياسة الصرف ذلك التغيير من سياسة موجهة إلى حرة، أي جعل الدينار قابلا للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج.

الفصل الثالث: تسعيرة و تخفيض قيمة الدينار في الجزائر

مقدمة الفصل:

تم إعداد سعر صرف الدينار لمدة طويلة كعنصر يستفيد من الاستقرار في إطار المنظومة الاقتصادية الجزائرية، وقد كان هذا الاستقرار ضروريا بالنظر إلى المرحلة التي عرفها الاقتصاد والتي تميزت أساسا بنظام تسيير مخطط مركزي، وبتنمية كثيفة تتطلب استثمارات معتبرة تم إنجازها بوتيرة سريعة.

في هذا السياق، لم يكن سعر الصرف المستقر يشكل عائقا هاما طالما كان من جهة مرفوقا بنظام صارم لمراقبة الصرف و/أو من جهة أخرى ثانية، فإن ترقية وتشجيع الصادرات من غير المحروقات والسياحة لم تعودان من الأولويات.

يبرز الانشغال باستقرار سعر الصرف خصوصا على أنظمة التسعير والصرف المتبعة:

- سعر الصرف الثابت مع الفرنك الفرنسي "ف.ف".
- تم عدم التقيد بإتباع هذا الأخير عند تخفيضه أثناء فترة أسعار الصرف الثابتة.
- تأتي بعد ذلك سلة واسعة من العملات مع معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات أثناء تعميم أسعار الصرف "المعومة" وأحاديث أسعار الصرف لكل المتعاملين على كافة التراب الوطني.
- أدى تسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية، وبناء على الدور الذي حول له، التي تكلفه إدارية للعملات الأجنبية، أي دون أي علاقة أو ارتباط مع أداء الاقتصاد الوطني، وهكذا انفصل سعر صرف الدينار شيئا فشيئا عن الواقع الاقتصادي.
- دفعت هذه الوضعية إلى إتباع سياسة انزلاق وتخفيض لقيمة الدينار لم يكن من الممكن تفاديها لمواجهة الأزمة الاقتصادية الناجمة أساسا عن انخفاض أسعار البترول، بالتزامن مع الإجراءات الرامية إلى إقامة اقتصاد مبني على آليات السوق الجديدة.

المبحث الأول: تطور أنظمة تسعيرة الدينار.

1. المرحلة الأولى : [1962-1964]

لم يكن للجزائر عملة نقدية خاصة بها، لكونها ما زالت تحت أثر الاستعمار، فلزم عليها استعمال العملة الفرنسية الاستعمارية وهي الفرنك الفرنسي رغم استقلالها وهذا لارتباطها بمنطقة الفرنك ولضعف الاقتصاد الجزائري و اختلال ميزان المدفوعات.

بما أن الاقتصاد الجزائري قد كان مدعم من طرف رؤوس أموال ومسير من طرف الفرنسيين في هذه الفترة، وأمام هذه الوضعيات، الجزائر قررت بذل كل جهودها بهدف التسوية الكلية لحقوقها وسيادتها بما في ذلك الإصدار النقدي وخلق العملة الوطنية، فقررت الجزائر إنشاء البنك المركزي الجزائري في 1963¹ أو ما يسمى مركز الصرف لكل المعاملات مع باقي العالم، ورافق هذا القرار عدة قرارات أهمها ما يخص التجارة الخارجية التي تبقى أساس السياسة النقدية، وبذلك اعتبرت هذه الالتزامات كنقطة انطلاق لسياسة نقدية جزائرية تبعتها بعد ذلك في أبريل 1964 قرار إصدار الدينار كعملة وطنية جزائرية و عوض بذلك الفرنك الفرنسي وأصبح يساويه في القيمة 1 ف = 1 دج.

أما فيما يخص العملات الأجنبية الأخرى فكان سعر صرف الدينار يقدر على حساب سعر صرف الفرنك الفرنسي بالنسبة لهذه العملات ثم تحويلها إلى عدد الدنانير اللازمة.

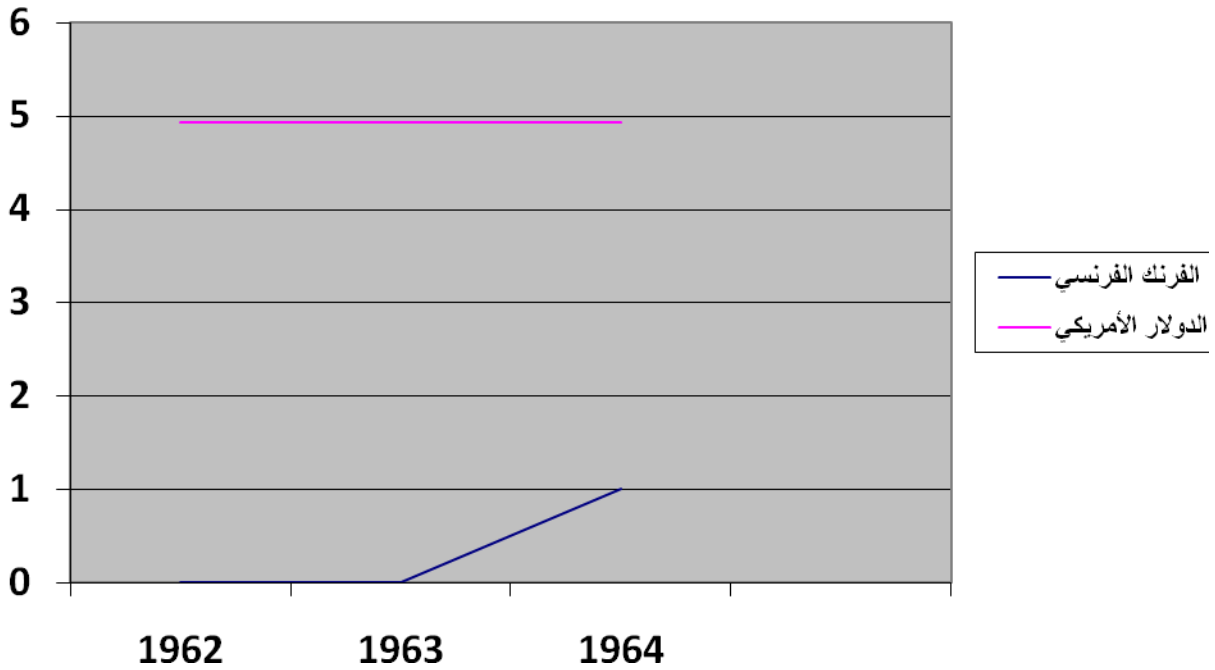
¹ . المرسوم المؤرخ في 09-03-1963 والمتضمن إقرار نظام الحصص

الجدول رقم 1: معدل صرف الدينار الجزائري بالنسبة لواحد دولار أمريكي واحد الفرنك
الفرنسي للمرحلة 1962-1964

السنوات	1962	1963	1964
الفرنك الفرنسي	ف ف	ف ف	01
الدولار الأمريكي	4.93	4.93	4.93

المصدر: بنك الجزائر

الرسم البياني رقم 1: سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي و الدولار الأمريكي
للفترة 1962-1964



2. المرحلة الثانية : [1973-1965]

خلال هذه المرحلة ما زال نظام النقد الدولي يسير على اتفاقيات بريتن وودز، وعلى كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي التصريح بعدد الوحدات النقدية لعملته مقابل وزن محدد للذهب أو بالنسبة للدولار الأمريكي، هذا الأخير الذي قيمته تعادل وزن ثابت من الذهب، وعلى هذا الأساس حددت الجزائر معدل الصرف للدينار بما يعادل 0.18 غ من الذهب كنفس المعيار مع الفرنك الفرنسي بسبب التدهور القوي الذي عرفه الفرنك الفرنسي في نهاية 1968 وبداية 1969، وانطلاق الجزائر في مخططها الثالث للتطور هذا الأخير الذي يفرض وجود معدل صرف ثابت¹، حتم على الجزائر أن لا تتبع الفرنك الفرنسي في الانخفاض وهذا حفاظا على عملية الاستثمار الذي تقوم بها في هذه الفترة، رغم استمرار العلاقة بين الفرنك الفرنسي والدينار الجزائري.

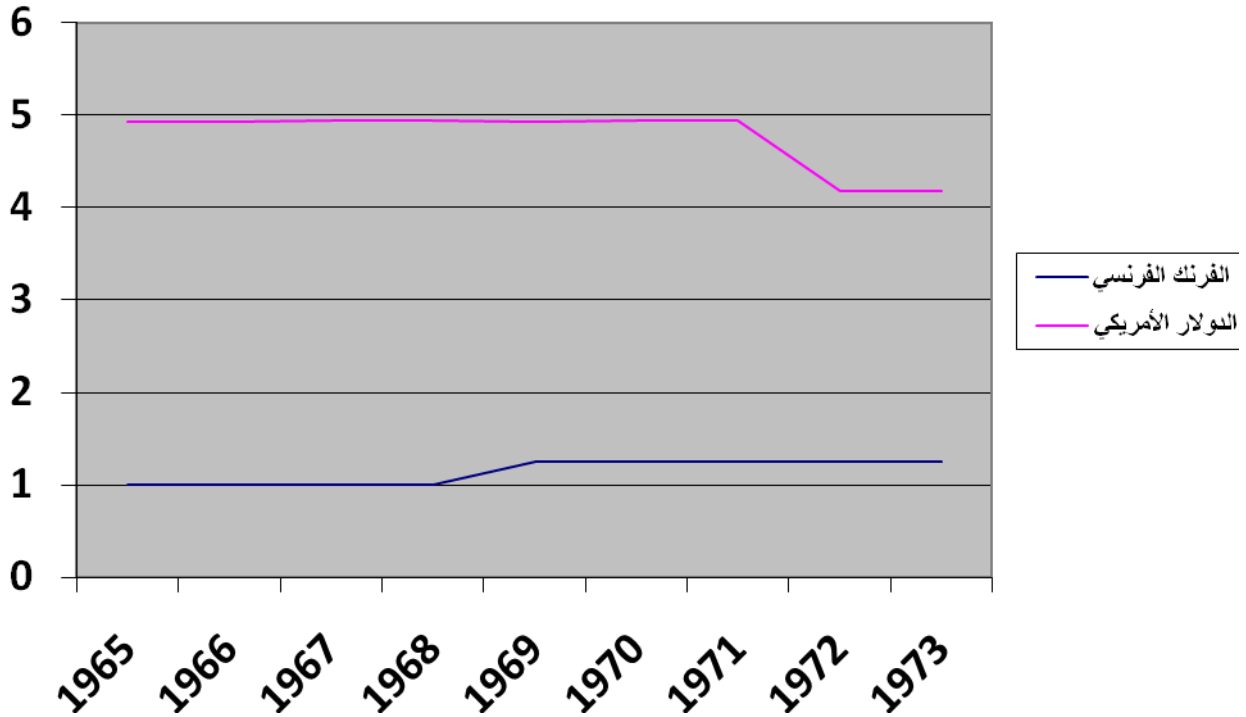
¹ . OPU. « 1979-1993 » restructuring et reformes économique 1994. H. BENISSAD.

الجدول رقم 2: معدل صرف الدينار الجزائري بالنسبة لواحد دولار أمريكي واحد الفرنك
الفرنسي للمرحلة 1965-1973

السنوات	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973
الفرنك الفرنسي	01	01	01	01	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25
الدولار الأمريكي	4.93	4.93	4.94	4.94	4.93	4.94	4.94	4.18	4.18

المصدر: بنك الجزائر

الرسم البياني رقم 2 : سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي و الدولار الأمريكي
للفترة 1965-1973



3. المرحلة الثالثة: [1974-1986]

بعد التغييرات التي طرأت على نظام النقد الدولي نهاية 1973، وظهر نظام الصرف المرن التزمت الجزائر منذ 1974 بتحديد معدل سعر صرف الدينار حسب سلة من العملات الأجنبية وهذا تفاديا لأخطار الارتباط بعملة واحدة، وتتكون هذه السلة من 14 عملة بما فيها الدولار الأمريكي، مع وجود معامل ترجيح لكل عملة حسب وزنها في المدفوعات الخارجية، كما تظهر في ميزان المدفوعات، ويمثل الدولار الأمريكي فيها أكبر معامل لاستعماله القوي في المعاملات التجارية العالمية، وهذا يعني أن قيمة تسعير الدينار راجعة إلى عوامل خارجية وليست لعوامل تطور الميزان التجاري.

لكن في الواقع تسعيرة الدينار الجزائري كانت تعود لاختصاص الإدارة المركزية أكثر من أنها محاولة لعوامل اقتصادية، فنوع المراقبة الذي كان مفروض على الدينار كان الهدف من وراء الحفاظ على ثقة المواطن بالدينار وتفادي هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

لقد كانت عمليات الاستثمار في تلك الفترة تلزم وجود سعر صرف ثابت، وساعد على ذلك ارتفاع أسعار البترول والرجوع القوي لعملية الإصدار النقدي، فهذه الإستراتيجية¹ ساعدت على تحطيم الاقتصاد الكلي للبلاد، ومنعت كل منافسة خارجية للنشاطات الوطنية العمومية أو الخاصة، مما سهل عملية عدم مراقبة تكاليف السير، وبذلك توسيع الفارق بين القيمة الداخلية والخارجية للدينار وفصله عن الأسواق الصرف الخارجية، وبقاؤه نظام غير فعال داخليا.

إن آثار الاقتصاد الكلي الناجمة على نظام الصرف المعتمد، وصعوبة التحكم فيه بسبب بعض العوامل كعدم معرفة المواطن بهذه السلة من العملات، وعدم تغييرها، وكذا رموز الحصص... وكذا غياب أسواق الصرف الحاضرة والآجلة، أعطوا ولادة لظواهر موازية، خلقت بذلك دينار أكثر تقييم فأصبح الدينار وحدة قياس لتسوية فقط المعاملات داخل البلاد.

¹ . منصور محمد الشريف 1998 " التجارة الخارجية الجزائرية: دراسة تحليلية لتطور هيكل مبادلاتها 1971-1996 " رسالة

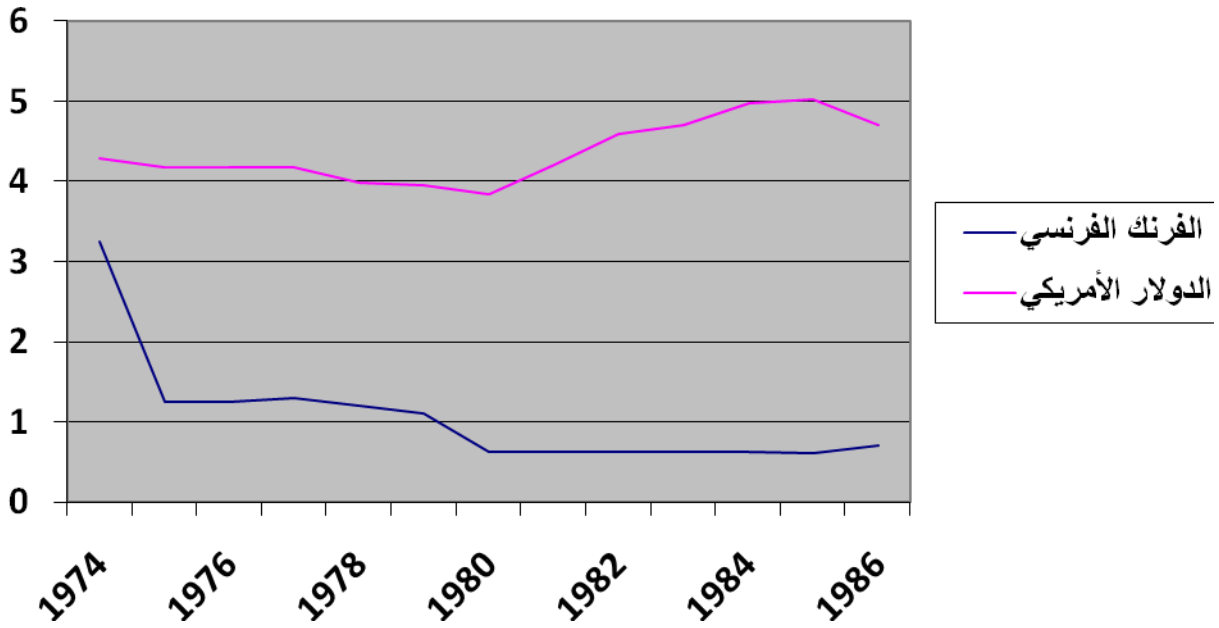
ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري . قسنطينة .

الجدول رقم 3 : معدل صرف الدينار الجزائري بالنسبة لواحد دولار أمريكي واحد الفرنك
الفرنسي للمرحلة 1974-1986

السنوات	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
الفرنك الفرنسي	3.25	1.25	1.25	1.3	1.2	1.1	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	0.61	0.71
الدولار الأمريكي	4.28	4.18	4.18	4.18	3.98	3.95	3.84	4.20	4.59	4.70	4.98	5.02	4.7

المصدر: بنك الجزائر

الرسم البياني رقم 3 : سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي و الدولار الأمريكي
للفترة 1974-1986



4. المرحلة الرابعة : [1994-1987]

إن تدهور أسعار المحروقات خلال سنة 1986، أدى بوقوع الاقتصاد الجزائري في أزمة كبيرة تميزت بعجز كبير لميزانية الدولة وبالخصوص ميزان المدفوعات، مما أثر سلبا على عملية الاستيراد. فلم يتنازل الدينار الجزائري عن الانخفاض منذ 1987، وقد عرفت قيمة العملة الوطنية انزلاقا بنسبة معتبرة وخصوصا بين 1987-12-31، ولغاية 1990-12-31، حيث انخفض معدل الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي بـ 103%.

هذا الانخفاض القوي للدينار الجزائري يحمل نفس آثار التخفيض¹، فهو يخلق عدم الثقة بالدينار الجزائري وبذلك القيمة الفعلية للمعاملات، وهو لا يعني أي مؤشر للقيمة الحقيقية لسعر توازن الدينار، مما سهل فقط عملية المضاربة.

إن عملية تحديد حصة الدينار كما كان محدد من طرف البنك المركزي غير ممكنة، من جهة لأن حالة الأصول الخارجية للجزائر لا تسمح بذلك، ومن جهة أخرى حتى ولو كانت هذه الأصول ذات مستوى عالي ودائم، فإن اختيار هذا النوع سيعطي الأمل للمنتجين الذين يستفيدون من العملات الأجنبية، والمستهلكين الذين هم الزبائن لأن التكاليف التي سيسجلونها والأسعار التي يدفعونها على التوالي، لا تفسر الحقيقة الاقتصادية للنشاطات المعينة مع النتائج السلبية التي تحصل عليها.

لهذا عبرت السلطات النقدية في رغبتها في منتصف 1990 بالوصول إلى عملية تعويم الدينار بالنسبة لكل العملات الأجنبية الجارية بعد ثلاث سنوات حتى إلى حد أن تصبح هذه العملية تدريجيا²، فقد سبق هذه العملية تعديل في التنظيم للانحدار التدريجي المطبق خلال فترة طويلة المتعلقة بنهاية 1987 وبداية 1992.

إن عملية رفع المراقبة على عملية الصرف، وتعويم الدينار ليست بالشيء السهل، فالتعديلات الجديدة التي جاء بها قانون النقد و القرض كانت تفرض بأن البنك المركزي هو منظم سوق الصرف و معدل الدينار لا يمكن أن يكون متعدد.

¹ . BENISSAD.H.1991 « La réforme économique en Algérie » OPU. Alger.

² . مروان عطوى 1992 "أسعار صرف العملات وأزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية" . دار الهدى . الجزائر .

إن انتقال معدل الصرف للدينار الجزائري من 4.936 دج للدينار الأمريكي في نهاية 1987 إلى 8.032 دج/\$ نهاية 1989 كانت له علاقة وثيقة مع سرعة تطبيق الإصلاحات، فسرعة عملية الانزلاق عجلت من تدهور قيمة الدينار ليصل إلى 12.119 دج/\$ نهاية 1990.

لقد كان قانون المالية التكميلي لسنة 1990 يقر باستعمال سعر صرف موازي أي سعر السوق الموازية ويسمح بترسم وسطاء معتمدين بالجزائر [القرار 41 لقانون المالية التكميلي 1990] وهذا بهدف توحيد معدل الصرف الرسمي مع معدل الصرف الموازي¹²⁵.

في الأخير، التعديلات الجديدة التي جاء بها قانون المالية التكميلي والنصوص التطبيقية للتجارة الخارجية تسمح بقيمتين للدينار:

01. الأولى: رسمية إن صح التعبير مرتبطة بالعملات الخارجية الإدارية، معناه محددة من طرف البنك المركزي للمستوردين العامين أو الخواص، هذا النظام موجه لتلبية الحاجيات الرسمية لاستهلاك المواطن أو لحاجيات الاقتصاد الوطني، حيث وسائل الدفع هنا تأتي من موارد رسمية الخاصة بتصدير السلع والخدمات، أو عن طريق الاقتراض.

02. الأخرى غير رسمية مرتبطة بالعملات الأجنبية الحرة، المستعملة للاستيراد من دفع والمقيمة بالقيمة المعاكسة للقيمة الحقيقية، أي بقيمة السوق الموازية¹²⁶.

بهذا نجد أن هناك قيمتين لعملة واحدة، في حين قانون النقد والقرض يقر ويلزم بمعدل وحيد وغير متعدد، فلماذا هذا التناقض بين المنظمة الجديدة للتجارة الخارجية، الذي يعترف بنظامين للصرف، وقانون النقد والقرض الذي يحث على توحيد معدل الصرف؟.

- عملية تعديل معدل صرف الدينار تمت حسب الطريقة التالية:

1- الانزلاق التدريجي: في البداية كانت عملية التعديل من خلال تنظيم انزلاق تدريجي و مراقب لسعر الدينار، وطبق خلال فترة طويلة نسبيا امتدت من نهاية 1987 حتى سبتمبر 1992، و قد انتقل معدل صرف الدينار من 4.936 دينار للدولار في نهاية 1987 إلى 17.7653 في مارس 1991.

¹²⁵. DENNOUNI.A1998 « Les causes et les conséquences de la dévaluation en Algérie » CREAD, N°43. Alger.

¹²⁶. BALI. H.1993. « Inflation et mal développement en Algérie ». OPU .

2) التخفيض الصريح: طبقا لما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي، اتخذ مجلس النقد و القرض في نهاية سبتمبر 1991 قرارا ينص على تخفيض الدينار بنسبة 22%¹²⁷ و ليصل إلى 22.5 دينار للدولار الواحد وقد استقر حول هذا السعر إلى غاية مارس 1994 قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي بتاريخ 10/04/1994 و تم اتخاذ قرار من قبل مجلس النقد والقرض بتخفيض الدينار مرة أخرى بنسبة 40.17% ليصبح سعر الصرف 36 دينار للدولار. تم تأسيس نظام التغطية لأخطار الصرف و تشجيع المستوردين على البحث عن تمويلات خارجية ملائمة، و الشروع في عملية جديدة تتمثل في شراء العملات لأجل بفترة تتراوح بين ثلاثة أشهر و 36 شهرا ابتداء من ديسمبر 1991، من اجل تغطية كافة التزامات الدفع الخارجية التي تعهد بها الموردون.

انحصرت الأهداف الفورية في بداية التصحيح عام 1994 على تصحيح القيمة المغالى فيها للدينار الجزائري، حتى يسمح له بان يتحدد حسب قوى السوق، و جعل نظام الصرف أكثر شفافية ليصل سعر الصرف في نهاية سبتمبر إلى 41 دينار للدولار، وقد انخفض سعر الصرف في السوق الموازية ليصل إلى حوالي ضعف السعر الرسمي و كما تم العمل على تطبيق قابلية تحويل الدينار بشكل جزئي و مشروط حسب الصيغة التالية:

1- قابلية التحويل الجزئي للدينار بالنسبة للإيرادات الناتجة عن الصادرات من غير المحروقات و الموارد المنجمية بهدف تشجيع الصادرات، و منح المصدرين حق الحياة و التصرف في إيراداتهم على شكل عملات أجنبية، و تتراوح النسب المحتفظ بها من هذه الإيرادات بين 10% و 100% حسب طبيعة السلعة أو الخدمة المصدرة.¹²⁸

2- قابلية التحويل الجزئي للادخار لغرض تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- تشجيع الادخار المحلي اللازم للتمويل غير التضخمي للنشاط الاقتصادي.
- المساهمة في تخفيف و تصحيح اختلالات التوازن النقدي الداخلي.
- تضيق الخناق على السوق الموازية للعملات الأجنبية.
- تمكين الأعوان الاقتصاديين من الحصول على وسائل الدفع الأجنبية الحرة.

¹²⁷ . الجريدة الرسمية رقم 39 لسنة 1991

¹²⁸ . كريم جودي ، كمال رضوان بادسي "1996" السياسة النقدية في الجزائر" مجلة صندوق النقد العربي أبوظبي.

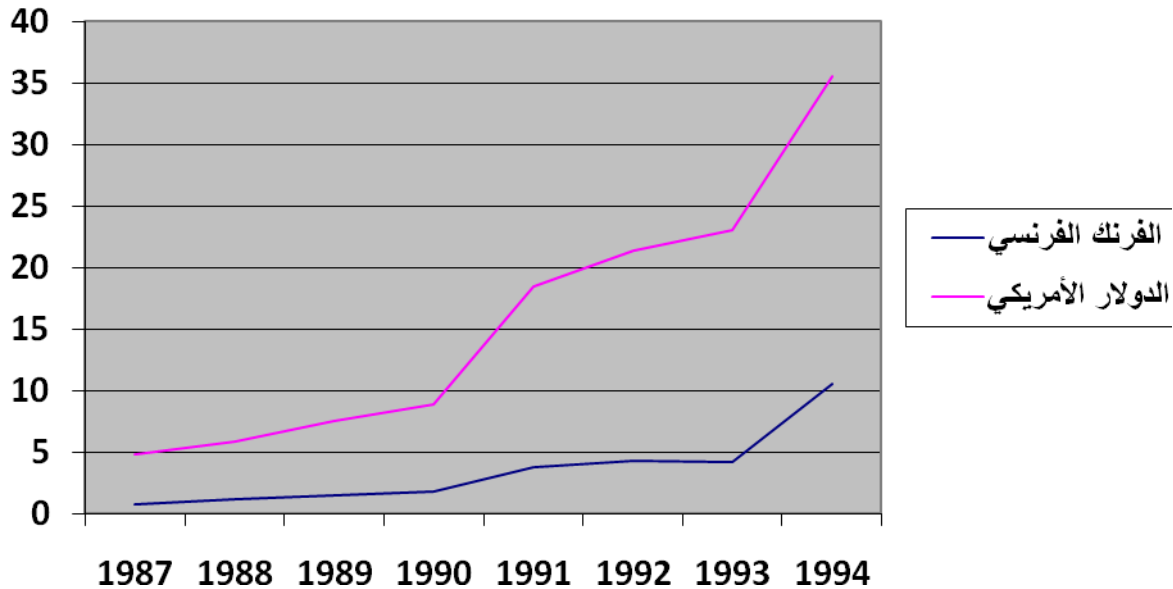
الهدف الرئيسي من هذه الإجراءات هو محاولة التوصل إلى وضعية تمكن من جعل الدينار قابلا للتحويل بعد تكوين احتياطات صرف كافية للتدخل أظرفي لحماية معدل الصرف المرغوب فيه و محاربة هجمات المضاربة على العملة.

الجدول رقم 4 : معدل صرف الدينار الجزائري بالنسبة لواحد دولار أمريكي واحد الفرنك الفرنسي للمرحلة 1987-1994

السنوات	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
الفرنك الفرنسي	0.80	1.2	1.5	1.8	3.75	4.36	4.20	10.5
الدولار الأمريكي	4.85	5.91	7.61	8.96	18.47	21.43	23.12	35.6

1. <http://www.Bank-of-Algeria>

الرسم البياني رقم 4.3 : سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي و الدولار الأمريكي للفترة 1987-1994



5. المرحلة الخامسة : [1995-2004]

أهم ما ميز هذه الفترة هو اتفاق الجزائر مع صندوق النقد الدولي بهدف إعادة الجدولة لجزء من ديونها الخارجية، بسبب عملية الاستدانة التي قامت بها الجزائر لتحسين احتياطها من العملات الأجنبية¹²⁹.

هذا الاتفاق كان يرمي إلى تخفيض ثاني لمعدل صرف الدينار بمعدل جد مرتفع 40.17% بالنسبة لأهم العملات الأجنبية الأخرى، ولتطبيق هذا الاتفاق كان يجب تطبيق عدة شروط من أهمها:

1. التحويل الكلي للعملة الوطنية وخصوصا للمعاملات التجارية مع الخارج.

2. تخفيض العملة الوطنية.

ولتحقيق شرط التعويم الكلي يجب توفير:

أ. استقرار سياسي واقتصادي.

ب. احتياط صرف من العملات الأجنبية جد كافي لمواجهة الحاجيات المعبر عنها في ميزان المدفوعات.

ج. إلغاء أخطار الأسعار والتحكم في التضخم.

د. سياسة نقدية وميزانية مناسبة.

هـ. سوق مالي للسماح بمعاملات تحمل سندات وأصول مالية متنوعة.

و. تدفقات الاستثمارات الأجنبية.

إن تحقيق هذه الشروط قد يؤدي بآثار سيئة على الاقتصاد الوطني، ولتسهيل عملية تخفيض

الدينار قدم بعض الاقتصاديون بعض الاقتراحات:

- تعميم عملية التخفيض على كل من المؤسسات العمومية، ومؤسسات الخاصة فرع

لفرع من أجل التطهير لوسائل الدفع الخارجية للجزائر.

- اختيار سلة من المواد الضرورية للاستهلاك المجتمع، وتصنيفها في فئة السلع الحرة

للتبادل، فالمستورد الذي يريد استيراد هذه السلة يستفيد من محفظة عملات أجنبية

بمعدل صرف رسمي.

¹²⁹ OZZANI.K. « Régime des changes et taux de change en Algérie » Media Bank, Bank of Algeria, N°34,

- إنشاء هيئة للتعويم الجزئي للدينار عن طريق الادخار.

بعد سنة من هذا الاتفاق وبالخصوص في أفريل 1995، كان هناك اتفاق آخر بين الجزائر و صندوق النقد الدولي يعمل على رفع التدعيم المالي لهيئات المالية ورفع دعم الأسعار، السلطات دائما تبحث عن إعطاء معدل الصرف يلعب دور في التوازن بين العرض والطلب على العملات الأجنبية، وضمان المنافسة في الاقتصاد الوطني.¹³⁰

فإدخال معدل الصرف مرن يتحدد بقوى السوق تصاعديا، لهذا أدخل نظام الاستقرار في سبتمبر سنة 1994، لتحديد معدل صرف الدينار عن طريق العلاقة بين العرض للعملات الأجنبية من طرف بنك الجزائر والطلب عليها من طرف البنوك التجارية.

هذا النظام لتحديد معدل الصرف يعمل على توحيد سوقي الصرف والتعويم التجاري ثم الكلي للدينار.

إن قيمة الدينار الجزائري لم تتراجع لحد الآن عن الانخفاض أمام أهم العملات الأجنبية، وهذا بالطبع لضعف الأرضية الاقتصادية الفعالة.

تم اعتماد طريقة التسعير لتحديد سعر الصرف في سبتمبر 1994 إلى غاية سنة 1995، وتمثل هذه الطريقة مرحلة انتقالية و تجريبية و تمرينا للمصارف و كذلك مهلة لإعداد التنظيمات و الإجراءات و الموارد البشرية الواجب توفيرها لمواجهة متطلبات السوق.

في أواخر سنة 1995 تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على إقامة سوق صرف مابين البنوك و هو يمثل احد أهداف برنامج التصحيح الهيكلي الذي يمتد من افريل 1995 إلى مارس 1998، و انطلق السوق في نشاطه ابتداء من جانفي 1996 و أصبح للبنوك الحق في التعامل فيما بينها بالعملات الأجنبية بيعا و شراء و تستلم ما نسبته 50% من عائدات غير المحروقات.¹³¹

في إطار السعي نحو جعل الدينار قابلا للتحويل بالنسبة للمعاملات الجارية تم السماح للبنوك التجارية القيام بعمليات التحويل ضمن حدود معينة لمبالغ مرتبطة بالعلاج و الدراسة

¹³⁰ . كريم جودي ، كمال رضوان بادسي "1996" السياسة النقدية في الجزائر " مجلة صندوق النقد العربي أبوظبي.

¹³¹. BENACHENHOU. M. 1987 « Inflation, Dévaluation, Marginalisation ». Dar el Cherifa

بالخارج وكذلك تحويل مبالغ متعلقة بمهمات رجال الأعمال بالخارج و تكاليف الدعاية و الإعلان وأجور الأجانب.

في سنة 1996 تم مراجعة الحدود العليا للرسوم الجمركية لغرض تخفيضها للوصول بها إلى المستويات التي تسمح بترقية الواردات تماشيا مع المفاوضات الجارية بغرض الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و كذلك المفاوضات مع الاتحاد الأوربي بهدف الشراكة و خلق مناطق للتجارة الحرة، و تهدف السلطات النقدية إلى تقوية المركز الخارجي للجزائر و تعزيز استقرار سعر الصرف الاسمي و السماح لقوى السوق بتحديدده مع مراعاة تدخلها لتجنب أي رفع للقيمة الفعلية الحقيقية على نحو مستمر والتمكن من مواجهة الصدمات الخارجية و محاولة إدماج السوق المالية المحلية و سوق النقد الأجنبي في الأسواق المالية العالمية.¹³²

في إطار تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والمالية للمرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق، تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات المنطلقة منذ 1990، وضعت في بادئ الأمر تحويل الدينار فيما يخص المعاملات الخارجية التجارية.

- إن عملية التعويم التجاري للدينار المشروع فيها منذ 1991، تم تطبيقها حقيقة في 1994، لأن تحرير المدفوعات الخاصة بالواردات كانت فعليا خلال هذه السنة.

هذا التعويم التجاري قد تم تطبيقه في أكتوبر 1994، بتحديد قيمة الصرف حسب تغيرات العرض والطلب في سوق الصرف.¹³³

المرحلة الثانية لتطبيق تعويم الدينار قد شرع في جوان 1995، لمصاريف الصحة والتربية، هذه المصاريف تسمى "المعاملات الجارية الغير مرئية" ويسمح بها استنادا إلى وثائق مبررة وفي حدود مبالغ سنوية.

كذلك التعويم خص مصاريف السفر إلى الخارج للمواطنين وهذا في أوت 1997، هذا الحق للصرف أكمل مسار تعويم الدينار للمعاملات الخارجية الجارية، وهو مطبق منذ 15 سبتمبر 1997 على مستوى صناديق البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة، وفي إطار مبلغ سنوي.

132 . MESSAHLI.S. 2005 «Regards sur la politique monétaire en Algérie» CNES

. OUZZANI.K. « Régime des changes et taux de change en Algérie » Media Bank, Bank of Algeria, N°34,¹³³ Février/Mars 1998.

إن بنك الجزائر يلبي أو يسمح بالطلبات على العملات الأجنبية تحت شكل احتياطي للعملات الموجهة للقيام بمدفوعات أو تحويلات الخاصة بمعاملات جارية، وليس للقيام بتحويلات رؤوس الأموال الغير مسموحة.

التعويم الجاري للدينار كان الهدف منه هو تأسيس طريق تعزيز مصداقية ميزان المدفوعات 1996-1997،¹³⁴ واستقرار معدل الدينار في السوق ما بين البنوك، هذا السوق ما بين بنوك الصرف قد انطلق في 1996. مما سمح للجزائر، باعتبارها عضو في صندوق النقد الدولي منذ سبتمبر 1963 إتباع في سبتمبر 1997، شروط القرار VIII لقواعد صندوق النقد الدولي.

إن عملية تعويم الجاري للدينار تهدف إلى تهيئة محيط ملائم للاستثمارات الأجنبية في جو استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي إن الاستثمارات الأجنبية تستفيد من ضمانات تحويل الفوائد وناتج التنازل الخاص الأصول تعويم الجاري للدينار يمضي بالموازاة مع مراقبة الصرف والمتابع بحذر، خصوصا فيما يخص التدفقات المالية وتدفقات السلع والخدمات بين الجزائر وباقي العالم، كذلك تنظيم تحركات رؤوس الأموال.

إن عملية تعويم الدينار فيما يخص العمليات الخارجية الجارية، لقد قام بتنفيذها بنك الجزائر وهذا بفضل تحسن احتياطات الصرف الرسمية الناتج عن تحسن الأوضاع المالية.

إن مستوى احتياطات الصرف الرسمية التي حققتها الجزائر راجعة بالأساس لتطبيق بنك الجزائر سياسة استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي في جو مميز بتقلبات كبيرة لمعدل الصرف الدولار/الأورو في الأسواق الصرف العالمية منذ منتصف سنة 2003.

لهذا نرى أن معدل صرف الدينار بالنسبة للدولار \$، تظهر في هامش واسع، فمعدل الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي وصل إلى 72.61 دج/\$ نهاية ديسمبر 2004، نفس المعدل قد سجله في سنة 2003، على عكس ما تم تسجيله 79.72 دج/\$ سنة 2000، أما معدل الدينار بالنسبة للأورو € فانتقل من 91.27 نهاية ديسمبر 2003 إلى 98.95 نهاية ديسمبر 2004، وهذا راجع إلى ارتفاع الأورو عن الدولار الأمريكي في الثلاثي الرابع لسنة 2004.

إن استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار خلال سنتي 2003 و 2004 يعتبر كنجاح لسياسة الصرف التي يتبعها بنك الجزائر، وبذلك تحقيق الاستقرار المالي.

¹³⁴ Hocine DJAKER: La balance des paiements , Media Bank, Bank of Algeria, N°36
Juin/Juillet, 1998.

الجدول رقم 5 : معدل صرف الدينار الجزائري بالنسبة لواحد دولار أمريكي واحد الفرنك

الفرنسي للمرحلة 2001-1995

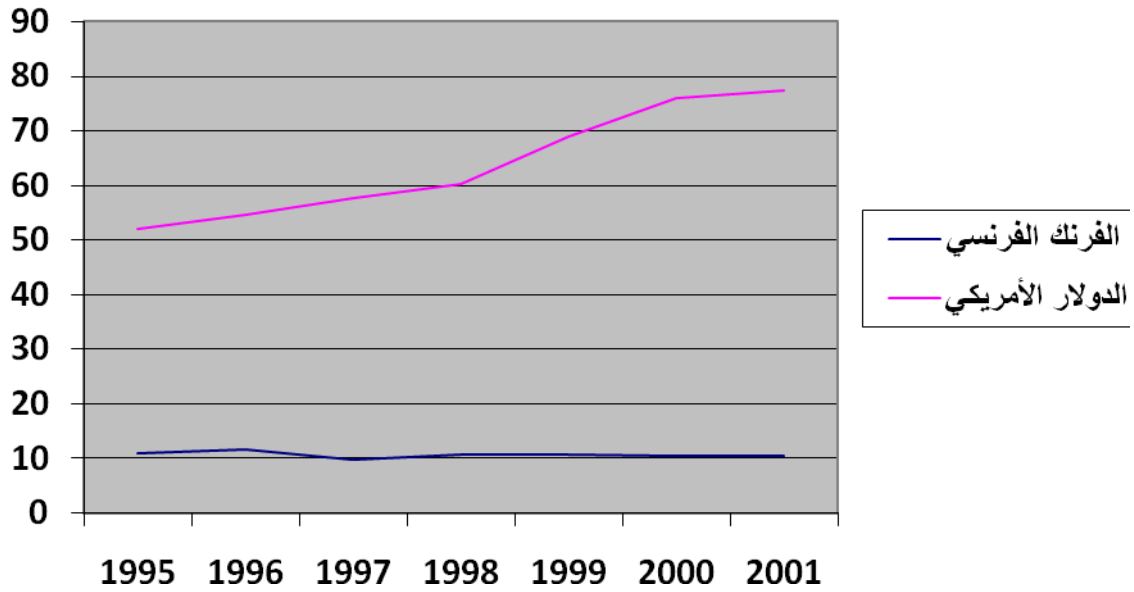
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الفرنك الفرنسي	11.1	11.71	9.76	10.69	10.67	10.54	10.5
الدولار الأمريكي	52.03	54.7	57.7	60.4	69	76	77.51

المصدر:

1. <http://www.Bank-of-Algeria.Dz>

الرسم البياني رقم 5: سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي و الدولار

الأمريكي للفترة 2001-1995



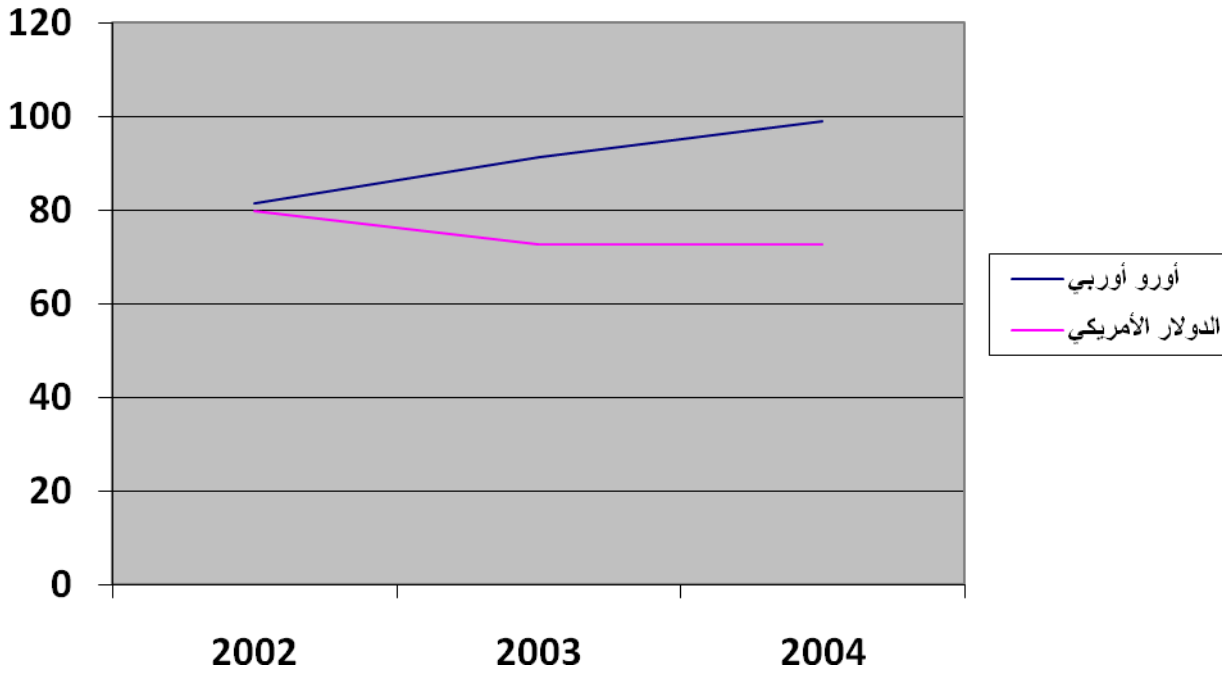
الجدول رقم 6 : معدل صرف الدينار الجزائري بالنسبة لواحد دولار أمريكي واحد أورو
أوربي للمرحلة 2002-2004

السنوات	2002	2003	2004
أورو أوربي	81.34	91.27	98.85
الدولار الأمريكي	79.72	72.61	72.61

المصدر:

2. <http://www.Ons.Dz>
3. <http://www.Bank-of-Algeria.Dz>

الرسم البياني رقم 6 : سعر صرف الدينار الجزائري مقابل واحد أورو أوربي و الدولار
الأمريكي للفترة 2002-2004



6. المرحلة السادسة : [2010-2005]

يفهم من وثيقة بنك الجزائر حول آفاق سعر صرف الدينار أن السلطات النقدية في البلاد تستهدف من خلال سياسة التعويم الموجه دعم قرارات الاستثمار لدى المواطنين والأجانب الذين يعينهم موضوع استقرار العملة مباشرة، وهو ما لم يتحقق طيلة فترة تطبيق سعر الصرف الموجه حتى أصبح معامل الارتباط بين سعر العملة الوطنية وحجم الاستثمارات الخارجية قريبا من الصفر، كما أن سعر الصرف المتدني يزيد من كلفة الاستثمار الوطني الذي يعتمد في مواده الأولية ونصف المصنعة على السوق الخارجية ولاسيما قطاعات التركيب، البناء، الصيدلة والفلاحة.

كلفة تزيد في الأسعار وتقلل من التنافسية في إطار اقتصاد مفتوح وتطرد المتعامل الخاص من الاستثمار الى التجارة مستفيدا في ذلك من المزايا التنافسية للمنتوج الأجنبي. وبرؤية شاملة الى الاقتصاد الوطني، نستطيع أن نلمس الدور الذي ما تزال تتمتع به برامج الدولة في تحريك الاستثمار من خلال التدفقات النقدية وليس سعر الصرف وهي ظاهرة لا تخص الجزائر وحدها بل جميع دول منطقة النفط، حيث تتحدد قرارات الاستثمار بحجم الربح وأداء أسواق المال بعيدا عن التوقعات.

وفي هذه الحالة تكون آلية السعر المتدني للعملة المحلية غير ناجعة والأفضل منها ضبط سعر الصرف على خلفية الاحتياطي من الذهب و العملة الصعبة و باستهداف تقليص الأسعار عند الاستيراد و خاصة أسعار المادة الأولية و المواد نصف المصنعة بالنسبة للمستثمرين الخواص و أسعار السلع الأساسية بالنسبة للمستهلكين.¹³⁵

أوضح بنك الجزائر المركزي في بيان له أن قيمة الصرف الفعلية للدينار تقارب منذ العام 2003 مستواها المتوازن على المدى الطويل، باعتبارها عنصرا رئيسيا في صياغة القرارات الإستراتيجية المتعلقة بالاستثمار من خلال تخفيض الشكوك التي قد تراود المستثمرين في ميدان الأسعار وتشجيع الصادرات بتعزيز التنافسية الخارجية،¹³⁶ مشيرا إلى أنه على مدار العام استمر بنك الجزائر في ضمان استقرار نسبة الصرف الفعلية، على الرغم من التذبذب الذي طبع الأسواق المالية والنقدية وأسواق الصرف عبر العالم. وجاءت هذه التوضيحات كرد فعل صريح على مطالبة صندوق النقد الدولي السلطات الوطنية

¹³⁵ . [www.bank of algeria.dz](http://www.bankofalgeria.dz) « la politique de change en Algérie » le 30.06.2006

¹³⁶ . MESSAHLI.S. 2005 «Regards sur la politique monétaire en Algérie » CNES.

بإعادة النظر في القيمة الحالية للدينار، على اعتبار أن قيمة واحد أورو مقابل 100 دينار تبقى بعيدة جدا عن المستوى الحقيقي لصرف العملة الوطنية، مضيفا إن تحسن الوضعية الاقتصادية للجزائر يستدعي منها تغيير قيمة عملتها، خاصة مع تجاوز احتياطي الصرف ل 150 دولارا خلال العام 2008.

واستشهد بنك الجزائر في توضيحاته بمختلف الدراسات وعمليات تقييم سياسة نسبة الصرف، إضافة إلى نتائج اجتماع مجلس إدارة صندوق النقد الدولي خلال شهر فيفري 2008 بخصوص سياسة الصرف في الجزائر، أين حث السلطات الجزائرية على مواصلة تسيير النسب الحالية بمرونة من خلال تطبيق السياسات الهادفة إلى رفع الإنتاجية والتنوع الاقتصادي، بالرغم من إقراره بصعوبة التقدير في حالة البلدان المصدرة للنفط، مشيدا بالأدوات الاقتصادية المشجعة للجزائر خلال السنوات الأخيرة والتي عكست جملة الإصلاحات الموجهة نحو السوق وسياسات الاقتصاد الكلي الحذرة في محيط خارجي ملائم.

إن سياسة الجزائر الخاصة بالصرف تهدف منذ النصف الثاني من التسعينات إلى جعل نسب صرف الدينار الفعلية الحقيقية على المدى الطويل تستقر عند قيمتها المتوازنة حسبما تقتضيه أساسيات الاقتصاد الوطني، وعلى هذا الأساس شرع بنك الجزائر في نفس الفترة بإنشاء السوق البنكية للصرف، وهو ما سمح بتحديد مرن لأسعار الصرف التي يتدخل فيها بنك الجزائر والبنوك الأخرى، إضافة إلى المؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة.

إن النتائج التي حققتها المنظومة المالية خلال السداسي الأول من سنة 2006¹³⁷ تدل على تعزيز استقرار المؤشرات المالية الكبرى خلال ذات الفترة و هذا مع ارتفاع قيمة الدينار مقابل العملتين الدولار و الأورو و ذلك بفضل التحسن المتزايد لميزان المدفوعات و التقليلص المعتبر للديون الخارجية و استمرار تراكم احتياطات الصرف. واصل بنك الجزائر سياسة التذبذب المتحكم فيه من أجل ضمان استقرار نسبة الصرف الفعلية للعملة الوطنية وهذا في سياق تقلبات نسب الصرف لأهم العملات الصعبة على مستوى الأسواق الدولية و انتقلت قيمة الدولار من متوسط 73ر3 دينار سنة 2005 الى 72.64 دينار سنة 2006 انتقلت قيمة الأورو من 91.3 دينار سنة 2005 الى 91.2 دينار سنة 2006. كما إنتقلت نسبة خدمة الديون الخارجية من احتياطات الصرف من 0.47 في سنة 2000

¹³⁷.Banque d'Algérie: Rapport 2006 évolution économique et monétaire en Algérie, 2005.

إلى 3.41 بنهاية سنة 2005 و انخفضت قيمة الديون الخارجية بنهاية جوان 2006 إلى 9.45 مليار دولار مقابل 16.4 مليار دولار نهاية ديسمبر 2005 بفضل التعجيل بعملية التسديد المسبق للديون الخارجية.¹³⁸

وقد تم في نفس الفترة إنشاء السوق البنكية للصراف، ما سمح بتحديد مرن لأسعار الصراف مع تدخل بنك الجزائر والبنوك والمؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة. وتهدف عملية استقرار نسبة الصراف الفعلية الحقيقية للدينار على المدى الطويل الى تنشيط الاستثمارات الوطنية والأجنبية من خلال تخفيض الشكوك في ميدان الأسعار وتشجيع الصادرات بتعزيز التنافسية الخارجية. ويجدر التأكيد أن توازن الأسعار النسبية هو ترسيخ لاستقرار الاقتصاد الكلي الذي عاد للظهور ابتداء من مطلع سنوات 2000 لأن تحليل المسار الطويل للاقتصاد الوطني، يذكر بأن الجزائر عرفت في الماضي فترة طويلة من الاختلالات المالية والاصلاحات المتلاحقة التي أضرت بالنمو والتنمية الاقتصادية.

أما على المستوى المنهجي، فتجدر الإشارة إلى أن نسبة الصراف الفعلية الحقيقية تعد مؤشرا شكليا للموقع التنافسي لأي بلد مقارنة بمجموع شركائه التجاريين باتخاذ فترة معينة كمرجع. ويتم في العادة استعمال ثلاث مقاربات منهجية مختلفة من أجل تحديده، ويتعلق الأمر بتقدير الاقتصاد الرياضي ومقاربة ميزان المدفوعات ومقاربة الدخل الدائم، و عن بنك الجزائر، أن المقاربة الأولى تكمن في إقامة علاقة توازن طويلة الأمد بين نسبة الصراف الفعلية الحقيقية وبعض أساسيات الاقتصاد الجزائري، ما يسمح بتحديد وبشكل حيوي نسبة الصراف المرجوة، وتتمثل الأساسيات التي نتجت عن الدراسات الاقتصادية الخاصة بالجزائر سيما في التباين في إنتاجية العمل بين الجزائر وأهم متعامليها والسعر العالمي للبتروال. ويتم تنفيذ هذه المقاربة عبر ثلاث مراحل، تتمثل الأولى في بناء قواعد خاصة بالمعطيات التاريخية والبحث عن علاقة توازن طويلة المدى بين المتغيرات، أما المرحلة الثانية فتتمثل في نسبة الصراف الفعلية والحقيقية المتوازنة من خلال تطبيق النموذج الاقتصادي في المرحلة الأولى، باستعمال المقاييس الأساسية التي تم إعدادها على المدى الطويل. في حين أن المرحلة الأخيرة تتمثل في مقارنة نسبة الصراف الفعلية والحقيقية المتوازنة مع مستواها الحالي وتصحيح نسبة الصراف الإسمية إذا اقتضت الضرورة عند الآجال.

وتتمثل المقاربة الثانية في ميزان المدفوعات الذي يركز على إقامة علاقة توازن طويلة الأمد بين الحساب الخارجي الجاري ومجموع أساسيات الاقتصاد الجزائري. ، للإشارة، فإن هذه المقاربة تعني حساب "معيار" خاص بمستوى الرصيد الخارجي الطويل الأمد الذي يحقق توازن نسبة الصرف الفعلية والحقيقية.

أما المقاربة الثالثة فتتعلق بالدخل الدائم الذي يربط الرصيد الخارجي الجاري بالاستمرارية المالية التي تخضع هي نفسها لمختلف مقاييس التقييم: ادخار مالي من أجل الإبقاء على الثروة الإجمالية، ويتوقف مستوى الادخار أساسا على ثلاث فرضيات تركز على مستوى إنتاج المحروقات والأسعار العالمية للمحروقات ونسبة مردودية الادخار.¹³⁹

وفي حالة الجزائر، فإن نسبة الصرف الفعلية الحقيقية تعد مؤشرا يشمل المبادلات التجارية للجزائر مع خمسة عشر بلدا من أهم شركائها التجاريين التي تمثل 88 بالمائة من المبادلات الإجمالية. وتقوم طريقة الحساب على تحديد مؤشر للتنافسية على أساس حساب نسب الصرف الإسمية للبلدان الشريكة ومؤشراتها الخاصة بأسعار الاستهلاك من خلال أوزانها النسبية في المبادلات التجارية مع الجزائر، وتؤدي طريقة الحساب هذه التي يطبقها حاليا بنك الجزائر إلى متابعة تطور الظرف على الصعيدين الدولي والوطني بشكل مستمر في مجال نسب التضخم وتطور نسب الصرف، سيسمح ذلك لبنك الجزائر بالتدخل في السوق البنكية المشتركة للصرف للسهر على ألا تؤثر حركة نسبة الصرف الإسمية على توازن نسبة الصرف الفعلية الحقيقية للدينار على المدى الطويل. وحسب مختلف التصورات المنهجية التي أعدها كل من بنك الجزائر ومصالح صندوق النقد الدولي، فإن مختلف الدراسات وتقييم سياسة نسبة الصرف تثبت بأن نسبة الصرف الفعلية الحقيقية للدينار تقارب منذ سنة 2003 مستواها المتوازن على المدى الطويل، ويعد استقرار نسبة الصرف الفعلية الحقيقية في مستواها المتوازن على المدى الطويل عنصرا هاما لتحسين فضاء الاستثمارات. ويعد ذلك مرحلة أساسية لتطبيق مشاريع الاستثمار ويسمح للمتعاملين الاقتصاديين بتثبيت تنافسيتهم الخارجية بشكل مستديم.

وخلال سنة 2008 استمر بنك الجزائر في ضمان استقرار نسبة الصرف الفعلية في سياق دولي متميز بالتذبذب على مستوى الأسواق المالية والنقدية وكذا أسواق الصرف.

وبخصوص سياسة نسبة الصرف، اعتبر صندوق النقد الدولي بأن "نسبة الصرف الفعلية الحقيقية تبقى قريبة من مستواها المتوازن، آخذا بعين الاعتبار صعوبات التقدير في حالة البلدان المصدرة للنفط". وحث مجلس صندوق النقد الدولي "السلطات الجزائرية إلى مواصلة تسيير النسبة بمرونة من خلال تطبيق السياسات الهادفة إلى رفع الانتاجية والتنوع الاقتصادي". كما اعتبر المجلس بأن إدارة السياسة النقدية من قبل بنك الجزائر "سمحت بامتصاص فائض السيولة في النظام المصرفي ويساعد على إبقاء التضخم تحت المراقبة بالرغم من ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية.

بلغ معدل التضخم نسبة 4,4 بالمائة نهاية شهر جويلية 2008 ، وارجع بنك الجزائر هذه الزيادة في نسبة التضخم الى ارتفاع اسعار المنتجات الغذائية المستوردة ، ولمواجهة هذا النوع الجديد من التضخم يواصل بنك الجزائر تثبيت معدل الصرف الفعلي مع ادارة صارمة لتدخلات السياسة النقدية مؤكدا ان صعود التضخم في 2008 من شأنه ان يشكل صدمة بالنسبة لإستقرار الاسعار على المدى المتوسط¹⁴⁰.

الجدول رقم 7: معدل صرف الدينار الجزائري بالنسبة لواحد دولار أمريكي واحد أورو
أوربي للمرحلة 2005-2010

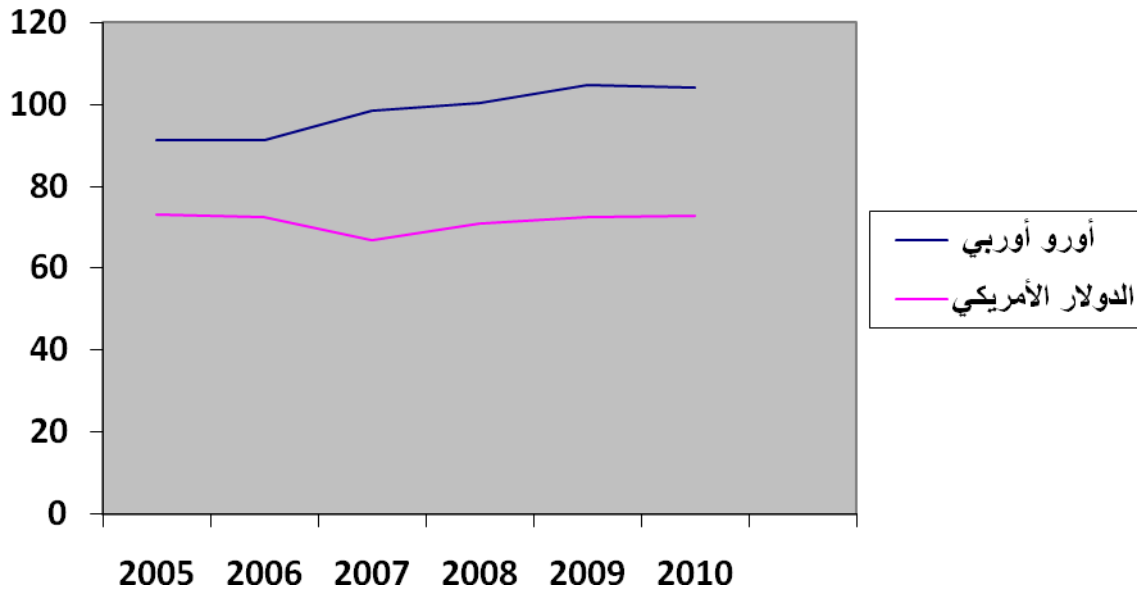
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
أورو أوربي	91.3	91.24	98.34	100.44	104.79	104,2

79,9	72.73	71.20	66.83	72.64	73.36	دولار أمريكي
------	-------	-------	-------	-------	-------	--------------

<http://www.Bank-of-Algeria.Dz>

المصدر : بنك الجزائر على الموقع

الرسم البياني رقم 7 : سعر صرف الدينار الجزائري مقابل واحد أورو أمريكي و الدولار الأمريكي 2010- 2005



<http://www.Bank-of-Algeria.Dz/>

المصدر : بنك الجزائر على الموقع

المبحث الثاني : تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري .

إن معدل الصرف ليس إلا سعر، فهو كباقي الأسعار ويرمز إلى ندرة معينة، إن معدل الصرف

الحقيقي قادر على¹⁴¹ :

- تشجيع نشاطات التصدير وتنويعها.

¹⁴¹. BOUZIDI. A 1992 « comprendre la mutation de l'économie Algérienne » ANEP

- حث المهاجرين على تكوين ادخارا تهم عبر قنوات شكلية، مساهمين بذلك في تحسين نوعية الصادرات والرفع من المداخيل بالعملات الأجنبية.
 - عقلانية مزايا عمليات الاستيراد والاختيارات التقنية والوصول إلى اقتصاد أين يكون استعمال العملات الأجنبية خارج عن احتياطات الصرف.
 - إحداث بطريقة غير مباشرة، أو مباشرة حماية إضافية للمنتجين الوطنيين وبذلك حثهم على الاستثمار عوض الاستيراد. وبذلك إذا تم تحقيق هذه الآثار التحسينية للقدرة على الدفع، يصبح ممكن أيضا تأمين تعويم قوي للعملة المحلية.
- إن مجموع الأسباب التي أدت إلى التفكير في تخفيض العملة الوطنية ما سنذكره الآن.

1. أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري:

- خلال فترة طويلة تميزت قيمة الدينار بأكثر تقييم، خصوصا بالنسبة للإنتاجية جهاز الإنتاج الوطني، وكذا معدل التضخم، مما جعل اليد العاملة والسلع والخدمات المستوردة من الخارج تظهر بأقل تكلفة من اليد العاملة والمنتجات الوطنية، كما مارس آثار سلبية على كمية الصادرات للبلد لأن الأسواق الخارجية كانت تبحث عن ما هو أقل ثمنا.
- التحرير الجزئي للدينار في سنة 1982، ساعد على تشكيل سوق موازية، حيث يباع ويشترى الدينار بمعدلات ضئيلة وبعيدة عن معدلات السوق الرسمية، حيث خدمت هذه السوق الموازية المدفوعات الخاصة باستيراد المواد الاستهلاكية الرخيصة الثمن، وقد عرفت هذه السوق توسعا بعد سنة 1990 عندما قررت السلطات من أجل أهداف مالية وسياسية تطبيق سياسة "أتركه يفعل في مجال الاستيراد"¹⁴².
- المتعاملون في هذه السوق الموازية يعملون فقط على أساس الشعور، حيث يقومون بأعمال المقايضة، أي استغلال فرص الربح السريع وذلك بالاستفادة من الندرة الموجودة بفعل أن السلطات النقدية لا يمكنها تمويل كل الاحتياطات من العملة الأجنبية بالمبلغ وبالنوع المطلوب من العملات الضرورية لتغطية استيراد السلع عن طريق القنوات الشرعية.

¹⁴². BENISSAD .H. 1999 « L'ajustement structurel ». OPU.

- توسع السوق الموازية ساعد على هروب قوي لرؤوس الأموال إلى الخارج، وكذا على أسعار العقارات داخل البلاد.

- تحرير التجارة الخارجية في أبريل 1991، عجز من قدرة البنك المركزي على تمويل كل عمليات الاستيراد التي أصبحت حرة بعد هذا التاريخ، وبذلك إضعاف إنتاجية الجهاز الإنتاجي الوطني.

- تحرير التجارة الخارجية ساعد على ترسيم السوق الموازية للصرف، وبذلك على التحويلات الغير قانونية للأموال، ومنه توسع دائرة المديونية الخارجية الجزائرية¹⁴³.

- بسبب تدهور أسعار البترول خصوصا بعد 1986، سجلت احتياطات الصرف تراجعا كبيرا في معدلاتها.

- ميز الميزان التجاري رصيد سالب بسبب قلة مداخيل الصادرات وارتفاع نسبة الواردات، وكذا تشوه الأسعار¹⁴⁴.

- ارتفاع مستوى المديونية الخارجية فاق قدرتها على التسديد، لأن ميزان رؤوس الأموال هو عبارة، فقط عن عملية اقتراض وتسديد للديون.

- ضعف الإنجاز المالي للاستثمارات وسوء

***الاستثمارات العامة:** في الجزائر تخصص مبالغ ضخمة للاستثمارات الإنتاجية التي تهدف بالدرجة الأولى إلى تحسين المستوى المعيشي للمجتمع الجزائري، وذلك عن طريق زيادة الإنتاج، تدعيم السوق المحلية، كما تخصص مبالغ ضخمة للاستثمارات الإستراتيجية التي في معظم أحيائها تكون غير منتجة مباشرة، ولكنها هامة جدا لإنتاجيتها الأساسية الغير مباشرة: كبناء المستشفيات، الجامعات، دور الشباب، توفير السكن.... هذه المشاريع التي تستند بناء الفرد الاجتماعي المتكامل وتهيئته للقيام بمهنته الاجتماعية والاقتصادية.

ولكن كيف تؤثر الاستثمارات العامة على قيمة الدينار؟ إن هذا التأثير يكمن في اللامبالاة بالتنفيذ لهذه المشاريع وكذلك عدم الكفاءة في الرقابة، والأدهى من كل هذا هو تحويل الأموال وترقيتها، على سبيل المثال فقط وليس للحصر إنما تؤدي في غالب الأحيان إلى تعطيل المشروع عن سيره الطبيعي والمبلغ المخصص لهذا المشروع يكون قد حدد عن طريق

¹⁴³. BOUYACOUB.A 1998 « Entreprise et exportation: quelle dynamique ? CREAD, N°43. Alger

¹⁴⁴. BOUZIDI. A 1992 « comprendre la mutation de l'économie Algérienne » ANEP..

دراسة عميقة ودقيقة، قد أخذت بعين الاعتبار معدل الفائدة للقروض، هذه القروض التي لم يوجد لها خلق مالي في مؤسستنا العمومية.

وهذا التعطيل سيؤثر سلبيا على الاقتصاد الوطني وذلك لأن:

- المبلغ المخصص للمشروع الاستثماري "المعطل" لن يكون له إنجاز مالي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا المبلغ لن يكون له مقابل من PIB في السوق الوطنية.
- إذا افترضنا أن مدة إنجاز المشروع "المدة الطبيعية" هي خمس سنوات وبعد تعطيله لمدة سنة واحدة مثلا فإن مدة إنجازه الحقيقية ستصبح ستة سنوات، ولكن المخطط الوطني يتوقع الحصول على خلق مالي مقداره (X) بعد خمس سنوات، وحتى لو حصلنا على نفس المبلغ (X) بعد الانطلاقة الجديدة للمشروع، فإن نظرية التآبين توضح لنا حقيقة الفرق بين قيمة المقدارين: حيث أن X بعد خمس سنوات ذو قيمة أكبر من X بعد ست سنوات. هذا في حالة التعطيل، أما إذا سارت الأحوال على صيغتها الطبيعية، فإن طبيعة الاستثمارات في الاقتصاد الوطني ضعيفة الفعالية، إذ أن معدل الإنجاز المالي للاستثمارات خلال المدة 67-83 لمجموع الاقتصاد الوطني لم تتعدى 55% بينما تمويل هذه الاستثمارات يعتمد أساسا على الخزينة 3/4 من مجموع الاستثمارات¹⁴⁵.

* **الاستثمارات الخاصة:** بالنسبة للاستثمارات الخاصة، فحدث ولا حرج، إذ أن أصحاب هذه الاستثمارات الخاصة ينصبون أمام أعينهم هدف واحد، ودليل ذلك هو الكيفية التي تسير عليها هذه المشاريع داخل الوطن، وخاصة نوعية هذه المشاريع. وهذا الهدف هو طبعاً تحصيل المزيد من الأموال دون مراعاة أي توازن أو اختلال للاقتصاد الوطني... هذا لا يهمهم، فهم أفراد من المجتمع لا صلة لهم بالدولة وشؤونها، وهم أحرار يصرفون أموالهم الطائلة كيفما شاءوا، وأينما شاءوا، وإن حدث هناك خلل أو اختلال في الاقتصاد الوطني، فلا شك أن هذا نتيجة لضعف الحكومة في أداء وظائفها... هذه هي عقلانيتهم التي يتخذون بها سلوكهم الاقتصادي والاجتماعي وأية عقلانية، فهم يفضلون السهل من أجل النمو (النمو النقدي طبعاً)، ويتفادون كل حساب اقتصادي، أو تخطيط أو أي معالجة اقتصادية ترمي للتنظيم العام، والاستقرار العام، و إلا فكيف نفسر انتشار المحلات الخاصة والتي تعتبر مشاريع نقدية معتبرة القيمة، فإنك لو دخلت إحدى هذه

¹⁴⁵. BOUYACOUB.A 1998 « Entreprise et exportation: quelle dynamique ? CREAD, N°43. Alger.

المحلات ترى تجهيزا فاحرا لسقف وجدران المحل "وهذه التجهيزات غالبا ما يكون مستوردا من خارج الوطن أي مقابل كمية من العملة الأجنبية" ولكنك لو نظرت إلى عرض المحل ستجد حتما مأكولات متنوعة، المهم أنك لن تجد رائحة ل PIB أي الناتج المحلي الإجمالي الذي تبحث السلطات الوطنية والأجنبية في كل الدول أن ترفع من قيمته حتى يتناسب مع كمية النقود المتاحة للتداول حتى يكون هناك استقرار اقتصادي وقوة في قيمة العملة الوطنية.

فإلى أين نذهب بكل هذا؟ إن الكتلة النقدية تفوق بكثير كمية PIB من حيث القيمة هذه الأموال الضخمة التي خصصت لهذه المشاريع بإفراط كبير كانت بقدرتها أن تساهم في رفع PIB لو أنها استعملت في مشاريع أخرى من شأنها أن تعود على الاقتصاد الوطني بالنتائج الموجودة، وهذا ما نسميه هنا سوء توجيه الاستثمارات.

*ضعف الادخار وقوة الاكتناز:

إن للادخار وزن هام من حيث تنشيط الاستثمارات العامة التي تخططها الهيئات العامة لخدمة التنمية المحلية، ولكن الوضع في الاقتصاد الوطني ومن خلال الإحصائيات الرسمية يتبين أن عامل الادخار ضعيف، لأنه يتقابل بصورة أو بأخرى بعامل الاكتناز الذي لم تجد الهيئات الخاصة كيف تبعده عن أنظار الأفراد.

إذ نلمس بوضوح ضعف الادخار في الاقتصاد الوطني لأن ادخار الأفراد لا يلعب دوره مثل ما يلعبه في الاقتصاديات المصنعة أين يمثل هذا الأخير أكثر من 1/2 من الادخار العام.

*التضخم:

إن للتضخم آثارا سلبية على كامل الاقتصاد الوطني ولاسيما على العملة النقدية المستعملة في العمليات اليومية، إن الأفراد يفقدون الثقة بهذه العملة نظرا لضعف قدرتها الشرائية، هذا زيادة على إضعاف دافع الادخار عندهم، مما يترتب عنه ضعف في الموارد المالية المتاحة لتمويل المشاريع الاقتصادية الاستثمارية.¹⁴⁶

ولو تطرقنا إلى ظاهرة التضخم في الجزائر فنجد أن الجزائر كبقية دول العالم الثالث، تتسم بالفجوة الغذائية داخل الوطن إلى جانب أنها تختص في إنتاج وتصدير المواد الأولية، ومن المعروف أن الفجوة الغذائية راجعة إلى الارتفاع المستمر في معدلات النمو الديمغرافي من جهة

¹⁴⁶. BOUYACOUB.A 1998 « Entreprise et exportation: quelle dynamique ? CREAD, N°43. Alger..

وعجز الجهاز الإنتاجي عن تلبية الطلب الكلي من جهة أخرى، المهم هنا هو أن الطلب الكلي أكبر من العرض مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، زيادة إلى ظهور المضاربة.

أما بالنسبة لعملية إنتاج وتصدير المواد الأولية، فإن الخطر هنا هو أن أسعار هذه المواد تتعرض لتقلبات من حين لآخر في الأسواق العالمية ويترتب عن هذا نتيجتين:

- إذا كانت هذه التقلبات بالزيادة، فإن المداخيل النقدية للبلد المصدر تزداد وبالتالي يزيد الإنفاق العام، في حين يبقى الإنتاج المحلي منخفضاً، أي عدم توازن الكتلة النقدية والنتاج المحلي الإجمالي ومنه ارتفاع الأسعار، فالتضخم.

- وإذا كانت هذه التقلبات بالنقصان، فإن ذلك يؤدي إلى نقص أو ضعف المداخيل النقدية للبلد المصدر، أي نقصان في إيرادات الدولة، ومنه فإن لم تستطيع الدولة تخفيض الإنفاق العام، فإن الحل الوحيد لتغطية العجز هو اللجوء إلى الاقتراض المصرفي (إصدار نقود غير مغطاة بزيادة الإنتاج)، وهذا يعني ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي التضخم، وفي بعض الأحيان تلجأ بعض الدول إلى المديونية الخارجية وهذا التوضيح البسيط ينطبق على الجزائر كدولة نامية مصدرة للبترو، وتقاس الفجوة التضخمية عادة باستخدام الأرقام القياسية للأسعار، ولكن هذه الطريقة تستدعي الشمولية، أي تشمل أكبر عدد ممكن من السلع والخدمات ولذلك فهي مستبعدة هنا، هذا إضافة إلى أن هناك عامل آخر وهو التقييد الحكومي (الإداري) للأسعار، دون مستوى الأسعار في الأسواق الموازية (الحقيقية) فهذا يؤدي إلى عدم فعالية هذه الأرقام القياسية.

كل هذه الأسباب والإحصائيات المقدمة، ألزمت على الجزائر الشروع في عملية تخفيض الدينار وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

2. أهداف تخفيض قيمة الدينار:

إن عملية تخفيض الدينار التي تمت في سنة 1994، بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والتي كانت من وراءها إعادة الجدولة من ديونها الخارجية، وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، هذا الأخير الذي من أهم بنوده هو التعويم الكلي للعملة الوطنية خصوصاً بالنسبة للمعاملات التجارية للجزائر مع باقي العالم، والتخفيض الكلي للعملة الوطنية، وكان يرجى من هذا التخفيض تحقيق الأهداف الآتية:

- تنخفض العملة بهدف تأسيس التوازن المالي الخارجي للبلد، حيث تجعل الصادرات أكثر تنافسا وتقلل من عملية الاستيراد، فيجب على البلد أن يحتوي على مواد قابلة للتصدير خارج قطاع المحروقات وأن تكون الإنتاجية الوطنية كافية من هذه المواد لتغطية حاجيات الوطن الداخلية أولا وذات جودة عالية كي تتمكن من التصدير¹⁴⁷.
- بتخفيض قيمة العملة الوطنية تصبح المواد المستوردة أكثر غلاء بالنسبة للمصنعة محليا، وبهذا عملية التخفيض تساعد على توجيه المستهلك المحلي نحو منتج بلاده، ولما لا المستهلك الأجنبي.
- بنقص عمليات الاستيراد وارتفاع عمليات الصادرات يعود الميزان التجاري إلى توازنه.
- عن طريق عملية التخفيض يزيد رصيد البلد من العملات الأجنبية لكثرة الصادرات، إذ بالرجوع إلى هيكلية التجارة الخارجية الجزائرية، عملية التخفيض لقيمة العملة الوطنية لن تكون بدون آثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

3. آثار تخفيض قيمة الدينار الجزائري :

إن المحاولات الكثيرة لتخفيض سعر الصرف للدينار الجزائري، هذا السعر الذي ندفعه مقابل الحصول على عملة أجنبية، إذ له عدة خصوصيات مقارنة بتلك الأسعار والخدمات، فهو يرمز إلى قدرة استيراد البلد، أو قدرة التحويل إلى العملات الأجنبية لتكاليف الإنتاج المدفوعة بالدينار، ثم إنتاجية آلة الإنتاج الجزائري بالنسبة لإنتاجية الاقتصاد البلد المستورد للعملة التي هي محل التبادل، وفي الأخير نمط سير تطور الأسعار الداخلية الجزائرية مقارنة بالأسعار الداخلية للبلد الآخر.

إن تغير قيمة الدينار تمارس آثارا على مستوى الأسعار الداخلية، سواء إذا كانت المنتوجات مستوردة، وكذلك أسعار المنتوجات المصنعة محليا التي لا تحتوي أو تحتوي على مواد مستوردة، بالإضافة إلى تأثيره على الوضعية المالية وقدرة التصدير والدفع إلى الاستيراد أو التصدير، للأفراد أو المؤسسات العمومية.

¹⁴⁷. DEBDOUB.Y. 2000 « Les nouveaux mécanismes économiques en Algérie » OPU Alger

كذلك التغير في حصة العملة الوطنية لا ينخفض بانخفاض عدد الدينارات الضرورية من أجل شراء عملة أجنبية، في حالة أكثر تقييم لعملتنا أو الرفع من هذا العدد في حالة التخفيض¹⁴⁸.

في حالة السلطات الوطنية تقرر تعديل معدل الصرف للدينار تأخذ بعين الاعتبار قرار تغيير أسعار كل السلع والخدمات المتداولة في البلد، بما في ذلك تكاليف الاقتراض وتغير العلاقة بين الأسعار المحلية الوطنية والأسعار في البلد الأجنبي المعني بوضع عملته.

كذلك تغير سعر الصرف العملة الوطنية، يؤثر مباشرة أو غير مباشرة على مستوى عائدات وسلوك المستهلكين، كما على تقدم وازدهار المنتجين أو على إفلاسهم لا أحد من الأعوان الاقتصادية داخل التراب الوطني لا يمكن أن تمسه هذه الآثار، سواء بالإيجاب أو بالسلب، في حالة تغير حصة الدينار بالنسبة للعملات الأجنبية.

يظهر جليا أن تغير معدل الصرف للعملة الوطنية لا يمكن أن يكون قرار مأخوذ من طرف الحكومة بدون أن توضح مسبقا الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تريدها من خلال هذا التغيير، وبدون أن تعمل جرد كامل للعواقب الإيجابية والسلبية لهذا القرار.

خلال السنوات السابقة، دور سعر الصرف الدينار كمنظم ضروري للاقتصاد الجزائري كان مجهولا من طرف المسؤولين لتسيير الاقتصاد، يستعمل في غير وقته وبتسيير سيء، حيث عملية تقييم الدينار تعود إلى الإدارة وليس إلى العوامل الاقتصادية.

بالفعل بين 1971 و 1980 بسبب الاختلالات المسجلة في ميزان المدفوعات، السلطات النقدية الجزائرية لم يستطع التحكم بالضرورة بتحديد معدل الصرف للعملة بالمستوى الذي يمكن أن يسمح لها بالوصول إلى التوازن الخارجي الكلي حيث انتقل سعر الدينار بالنسبة للدولار من 4.95 دج إلى 3.84 دج بين 1971 و 1980.

فالاختلالات السياسية والاقتصادية العالمية لسنوات 1988 التي مست بالضرورة البلدان ذات الاقتصاد الإداري، كان لها آثار مباشرة على الاقتصاد الجزائري وأعطت ولادة الندرة الاقتصادية بسبب طريقة التسيير المتعة من طرف الجزائر.

¹⁴⁸ . BENACHENHOU. M. 1987 « Inflation, Dévaluation, Marginalisation ». Dar el Cherifa.

كذلك، هذه الندرة تفسر بظهور قوانين جديدة ذات صفة قانونية و/ أو اقتصادية، من بين ما سنذكر الآن:

- قانون النقد والقرض.
 - قانون استقلالية المؤسسات.
 - قانون الأسعار.
 - قانون 1986 حول البنوك ودفاتر التصحيح.
- وكانت الأهداف المبتغاة من هذه النصوص مايلي:
- استقلالية تسيير المؤسسات العمومية بتوطين منظم لتقواعد السوق.
 - استقلالية البنك المركزي بالنسبة للخزينة حيث دوره هو مراقبة الصرف، مراقبة البنوك الأولية، ومتابعة التوازنات المالية الخارجية.
 - إعادة تأسيس المؤسسات الخاصة.
 - إقصاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية.
 - تحقيق هذه الأهداف أدى إلى تغيرات على مستوى سياسة الصرف.
 - تعويم جزئي¹⁴⁹ للدينار أعلن عنه في 1991 حول قاعدة توطين إجباري لمدة ثلاث سنوات ابتداء من 1991.
 - المؤسسات الخاصة يمكن لها بواسطة غرفة التجارة الدخول في سوق الصرف الرسمية.
 - الأشخاص الماديين أو المعنويين المقيمين بالجزائر لهم الحق في فتح حسابات إيداع بالعملة الأجنبية لدى البنوك التجارية.
 - إن الجزائر وصلت خلال زمن طويل إلى سياسة عجز ميزانية ممول بفضة كبيرة من خلق النقود والادخار الخاص المجمع، بكلفة شبه معدومة من طرف الهيئات المالية المتعلقة بالخزينة الحسابات الخاصة للخزينة وقطاع التأمينات.
- هذا العجز تراكم خلال سنوات وخلق وضعية فائض في سيولة الاقتصاد بسبب عدم القدرة الشبه الكلية للمؤسسات الوطنية التي استفادت من تمويلات الدولة على تسديد ديونها، حيث أنها لا تقدم أي منتوجية للجهاز الإنتاجي.

¹⁴⁹ J.O.N°39, 1991

إن عملية تحديد معدل الصرف بدون الأخذ بعين الاعتبار المعطيات التي أثرت مباشرة عليه، أظهرت الآثار السلبية لفائض السيولة هذا الأخير الذي خلق فجوات تضخمية كبيرة وهذا عندما وجب تخفيض الدينار، فقمنا فقط إما بإعادة تقييم الدينار، إما باستقرار قيمته تحرير التجارة الخارجية مع حرية الأسعار الداخلية وبذلك تدرج القدرة الشرائية الداخلية للدينار. إن وضعية السيولة الزائدة لا تعالج فقط بتخفيض مصاريف الميزانية وتخفيض الخلق المباشر أو الغير مباشر للنقود، لكن بإعادة النمو وهذا بتحسين الإنتاجية لوسائل الإنتاج.

إن التراجع الكلي لسوق البترول في 1986 و الاختلالات السياسية للبلاد أدت إلى ركود حقيقي خارجي للتطور الاقتصادي، كذلك لازمة عميقة اجتماعية وسياسية في الجزائر والتي رافقتها مظاهرات 5 أكتوبر 1988، قد جعلت الميزان التجاري يسجل عجزا هاما في سنة 1986 بعدما كان في التحسن سنة 1978، وبذلك يسجل ندرة دائمة يعيشها الاقتصاد الجزائري.

فيما يخص ميزان الحسابات هو الآخر خلال سنوات الثمانينات، الحساب التجاري سجل عجز مستمر، مرتبط كثيرا ببعض الاختلالات التي تميز عملياته وهي:

- الارتباط القوي للصادرات بقطاع المحروقات الناجم عن سياسة معاكسة لتنوع المداخل الخارجية.
- نقص مداخل الخدمات كالسياحة رغم الاستثمارات المعتبرة المقامة في هذا القطاع من طرف الدولة نفسها.
- ضعف عائدات المهاجرين.
- التضخم المحسوس لمعدلات الفائدة المدفوعة لتسديد المديونية الخارجية¹⁵⁰.

إن الرصيد السلبي للعمليات الجارية كان ممول من الخارج عن طريق الاستدانة، ومن جهة أخرى بسحب من احتياطات الصرف المجمع من خلال سنوات ذات فائض مالي. مرة أخرى، حول أثر أزمة 1986 على ميزان الحسابات، فقد سجل ضغوطات كبيرة وانخفاض كبير في احتياطات الصرف، وكذا ارتفاع معدلات الفائدة وظهور للتحرك رؤوس أموال ذات تواريخ استحقاق أقل من ثلاث سنوات تزيد عن خدمة المديونية.

¹⁵⁰ . BENISSAD .H. 1999 « L'ajustement structurel ». OPU.

هو ظاهر أن ميزان رؤوس الأموال للجزائر عبارة عن عمليات اقتراض وتسديد للديون، بعكس الانفتاح على الاستثمارات المباشرة الأجنبية، كما تبينه مكونات ميزان رؤوس الأموال. خلال سنوات الثمانينات عندما وجدت الجزائر نفسها أمام مديونية إضافية بسبب تمويل خدمة الديون السابقة، أظهر ميزانها للحسابات عجز مهم وعوض هذا بسحب من احتياط الصرف للبلاد وهذا ما يؤكد الجدول التالي:

الجدول رقم 8: احتياط الصرف بالملايين الدولارات [1989-1980]

1989	1988	1985	1980	1970	
840	900	2513	3546	101	الأصول بالعملات الأجنبية
		138	97	14	حقوق السحب الخاصة
		268	130	33	وضعية الاحتياط في ص ن د
2052	2297	1825	1825	767	الذهب

المصدر: Hocine Ben Issad « la reforme économique en Algérie » OPU

للأسف، كان يجب ليس فقط أن أسعار المحروقات تنخفض، لكن كذلك العواقب الاقتصادية والاجتماعية لهذا التدهور عجلت بظهور أزمة سياسية خطيرة من أجل أن يكون سعر صرف الدينار ينحدر تدريجياً، ثم إجمالاً ووراء الستار.

كالعادة، نعود إلى لغة الكلام للتسعير عن خطورة الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد، فالاجتماع الذي انعقد في سبتمبر 1989، وجوان 1991، وضع ملاحظات في اختيار الكلمات الموجهة لتغطية التغيرات وعدم الاستقرار في كل التوجهات السياسية الاقتصادية المجهولة للتكامل والتنفيذ، حيث أعضاء اللجنة المجتمعة، أرادوا الاستغناء عن كلمة "التخفيض" بالكلام أولاً عن "تدهور الدينار" ثم عن تصحيح قيمة الدينار في السوق كما رفضوا كذلك كلمة "إعادة الجدولة" بتفضيل ألفاظ أخرى كإعادة التمويل¹⁵¹.

خلال المفاوضات السرية مع FMI بين جوان وأكتوبر 1990، حول برنامج إعادة الجدولة والتصحيح، المسؤولين الاقتصاديون والنقديون قرروا تخفيض معدل الصرف الرسمي للدينار حول معدل صرف موازي الذي كان 25 دج/\$ نهاية سبتمبر 1990.

¹ . BALI. H.1993. « Inflation et mal développement en Algérie ». OPU

² . BENACHENHOU. M. 1987 « Inflation, Dévaluation, Marginalisation ». Dar el Cherifa

لقد كانت فكرة التخفيض للدينار بمثابة فكرة مرفوضة مطلقا وهذا منذ زمن بعيد لكن الواقع فرض هذا التخفيض.

- عند عملية الاستيراد، ستظهر الأسعار المحلية في ارتفاع حتما، وبهذا ستؤثر مباشرة على الأفراد عبر السلع الغذائية، وغير مباشرة على سلع التجهيز وبذلك تكون الاجتماعية أكثر ثقلا.
- إن عملية التخفيض لن يكون لها أي أثر على نوعية المداخيل من العملات الأجنبية وهذا راجع لتكوين مكونات الصادرات بـ98% من المحروقات والتي تقيم بالدولار الأمريكي، أما السلع الأخرى في مجموع الصادرات لا تمثل أي قيمة هامشية وعرضها يبقى غير من¹⁵².
- بتخفيض العملة، ترتفع أسعار الواردات للمواد الأولية والتجهيزات التي تزيد في خطورة عجز المؤسسات المحلية، وحد من عملية الاستثمار، أهم مصدر للتطور¹⁵³.
- غلاء أسعار الواردات يؤثر مباشرة على المستوى العام للأسعار بمعدل تضخم مرتفع جدا (30% كمتوسط منذ عام 1994).
- عملية التخفيض تظهر عجز في الميزان التجاري بسبب هيكل الصادرات الوطنية.
- ارتفاع معدل التضخم.
- تطور عملية تخفيض قيمة الدينار الرسمي يجعل قيمته في السوق الرسمية تزيد تدهورا، وبذلك يفقد الثقة في قيمته وتزداد عملية المضاربة.
- إن عملية التخفيض جاءت كحل وحيد لكل مساوئ مؤيدي الاقتصاد النزيه والدائم، فهو كحل لجلب الثروات والأموال الكثيرة، ولكن نتيجته هو الإعفاء النهائي للاقتصاد الوطني وزيادة المديونية الخارجية. فهذا الحل مأخوذ بجرعات قوية يصبح سما قاتلا بالخصوص إذا طبق بجرعات بدون الأخذ بعين الاعتبار الحالة الجسمية للمريض وخصوصيات هذا المرض وهذا ما يحصل مع الجزائر.
- التخفيض يفترض أنه مفيد للاقتصاد، بالفعل فهي تقوم بالرفع الأوتوماتيكي لأسعار المواد المستوردة، ونمو الأرباح الاسمية التي يسحبها المصدرون من مداخيلهم، حيث تتم

¹⁵³. GUERROUMI. D. 2003 « Ajustement et développement en Maghreb en Afrique subsaharienne, et en Europe de l'Est », imprimerie DEDICO

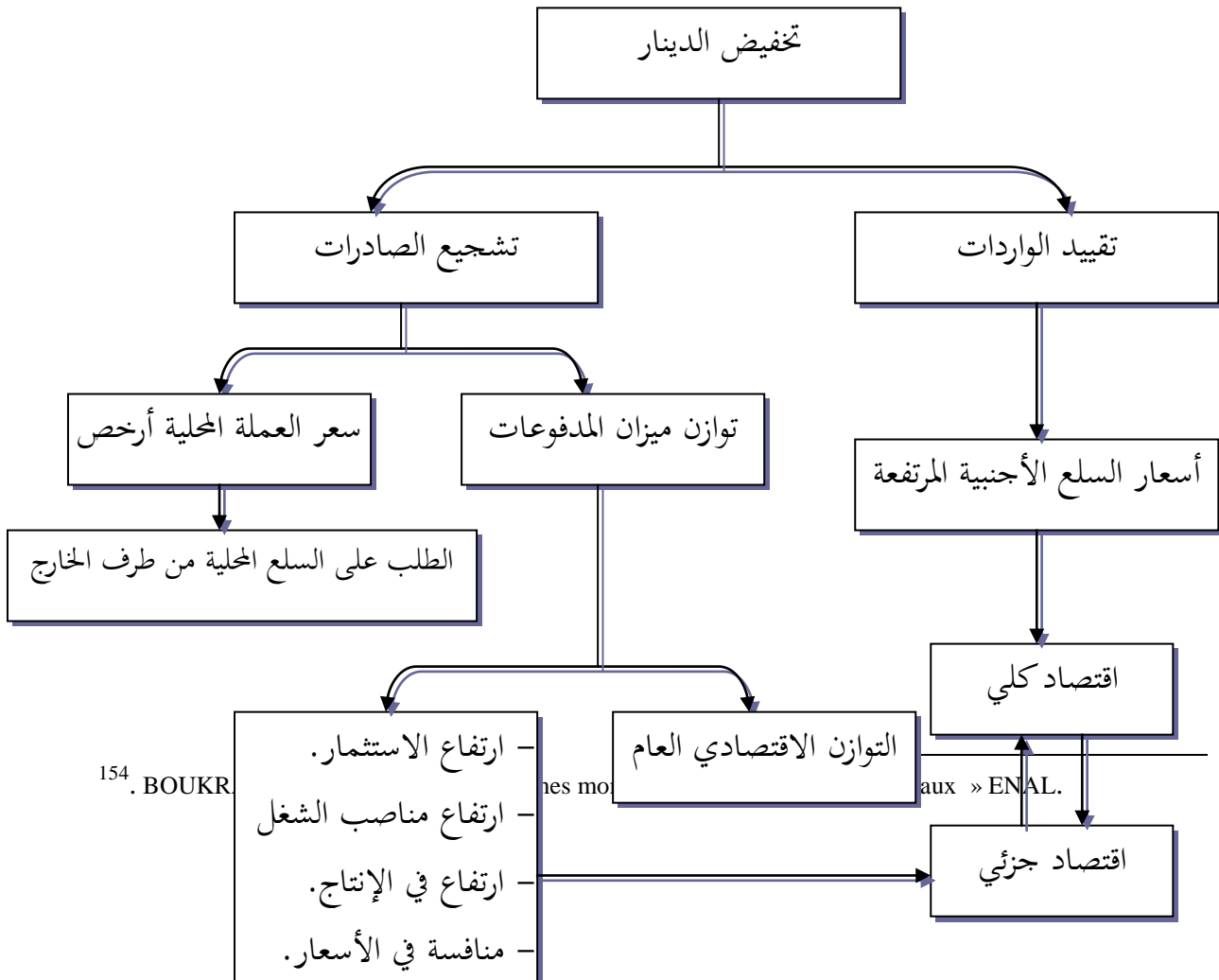
الزيادة في مبالغ الضرائب المباشرة والغير مباشرة من طرف الدولة وينجم عن ذلك سهولة التوازن لحسابات الميزان الجاري للحكومة، وبذلك تصبح هذه الأخيرة ليست بحاجة للرجوع إلى الإصدار النقدي أو الافتراض لدفع مصاريفها.

لكن للأسف الجزائر نتائج التخفيض المقترحة لها هي في تناقص مع الأسباب السلبية لتخفيض ديون المؤسسات العمومية والأصول الغير منافسة للبنوك، فهي تعمل على تسديد ديون خلفها آخرون وذلك بالأرباح التي تحصل عليها إذا انتقلت ديون المؤسسات العمومية بسبب التخفيض من 25 مليار دج إلى 400 مليار دج في غضون سنة واحدة.

مرة أخرى، تخفيض الدينار الوطني لوحده فقط، لا يمكن أن يحل كل مشاكل الاقتصاد، بالفعل تخفيض العملة لا يمكن أن يحسن رصيد الميزان التجاري إذا لم يتحقق شرط MARSHALL- LERNER¹⁵⁴.

في النهاية يمكن تخفيض باستمرار العملة بعد إعادة التوازن المالي الخارجي للبلد قبل أن يقع في خطر اقتصاد وطني محطم، في هذه الوضعية فقط مقاييس الملائمة للنمو يمكن أن تكسر الدور السيئ للتخفيض.

نحاول الآن أن نقدم شكلا مبسطا لعملية التخفيض للدينار الجزائري:



المبحث الثالث: تأثيرات سعر الصرف على الاقتصاد الجزائري

شهدت الجزائر في نهاية الثمانينات تحولات جذرية في مسارها الاقتصادي فبعد التخلي عن النظام الاشتراكي و التحول إلى اقتصاد السوق، عمدت الجزائر إلى القيام بإصلاحات شاملة لمعظم القطاعات و بالأخص قطاع التجارة الخارجية و إصلاح النظام البنكي و نظام الصرف. إن تحسين وضعية ميزان المدفوعات مرتبط بازدهار قطاع الصادرات, الأمر الذي أجبر الدولة على إعادة تقييم العملة حسب المفهوم الاقتصادي, بالقيام بعدة تخفيضات لقيمة العملة المحلية حتى تتمكن المنتجات الجزائرية من منافسة المنتجات العالمية و التحكم في مؤشرات الأسعار.

إن معرفة نتيجة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر يضعنا أمام البحث عن مجمل الآثار الاقتصادية جراء القيام بعملية التخفيض و بالأخص على ميزان المدفوعات و مستوى الأسعار الداخلية و على المؤسسة الجزائرية.

1. تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات:

اعتمدت الجزائر على الموارد البترولية بنسبة كبيرة من حجم إيراداتها مما خلق عدة صعوبات في إدارة سعر الصرف كما أدى ضعف الاحتياطيات من العملات الأجنبية إلى آثار سلبية على الاقتصاد الوطني و قد تميز اقتصاد الجزائر بما يلي :

- ركود في النمو .

- انخفاض الدخل الفردي

- مستوى تضخم مرتفع

إلى غاية سنة 1985 تمكنت الجزائر بفضل ارتفاع أسعار المحروقات من تمويل الاستيعاب المحلي المرتفع ، إلا أن الهبوط المفاجئ لأسعار النفط سنة 1986 بين الاختلالات الاقتصادية الكلية و جوانب الضعف في اقتصاد الدولة فقد انخفضت قيمة صادرات النفط بمقدار النصف بين عامي 1985-1986 و انخفضت الإيرادات الكلية للصادرات بنسبة 38 % و بالرغم من قيام السلطات برفع معدلات الاقتراض فقد تحتم عليها فرض قيود على الواردات فانخفضت قيمة

الواردات بنسبة 43 % بين عامي 1985-1986 و ظهرت حوافز قوية لظهور سوق موازية للنقد الأجنبي .¹⁵⁵

رغم انتعاش أسعار النفط تدريجيا سنة 1990 إلا أنها بدأت في الانخفاض مرة أخرى سنة 1991 وقد اتسم ميزان المدفوعات الجزائري خلال تلك الفترة بنقص كبير في الاحتياطات وزيادة الاقتراض فارتفع رصيد الدين الخارجي من 18.4 مليار دولار سنة 1985 إلى 26.5 مليار دولار سنة 1993 و بدأت آجال الاستحقاق تتجه نحو المدى القصير و ارتفعت نسبة خدمة الدين من 35 % سنة 1985 إلى 82 % سنة 1993 من حجم الصادرات كما ظهرت أزمة حادة في النقد الأجنبي مع نهاية سنة 1993 حيث انخفضت الاحتياطات إلى اقل من 1.5 مليار دولار أي ما يعادل شهر من الواردات.

في أبريل 1994 تم عقد اتفاقية مع صندوق النقد الدولي تنص على إعداد برنامج شامل لإعادة جدولة الديون و تم الاتفاق على ثلاثة سنوات في إطار تسهيل الصندوق في ماي 1995 و صاحب هذا الاتفاق الحصول على قرض لتسهيل التمويل التعويضي و الطارئ كما تم الاتفاق على إعادة جدولة الديون التجارية مع نادي لندن في ماي 1996 .

المهدف من برنامج الإصلاح المتعلق بالقطاع الخارجي هو تخفيض خدمة الدين و تحسين وضعية ميزان المدفوعات و كانت الأداة الأساسية تتمثل في تخفيض قيمة الدينار و التحول من نظام ربط الدينار بسلة من العملات إلى نظام التعويم الموجه ، و اتبعت الجزائر عدة سياسات اقتصادية نوجزها فيما يلي:

- تحرير الأسعار و نظام الصرف و التجارة الخارجية بشكل يسمح بتقارب الأسعار المحلية مع الأسعار العالمية .

- إتباع سياسات مالية مشددة و القيام بإصلاحات هيكلية لإنشاء آليات السوق و تحقيق استجابة العرض .

ارتفعت إيرادات الصادرات المحروقات جراء ارتفاع سعر النفط كما حدث تقلص في الواردات بعد إشباع الطلب عليها و تحديد المخزون ، و انتقلت وضعية الحساب الجاري من العجز بنسبة 5.3 % سنة 1995 إلى فائض بنسبة 2.7 % سنة 1996 ثم 7.3 % سنة 1997 و ارتفعت

¹⁵⁵ لعراية مولود عبد الحق بو عتروس 1998 تقرير: الآثار الاقتصادية لتخفيض قيمة العملة في الاقتصاديات النامية . حالة الجزائر. جامعة منتوري. قسنطينة،

الاحتياطات من العملات الأجنبية إلى 4.2 مليار دولار سنة 1996 ثم إلى 8 مليار دولار سنة 1997، خلال هذه الفترة نجحت الجزائر في إعادة الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي و القيام بإصلاحات هيكلية نتج عنها الحد من نسبة التضخم و العودة إلى تحقيق النمو الاقتصادي. خلال سنة 1998-1999 أدى انخفاض أسعار النفط إلى تدهور ميزان المدفوعات و ظهور عجز في حساب رأس المال مما نتج عنه تضيق مجال الاستدانة الخارجية و فقدان الاحتياط الدولي و زيادة الضغط على الدينار ، الأمر الذي دفع السلطات النقدية إلى الحفاظ على سعر فائدة مرتفع مع عدم التدخل عند انخفاض الدينار ، خلال سنة 2000 حدث تحسن في أسعار النفط مما أدى إلى تحسن ميزان المدفوعات مع حدوث تقلبات صغيرة في سعر الصرف و بلغت احتياطات الصرف 12 مليار دولار سنة 2000¹⁵⁶ ثم ارتفعت إلى 23.1 مليار دولار سنة 2002 و قدر مع بداية 2004 ب 33 مليار دولار، كما انخفضت المديونية الخارجية ولتصل إلى 22.4 مليار دولار سنة 2001 لترتفع إلى حوالي 22.8 مليار دولار سنة 2003.¹⁵⁷

إن تحسن أسعار النفط مع توفر مناخ سياسي ملائم سمح للجزائر التقليل من التبعية الخارجية بإجراء تحفيزات للنهوض بالقطاع الخاص و تطوير القطاع الحقيقي و تحرير الاقتصاد و إرساء قوانين السوق ، كما أن الرقابة على حركة رؤوس الأموال إلى الداخل تمكن الدولة من إتباع سياسة نقدية مستقلة في حالة سعر الصرف المستقر حيث يعتبر سعر الصرف عامل رئيسي تؤثر تقلباته على أسعار السلع المتداولة في السوق العالمي حيث أن السلع المستوردة تستخدم كمدخلات في المنتجات المحلية.

فتخفيض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة و بالتالي ارتفاع مؤشر الأسعار وزيادة تكلفة الإنتاج، فالتحسن في سعر الصرف يؤدي إلى نقص الطلب على السلع المحلية لان المستهلك يمكنه اللجوء إلى بدائل أجنبية اقل تكلفة و انخفاض الطلب عليها يؤدي إلى انخفاض الأسعار .

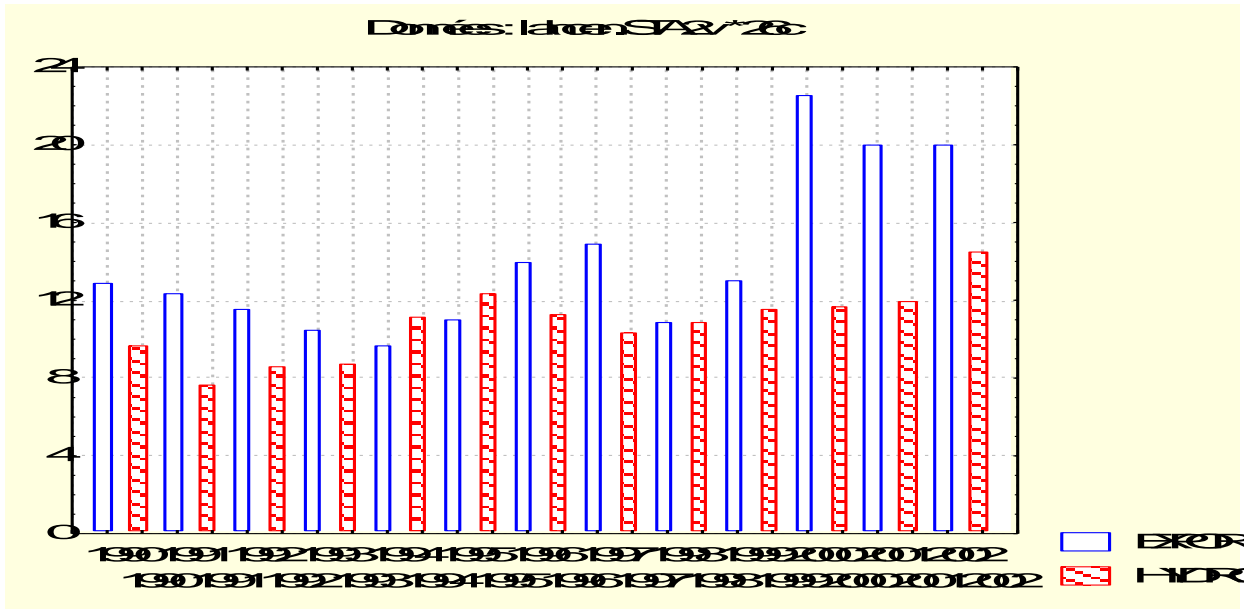
يعتبر تخفيض الدينار شرط أساسي و ضروري لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات عن طريق تنشيط الصادرات و تخفيض الواردات ، الأمر الذي يؤدي إلى اختفاء العجز عن طريق :
- زيادة إيرادات الصادرات مقومة بالعملة المحلية.

¹⁵⁶. La situation économique et financière a fin 2001 en Algérie ministère des finances

Banque d'Algérie: Rapport 2004 évolution économique et monétaire en Algérie, 2003 .¹⁵⁷

- ارتفاع أسعار الإنتاج الزراعي مما يؤدي إلى تشجيع هذا القطاع و التنوع في منتجاته في إطار تنوع الصادرات.
- إنتاج المنتجات التي تعوض الواردات، و خاصة المنتجات الغذائية الأساسية و المواد الأولية الصناعية.
- استرجاع الثقة في العملة المحلية بعد الوصول إلى استقرار قيمتها.
- تحسين آفاق النمو الاقتصادي و وضعية المدفوعات الخارجية

الشكل 1: التدفقات التجارية الخارجية للجزائر الصادرات و الواردات



المصدر: وزارة المالية و التجارة و الديوان الوطني للإحصاء

2. مشاكل التصدير في الجزائر

إن المرحلة الطويلة التي ميزت قطاع التصدير في الجزائر و تسجيل نتائج ضعيفة بهذا القطاع، جعلتنا نتناول مشاكل التصدير في الجزائر و المتمثلة في:¹⁵⁸

1.2 المشاكل على المستوى الجزئي:

إن غياب سياسة محددة الأهداف و واضحة من طرف كل الدوائر و المستويات و عدم توافر نظام المعلومات يتضمن كافة البيانات و الإحصائيات المرتبطة بالعمليات الإنتاجية و موقع السلعة في السوق ، و عدم الأخذ بنظام الجودة في مجال تحديد و تصميم المنتجات نتج عنه ضعف في الهياكل التنظيمية و عدم استجابتها للتغيرات الحاصلة في مجالات التصدير و بالأخص مجال التكنولوجيا و الإعلام و الاتصال ، مما أدى إلى نقص الكفاءات داخل المؤسسة و غياب فرص الإبداع و الابتكار .

2.2 المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي :

- غياب إستراتيجية واضحة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين و ميلهم نحو ممارسة عمليات الاستيراد، كما انه هناك عدم توافق للمنتجات الوطنية الموجهة نحو التصدير مع المعايير الدولية للجودة ، و كذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب تدهور العملة الوطنية.
- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين .

3.2 المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسسي و التشريعي :

- التشابك و التداخل في المهام و الهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات، و غياب التنسيق و التضارب في الأرقام المقدمة ، مما أدى إلى صعوبة تحقيق الأهداف.
- سوء استخدام و توجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ارتفاع تكاليف النقل الدولي، مما ترتب عنه ارتفاع تكاليف التسويق و بالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير.

¹⁵⁸ . يوسف بومدين 2001 " تأهيل النجحات التصديرية في إطار تسيير الجودة الشاملة، دراسة حالة المعمل الجزائري

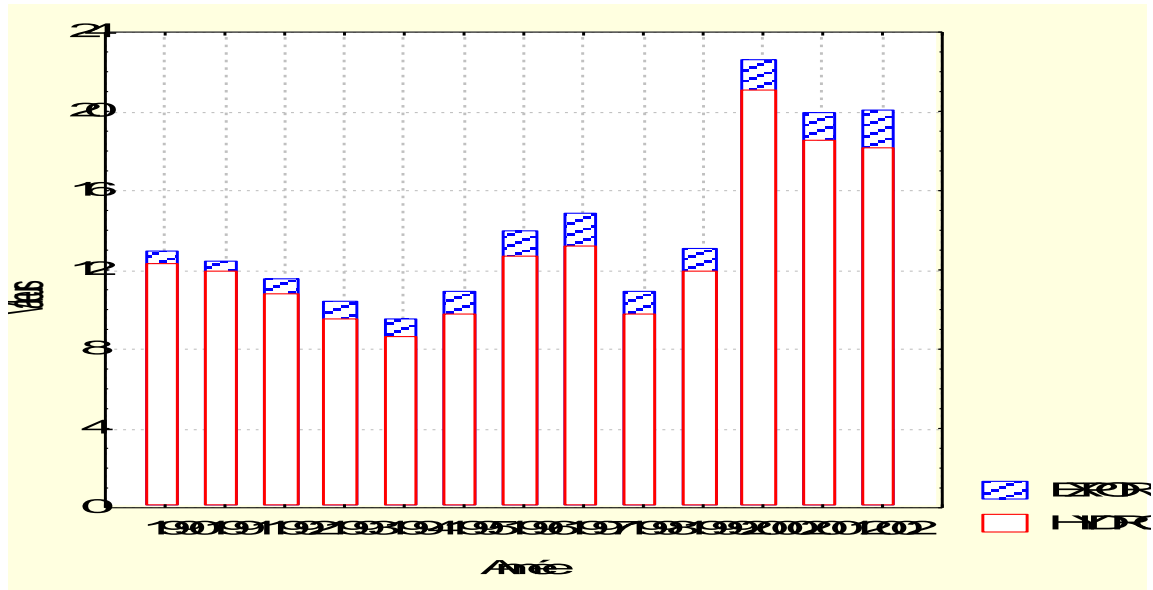
الجديد" رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير . جامعة الجزائر

- عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي ، حيث أصبح من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري هي الحصول على المعلومات بين الأسواق الخارجية و هذا لنقص خبرته بالدراسات التسويقية .

إن نجاح سياسة تشجيع الصادرات في الجزائر تقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية عن طريق خلق تنافس بين المؤسسات داخل البلد ، وإقامة تحالفات بين المؤسسات، فالجزائر تمتلك ميزة نسبية في قطاعات هامة كالزراعة ، الصناعة التقليدية ، الصناعات الاستخراجية و السياحة يجب استغلالها أحسن استغلال .

رغم الجهود المبذولة لتفعيل المؤسسة الجزائرية في قطاع التصدير، إلا أن النتائج بقيت دون المستوى المطلوب ، وقد أصبح أمرا ضروريا تحسين قطاع التصدير خاصة مع اتفاقيات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة و إنشاء منطقة تبادل الحر الأورو متوسطة.

الشكل 2 : نسبة المحروقات بالنسبة للصادرات الجزائرية [1990-2002]



المصدر: وزارة المالية والتجارة والديوان الوطني للإحصاء

3. تأثير سعر الصرف على معدل التضخم :

يعتبر التضخم نتيجة حتمية لتخفيض الدينار ، والذي ينتج عن ارتفاع المتزايد في أسعار المواد الأساسية وخصوصا المستوردة ، كما ينتج عن ارتفاع التكاليف العمومية و التوزيع الغير منظم للأجور مقابل الإنتاج .

إذا تطرقنا لدراسة ظاهرة التضخم في الجزائر ، نجد أنها كبقية الدول النامية تتسم بالفجوة الغذائية داخل الوطن و الناتجة عن الارتفاع المستمر في النمو الديمغرافي من جهة ، و من جهة أخرى عجز الجهاز الإنتاجي عن تلبية الطلب الكلي ، فإذا كان الطلب الكلي أكبر من العرض فحتما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار .

فيما يخص عملية إنتاج و تصدير المواد الأولية فان الخطر الناتج هو تعرض أسعار هذه المواد للتقلبات من حين لآخر في الأسواق العالمية و يترتب عن هذا نتيجتين:

- إذا ارتفعت أسعار هذه المواد فان المداخيل النقدية للبلد سوف تزداد مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام في حين يبقى الإنتاج المحلي منخفضا ، أي عدم توازن الكتلة النقدية مع الناتج المحلي الإجمالي و الذي ينتج عنه ارتفاع الأسعار .

- إذا انخفضت أسعار هذه المواد ، فان المداخيل النقدية للبلد تنقص ، و عليه تلجأ الدولة إلى تخفيض الإنفاق العام و اللجوء إلى الاقتراض المصرفي مما ينتج عنه ارتفاع المستوى العام للأسعار.

عندما بدأت الجزائر في القيام بتحرير الأسعار كان معدل التضخم يبلغ حوالي 9 % ، وفي أوائل التسعينات قادت عمليات تخفيض العملة إلى تزايد معدلات التضخم ، نتيجة زيادة تكلفة الواردات و تكلفة خدمة الديون الخارجية¹⁵⁹، و قد تم تمويل هذه الاختلالات عن طريق إصدار النقود، ومع نهاية سنة 1992 بلغ معدل التضخم حوالي 28 % ، كما أن تخفيض قيمة العملة مرة أخرى سنة 1994 أدى إلى ارتفاع معدل التضخم ليصل إلى 39 % مع نهاية 1994، و قد اتبعت الجزائر بعد ذلك سياسة مالية تقييدية أدت إلى انخفاض معدل التضخم ليصل إلى 15 % سنة 1996 ثم إلى 6 % في نهاية مارس 1997 ، ثم بلغ حوالي 0.52 % سنة 2000 .

4. تأثير سعر الصرف على المؤسسة الجزائرية

تكبدت المؤسسات الجزائرية نتيجة التخفيضات الكبيرة للعملة خسائر صرف كبيرة ، و قد تعهدت الوزارة للمتعاملين الخواص الذين يمثلون أغلبية قطاع العمل بتسهيل العراقيل التي تواجه نشاطهم وبتدعيم يقدر بـ40 مليار دينار لخسائر الصرف من أجل إعادة التأهيل و التمويل لهذه

¹⁵⁹. BENACHENHOU. M. 1987 « Inflation, Dévaluation, Marginalisation ». Dar el Cherifa.

المؤسسات.

إن سياسة الصرف التي اتبعتها الجزائر في بداية التسعينات المتمثلة في تخفيض قيمة العملة الوطنية أثرت بصفة كبيرة على ربحية المؤسسة و يمكن إرجاع هذه الخسائر إلى الأسباب التالية:

1. المؤسسة ذات النشاط التجاري: بصفة عامة أخطار الصرف كانت نتيجة مايلي

- عدم توفر التقنيات الخارجية للتغطية ضد مخاطر الصرف
- ضعف جانب التسيير في المؤسسة و عدم الدراية بطرق التغطية الداخلية
- انتهاج الجزائر عدة تخفيضات للعملة كما أن الدينار كان شديد التقلب
- طول فترة العقود و ضعف النظام البنكي خاصة في مجال تقنيات التجارة الخارجية

2. المؤسسة ذات النشاط الصناعي: كانت الخسائر ناتجة عن:

- غياب طرق التغطية الخارجية
- إعادة تقييم التجهيزات المستوردة و عملية الاهتلاك: المؤسسة عند استيرادها لآلات الإنتاج تقوم بتقويمها بالعملة المحلية و تقوم كل سنة باقتطاع الاهتلاك حسب المدة حياة الآلة، حيث أنها تسترجع قيمة الآلة مع نهاية مدة حياتها و القيام بتجديدها، لكن الانخفاض الكبير في العملة المحلية يضع هذه المؤسسات أمام مشكلة عدم كفاية المبالغ المهتلكة لتجديد الآلة، و قد تم انتهاج سياسة جديدة لمعالجة هذه الوضعية تتمثل في إعادة تقييم الآلة في كل سنة حسب تغيرات معدل الصرف لتجنب خسائر كبيرة في نهاية الفترة و توضيح النتيجة الحقيقية لكل سنة.

خاتمة الفصل:

إن اعتماد الجزائر على القيام بإصلاحات شاملة لمعظم القطاعات وبالخصوص قطاع التجارة الخارجية وهذا بإصلاح النظام البنكي ونظام الصرف، ألزم عليها إعادة تقييم العملة حسب المفهوم الاقتصادي وخصوصا بعد التغيرات التي طرأت على نظام النقد العالمي، فانتقالها إلى نظام الصرف المرن مع تحديد معدل سعر صرف الدينار الذي نجم عنه آثار كبيرة على الاقتصاد الكلي، خاصة بعد تدهور أسعار المحروقات وانخفاض قيمة العملة عجل لعملية رفع المراقبة على عملية الصرف وتعويم الدينار.

هذه العملية الأخيرة كانت نتيجتها تخفيض قيمة العملة الوطنية، مما أثر سلبا على الوضعية الاجتماعية للمواطن الجزائري.

الفصل الرابع: الرقابة على الصرف في الجزائر

مقدمة :

نقصد بالرقابة على الصرف " تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتبقة طبقا للمصالح الوطنية وكذلك السهر على عمليات التنازل والحياسة على بعض عناصر الأملاك الوطنية من قبل الأشخاص المقيمين بالخارج " ¹⁶⁰.

وبهذا أن الرقابة على الصرف تعني تقليص الفارق الكبير الذي قد يسجل من الحاجة إلى الاستيراد التي تسمح بالدفع.

تمس الرقابة على الصرف كل التدفقات المالية كالتجارة الخارجية، حركة رؤوس الأموال، المدفوعات الجارية، وهي تتأثر بالتغيرات المالية والنقدية في ميزان المدفوعات، وكذا الاحتياطات الأجنبية بالإضافة إلى القروض المحصل عليها من الهيئات الدولية.

¹⁶⁰. مروان عطوى 1992 "أسعار صرف العملات وأزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية" . دار الهدى . الجزائر.

المبحث الأول: تطور الرقابة على الصرف في الجزائر قبل قانون 90-10

2. مرحلة حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية (1962-1970):

كان الهدف خلال هذه المرحلة هو حماية الاقتصاد الوطني من الوصايا المفروضة عليه من طرف القوى الاستعمارية، وهذا بوضع علاقات اقتصادية أوسع مع بلدان أخرى وتوسيع نطاق التجارة الخارجية.

ومن أهم الوسائل المتبعة في تنظيم الرقابة على الصرف هي الحرية من جهة، ونظام الحصص والاحتكار والاتفاقيات الثنائية من جهة أخرى.

بموجب المبادئ التي نص عليها تصريح 19ماي 1962 المتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة خلال الأشهر الأولى من الاستقلال، يسبب انتماء الجزائر إلى منطقة الفرنك الفرنسي، انتقال رؤوس الأموال بين دول البحر الأبيض المتوسط، كما يسبب الهروب المكثف لرؤوس الأموال عن طريق البنوك إلى وجوب التقليل من الواردات من السلع والخدمات إلا في نطاق ما تحتاجه تنمية البلاد، وبما يتماشى مع المتاح من العملات الأجنبية، ولهذا طبقت السلطات العمومية بعض الإجراءات على العمليات التجارية والمالية مع بقية العالم وكان من أهمها " نظام الحصص"¹⁶¹

يتمس نظام الحصص كل المعاملات المسددة بالعمليات الأجنبية، حيث أصبحت هذه المعاملات خاضعة إلى ترخيص من قبل وزارة المالية وبهذا أصبحت كل عملية استيراد أو تصدير تخضع لإجراءات الرقابة المستمر في الحصول على ترخيص مسبق واحترام الحصص المقررة، وكان الهدف من نظام الحصص ما يلي:

- حماية الإنتاج الوطني.
- تحسين وضع الميزان التجاري.
- الحد من السلع الكمالية واقتصاد العملات الأجنبية.
- إعادة توجيه الواردات حسب قدرات كل منطقة.

¹⁶¹ محمود حميدات 2000 " مدخل للتحليل النقدي " ديوان المطبوعات الجامعية. بن عكنون الجزائر.

بالإضافة إلى نظام الحصص، ثم استعمال هيئات احتكارية مسيرة مباشرة من طرف الدولة، وأسندت هذه الاحتكارات إلى الشركات الوطنية عندما يتعلق الأمر بالسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في نشاطها.

ولتعزيز أهداف الجزائر في استقلاليتها، قامت بتنويع وتوسيع مجالات مبادلاتها بإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع مختلف البلدان.

3. مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة 1971-1977:

ميز هذه المرحلة باحتكار الدولة الشديد للشركات الوطنية، كما شرع كذلك بتنفيذ المخطط الرباعي الأول والثاني على مستوى النشاط الاقتصادي.

كما ساد هذه المرحلة تقييد التجارة الخارجية والخصوص عملية الاستيراد، وتتمثل هذه القيود في¹⁶² :

- إقرار ترخيص إجمالي للواردات، يتمثل في غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئة المستفيدة من الواردات.
 - تفويض إدارة لمراقبة العمليات التجارية بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية.
 - العمل بالنصوص التنظيمية بغرض تغطية كافة المبادلات في إطار السياسة الاقتصادية المنتهجة والابتعاد عن مجمل النصوص التي وضعت بعد الاستقلال مباشرة.
- كما ميز هذه المرحلة أيضا إشعارات الصرف التي تسيّر المؤسسات والإدارات العمومية بالمؤسسات الأجنبية، وكذا الدعائم المالية لقانون الاستثمارات ونوعية التمويل الخارجي بالإضافة إلى الاستدانة الخارجية.

4. مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1987):

¹⁶² ABDOUM.R 1990. «Economie générale du taux de change élément d'analyse macro économique», les cahiers de la reforme, 2eme édition , ENAG.

تم خلال هذه المرحلة المصادقة على قانون احتكار الدولة للتجارة الخارجية وهذا يعني إقصاء الخواص من مجال التجارة الخارجية.

كما حدد القانون فترة انتقالية ميزها الاحتكار الشديد ونظام الحصص، كما شمل كذلك مجال الصادرات، وبهذا أصبح على كل السلع والخدمات أن تخضع للترخيص المسبق للتصدير ما لم تكن تابعة لنظام الاحتكار، وهذا يعني أن كل النشاط التجاري مع بقية العالم سيكون مراقب.

لقد أضفى على العلاقات الناشئة بين المؤسسات العمومية الوطنية والمؤسسات الأجنبية طابع الديمومة والاستقلالية في مجال المبادلات الدولية وهذا من خلال قانون السوق العمومية، مما أعطى دفعا قويا لتوحيد النصوص التنظيمية التي تسير الصرف المتعلق بالعلاقات التي قد تحدث بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الأجنبية وهذا من منظور السياسة الاقتصادية الجديدة للبلاد على الأقل، وقد دعم هذه الأحكام، اتفاقيات ثنائية مع الحكومة الأجنبية من اجل حماية البلاد من كل التأثيرات السلبية التي قد تنتج عن علاقات القوى السائدة في مجال التجارة الخارجية ومن اجل تزويد الاقتصاد الوطني بالعملة الأجنبية في الجزائر، وهذا مقابل حصولها على مكافأة على أرصدها، كما تم كذلك التنازل على 20% من إيرادات بالعملات الأجنبية للفائدة لشركات الاقتصاد المختلط في قطاع السياحة، أما الواردات والصادرات من السلع والخدمات التي تتم دون دفع فقد أعفيت من إجراءات التجارة الخارجية.

أعطى النظام الجديد للمصارف والقرض¹⁶³ دورا مهما لكل من المصارف التجارية والبنك المركزي في الاستعادة التدريجية لصلاحياتها في مجال الصرف، فأصبحت تعد التشريعات والتنظيمات الخاصة بالصرف والتجارة الخارجية وتقييم آثارها على العملة الوطنية.

5. مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية (1988-1995):

جاءت هذه المرحلة بقوانين وتشريعات تهدف إلى استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتعزيز المشاركة الفعلية لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد بعد رفع القيود التي كانت عائقا على المؤسسات العمومية في عملياتها مع الخارج أصبحت مسؤولة على الالتزامات التي تربطها بالخارج وهذا في إطار نشاطها الاقتصادي، كما ألغي كذلك الإشعار

¹⁶³ قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19-08-1986 المتعلق بنظام المصارف والقرض.

بالصرف الخاص بالاتفاقيات الموجودة بين المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية والأجنبية وبهذا زالت المراقبة على المؤسسات العمومية في تعاملها مع الخارج.

تم إخضاع المؤسسات الوطنية الجزائرية إلى نظام المراقبة و المتمثل في الموازنات بالعملات الأجنبية وهذا في إطار برنامج المبادلات الخارجية للجزائر مع بقية العالم. وهنا تم إلغاء الترخيص الإجمالي لاستيراد وتصدير السلع والخدمات وإلغاء الرقابة المسبقة وأدى هذا إلى تكريس دور البنك المركزي و دور البنوك التجارية، حيث تقوم هذه الأخيرة بالرقابة اللاحقة للبرنامج العام للتجارة الخارجية بتفويض من البنك المركزي وعليه لم تعد الرقابة على الصرف من صلاحيات وزارة المالية بل تقسم هذه الصلاحيات مع البنك المركزي.

خلال هذه المرحلة أنشئت لجنة خاصة بالاقتراض الخارجي كان مقرها في البنك المركزي وأسندت لها مهام متابعة القروض الخارجية ومنح الموافقة فيما يخص كافة القروض الخارجية التي تفوق 2 مليون دولار، وفي هذا الإطار كان على المصارف التجارية التعاون مع البنك المركزي لتمويل صفقات استيراد السلع والخدمات المبرمة بين المؤسسات التجارية الجزائرية والمؤسسات الأجنبية.

عرفت الإصلاحات الاقتصادية في هذه الفترة تسارعا معتبرا مما حال دون تطبيق بعض النصوص القانونية المرتبطة أساسا بالتعليمات التطبيقية، يأتي القانون 90-10 لينص على المبادئ العامة للرقابة على الصرف وجعلها من اختصاص البنك المركزي ومن هنا بدأ هذا الأخير في وضع الأدوات الأساسية التي تسمح له بممارسة وظيفة مراقبة العلاقات الاقتصادية والمالية مع الخارج من خلال التدفقات المالية.

كما تم إدخال تغييرات عميقة على نظام الرقابة على الصرف واستبعاد "الخطر" المفروض عليه لكي يستجيب إلى متطلبات السياسة الاقتصادية الجديدة بدورها المتميز بميلها إلى المزيد من انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي.

بموجب قانون 90-10 أصبح مبدأ الرقابة على الصرف قائما على مبدأ حرية المعاملات، وبهذا وضع البنك المركزي مجموعة من التنظيمات تهدف إلى تحقيق الكيفية التي تقوم عليها الرقابة على الصرف، وتحرير العديد من العمليات.

المبحث الثاني: نظام الرقابة على الصرف بعد صدور قانون 90-10:

من أجل توفير شروط انفتاح الاقتصاد الجزائري على بقية العالم أسندت للبنك المركزي وظيفتين أساسيتين هما:

- وظيفة الرقابة على الصرف .

- وظيفة تعديل الاقتصاد.

قام البنك المركزي منذ 1990 بوضع الأسس اللازمة لتدخله وهذا في كافة المجالات خاصة عمليات الاستيراد والتصدير، الاستثمارات الأجنبية في الجزائر والاستثمارات الجزائرية في الخارج، وحسابات العملات الأجنبية والعمليات الجارية الأخرى.

تم إصدار عدة نصوص تشريعية وتنظيمية تهدف في مجملها إلى تمكين المتعاملين الاقتصاديين من إنجاز جميع عمليات التجارة الخارجية الخاصة بالسلع والخدمات وهذا عن طريق بنك وسط معتمد، وبهذا أصبحت عمليات الاستيراد للسلع والخدمات مسموحا بها باستثناء قائمة المحذورات المقررة من طرف وزارة التجارة كما أن المعاملات التجارية للمتعامل الاقتصادي المقيم بالجزائر وغير المقيم لا تخضع إلى مبدأ التوظيف المصرفي المسبق لدى بنك وسيط معتمد على أساس عقد تجاري أو وسيلة إثبات غير قابلة للنقض بالإضافة إلى ذلك فإن توظيف العملية التجارية بين كلاً من المتعامل الجزائري و الأجنبي لا يكون مقبولاً إلا بعد تأكد المصرفي من كافة الشروط الفنية والتنظيمية قد تم استقائها وللمتعامل الاقتصادي حق الاستئناف أمام بنك الجزائر فيما يخص كل نزاع في هذا المجال.¹⁶⁴

يتم إجراء العمليات التجارية الخارجية على المستوى المالي وفقاً للكفالات و الضمانات المعطاة من قبل المؤسسة الاقتصادية، أما فيما يخص عملية التسديد فإنما تتم نقداً أو لأجل محدد حسب الحالة، وهذا طبقاً للشروط المحددة من قبل بنك الجزائر وهي الشروط التي تراعى على العموم مبلغ وطبيعة المنتج.

يستطيع المتعامل الاقتصادي أخذ الحيطة ضد مخاطر الصرف وهذا بالالتزام مع بنكه بشراء عملية أجنبية لتغطية المدفوعات الخارجية وبهذا فإن عمليات التصدير تستفيد من نظام يتميز بالطابع الحر ولا يطلب من المصدر أي التزام في ذلك ولا الحصول على أي ترخيص في هذا الشأن، لكن هناك التزام وحيد يتمثل في استرجاع أو تحويل الإيراد الناتج عن عملية التصدير إلى

¹⁶⁴ النظام رقم 90-02 الصادر من مجلس النقد والقرض بتاريخ 08-09-1991.

الوطن، وتجدد الإشارة هنا إلى استفادة المصدرين من حصة من إيراداتهم بالعملات الأجنبية وتختلف هذه الحصة باختلاف النشاط 10% النقل والبنوك والتأمين، 20% للسياحة ومختلف الأنشطة المتعلقة بصناعة الخمر، 50% للمحاصيل الزراعية والصيد، 100% لكل القطاعات الأخرى باستثناء المعادن والمحروقات التي تعد ملكا للمجموعة الوطنية¹⁶⁵ وترصد المبالغ التي يستفيد منها المصدرون في حسابات بالعملات الأجنبية مفتوحة لدى البنوك التجارية.

إن العملات الأجنبية التي يتم إيداعها في البنوك إما على شكل ودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل قد يستفيد أصحابها من مكافأة حسب الأجل المحدد لها كما يستطيع أصحاب الحسابات المفتوحة لدى البنوك بسحب أموالهم والأمر بتحويلها أو التحويل إليها وكذا تسديد عملياتهم التجارية لتمويل وارداتها من المنتوجات والمواد الأولية التي نستخدمها في الدورة الإنتاجية.

ميز السنوات التي سبقت 1990 الصرامة فيما يخص الاستثمارات وهذا بعدم قبول رؤوس الأموال الأجنبية إلا بالمشاركة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية وعلى أساس 51/49 بالمائة، وبهذا سمح للاستثمار الأجنبي في الجزائر بعرض تمويل النشاطات الاقتصادية غير المخصصة للدولة وهيئاتها، أما المخصصة لأشخاص اعتبارية معينة فيشترط فيها نص قانوني، وقد أعطى هذا التغيير في النصوص التنظيمية للمصرف مرونة أكبر في هذا المجال وقد يكون هذا الاستثمار الأجنبي إما فرديا أو بالاشتراك مع مؤسسة عمومية أو خاصة كما يمكن أيضا أن تأخذ هذه المشاركة شكل شركة رؤوس أموال أجنبية، شركة مختلطة، بائعين بالجملة أو وكلاء، شركة ذات أسهم، شركة ذات مسؤولية محدودة أو أي شكل آخر.

وقد حدد نظام 90-03 المؤرخ في 08/09/1990¹⁶⁶ الشروط التي يجب أن تتوفر في

المستثمر الأجنبي وهي معايير ذات طابع اقتصادي واجتماعي.

- إحداث وترقية مناصب الشغل.
- تحسين مؤهلات الإطارات والمستخدمين الجزائريين.
- اقتناء الوسائل الفنية والعلمية، والاستخدام المجدي لبراءة الاختراع.
- توازن الصرف.

¹⁶⁵ النظام رقم 90-02 الصادر من مجلس النقد والقرض بتاريخ 08-09-1991.

¹⁶⁶ نظام 90-03 المؤرخ في 08-09-1990

يمكن إعادة تصدير كافة رؤوس أموال الاستثمارات الأجنبية وعائداتها من الأرباح وفوائد وربوع وما شابههما، كما أنها تستفيد من كافة الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي تمت المصادقة عليها من قبل الجزائر.¹⁶⁷

ومن هنا أصبح مفهوم حماية الإنتاج الوطني يحتل المرتبة الثانية، كما أصبح كذلك بنك الجزائر وبالتعاون مع السلطات العمومية يعمل على تطبيق سياستين شبه متناقضتين في آن واحد:

- سياسة الرقابة على الصرف.

- سياسة فتح أبواب لفائدة غير المقيمين الذين يرغبون في استثمار أموالهم في الجزائر.

بالإضافة إلى ذلك، يقوم مجلس النقد والقرض بممارسة دور الرقابة على العمليات الاستثمارية فهو وحده الذي يمكنه منح الترخيص أو رفضه للاستثمار الأجنبي في الجزائر أو استثمار الجزائريين في الخارج، إلا أنه بمجرد حصول المستثمر على الاعتماد تصبح عملية إعادة تصدير وتحويل الأموال وكل ما يلازمها عملية مضمونة.

من أجل تغطية بعض النفقات ذات الطابع المهني في الخارج، تستفيد المؤسسات الاقتصادية الخاضعة للقانون الخاص من حق الصرف بالتناسب مع حجم أنشطتها الاقتصادية، وهذا ما عدا المصدرة للسلع والخدمات، كما لها أيضا الحق هذه المؤسسات في اقتناء تذاكر نقل جوية لأي مكان في إطار نشاطها المهني (في إطار العمليات الجارية).

تقوم البنوك بتسديد المصاريف الملحقة المصاحبة لعملية التصدير والاستيراد للبضائع وهذا بدون رخصة مسبقة، كما أن المساعدة الفنية التي تستلزم خدمات في مجال التكوين والتركيب وصيانة التجهيزات وإنشاء المجمعات الصناعية لا تخضع لرخص مسبقة، لمجرد تقديم الطلب من طرف المتعاملين الاقتصاديين تقوم البنوك المعتمدة بتنفيذ تلك التسديدات، إلا أن الشرط الوحيد هو توظيف الصنف الخاصة بالمساعدة الفنية لدى مصرف تجاري معتمد.

بذل دول اتحاد المغرب العربي جهودا كبيرة من اجل تجاوز مرحلة الاتفاقيات الثنائية باعتماد اتفاقية موحدة للدفع ذلك لخدمة المصلحة المشتركة لبلدان الاتحاد، دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ من الفاتح أبريل 1992، وهي تهدف إلى إلغاء الحدود الجمركية بين دول الاتحاد، ومن هنا إلغاء الرقابة على الصرف كي يتسنى للعمليات الاقتصادية أن تتحقق في شروط مواتية وضمن أوسع مجال ممكن.

¹⁶⁷ . BOUYACOUB.A 1998 « Entreprise et exportation: quelle dynamique ? CREAD, N°43. Alger.

بسبب احترام الجزائر لشروط صندوق النقد الدولي وحرية المبادرة التي استفاد منها الأعوان الاقتصاديون منذ الشروع في الإصلاحات الاقتصادية والمحيط الجغرافي السياسي (إفريقيا، المغرب العربي، حوض البحر الأبيض المتوسط، العالم العربي، السوق الأوروبية المشتركة)، أدى ذلك بالسلطات العمومية إلى إعداد وتطبيق سياسة اقتصادية جديدة من جهة، ومن جهة أخرى إلى:

- تعميق وتحرير التجارة الخارجية والصرف (مع مراعاة تكوين الأسعار بطريقة تتماشى مع أسعار السوق الحرة)

- التحكم في التضخم بهدف تحفيز الاستثمارات واستقرار قيمة الدينار.
- تقريب قيمة الدينار الرسمية من قيمته الحقيقية وهذا بتخفيف الفوارق التي يعاني منها.
- تشجيع الادخار المحلي وتوجيهه نحو الاستثمار الحسن.
- تحسين ميزان المدفوعات وهذا بتدعيم الاحتياطات من العملات الأجنبية.

كما عملت أيضا السلطات العمومية على التنويع في الدول كالمسعى المستوردة أو المصدرة، وهذا من أجل تخصيص قدر كبير من الموارد من العملات الأجنبية، ومراقبة المديونية الخارجية مع تحرير العمليات التجارية مع الخارج.

أصبح تحرير التجارة الخارجية أمرا ممكنا في حدود وسائل الدفع المتاحة وهذا لغاية 1992 كما أن تخصيص الموارد من العملات الأجنبية اخذ الأولويات التالية:¹⁶⁸

- استيراد المنتجات المخصصة للحفاظ على تنمية إنتاج المحروقات والإيرادات الناتجة عن تصديرها.

- استيراد المنتجات لتلبية الحاجيات الأساسية.
- استيراد الموارد والخدمات اللازمة لصيانة أداة الإنتاج.
- استيراد المدخلات اللازمة لتدعيم الأنشطة المصدرة.

وبهذا نجد أن الإمكانيات المالية (الاحتياطات من الصرف الأجنبي، خطوط الائتمان) موجهة للاستخدام الدائم، وقد أنشأت لهذا الغرض لجنة وزارية مكلفة بالقيادة والإشراف على التجارة الخارجية وآليات تمويلها لمدة محدودة، ويكون على عاتق المصارف التجارية بالتعاون مع بنك الجزائر لتمويل العمليات التجارية التي لا يزيد مبلغها عن 100 ألف دولار أمريكي.¹⁶⁹

¹⁶⁸ التعليمة رقم 625 الصادرة عن وزارة الاقتصاد بتاريخ 01-08-1992.

¹⁶⁹ محمود حميدات 2000 " مدخل للتحليل النقدي " ديوان المطبوعات الجامعية. بن عكنون الجزائر

وعلى هذا الأساس قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات وتنويعها كي يتمكن للمنتجين والمتعاملين الاقتصاديين تغطية كافة أو جزء من احتياجاتهم من العملات الأجنبية، وترك لهم حرية الاختيار في مجال الاستثمار بين الاستثمارات المباشرة أو الشركات المختلطة وذلك في القطاع العمومي أو الخاص.

طبقا للمادة 127 تم إنشاء سوق للعملات الأجنبية ما بين البنوك يتحدد فيه سعر الدينار بحرية وهذا بعد التخلي عن نظام الربط بسلة من العملات في جانفي 1996، بسبب القيام بعدة تخفيضات للدينار خلال الثمانينات وأوائل التسعينات وقد نصت هذه المادة على " ينظم بنك الجزائر سوق الصرف في إطار سياسة الصرف التي يقررها المجلس ويضمن احترام الالتزامات الدولية التي تعهدت بها الجزائر ولا يجوز لسعر صرف الدينار أن يكون متعددًا " ¹⁷⁰، وقد مهّد لهذه السوق منذ 1994.

نظام الصرف في الجزائر هو نظام الربط الموجه أو التعويم المدار، الذي يسمح بمرونة كبيرة في تحديد سعر العملة مقابل العملات الأخرى ويقوم بنك الجزائر مع العملات الأجنبية عندما يزيد الطلب عليها حفاظا على انخفاض قيمة الدينار الجزائري، كما أنه يتدخل مشتريا للعملة الأجنبية عندما يكون عرضها في السوق كبير وقد يؤدي إلى انخفاض قيمتها وبالتالي ارتفاع قيمة العملة الوطنية.

ابتداءً من سنة 1994، دخلت الجزائر في تنفيذ الاتفاق السنوي حول برنامج الاستقرار مع صندوق النقد الدولي، ولهذا أصبحت السياسة والسلطة النقدية هنا عنصرا مهما من عناصر السياسة الاستقرارية المسطرة في البرنامج وهذا بالتوافق مع السياسة المالية، وقد كرس هذا التناسق في إطار برنامج التعديل الهيكلي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي والذي يهدف إلى : ¹⁷¹

- استعادة النمو الاقتصادي.

- تعميق الإصلاح الهيكلي.

إن دور السلطة النقدية في عملية التعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري هام جدا خاصة في تنشيط وتفعيل التوازنات الاقتصادية اللازمة لإعادة دفع عجلة النشاط الاقتصادي.

¹⁷⁰ الجريدة الرسمية.

¹⁷¹ تقرير صندوق النقد الدولي (1998) " الجزائر تحقق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق " مجلة الأحداث الاقتصادية

ركز بنك الجزائر ، على عامل الرقابة القبلية والإشراف على البنوك وعمليات الضبط لتفادي حدوث تجاوزات كثيرة على مستوى المصارف والبنوك.

وقد ركز على أهمية تحديد نقاط الضعف على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، وبالتالي تكثيف عمليات التحري والتدقيق والتفتيش التي تتم، ويرجع ذلك أساسا إلى تسجيل العديد من الثغرات في نظام المعلومات ونظام التسيير البنكي، التي استغلت في العديد من قضايا تحويل الأموال، ما يعني وجود نقائص يتعين تداركها على مستوى أنظمة المعلومات المصرفية وعمليات التدقيق والتحريرات.

وعليه، فإن المهمة الجديدة لبنك الجزائر بمختلف هيئاته الرقابية، والمتمثلة في اللجنة المصرفية ومجلس القرض والنقد، ستكون في تكثيف عمليات التحري في الميدان التي يقوم بها دوريا مفتشو البنك المركزي.

في نفس السياق، شدد بنك الجزائر على ضرورة تقييد البنوك والمؤسسات المالية بالتدابير الجديدة الخاصة برفع رأسمائها كما تم إشعار مختلف البنوك بضرورة مراعاة كافة الإجراءات الخاصة بتدابير الحذر في مجال الإقراض ومواصلة بنك الجزائر في استرجاع فوائض السيولة.

علما أن قيمة الديون المتعثرة عرفت زيادة معتبرة خلال السنوات الماضية بلغت حدود 1500 مليار دينار بنسبة 55 الى 65 بالمائة ناتج عن ديون غير مضمونة الدفع للقطاع الخاص¹⁷². أما من ناحية التوازنات المالية الكبرى، فإن الجزائر عانت نوعا ما من تقلبات أسعار النفط وأهم مؤشر يدل على ذلك هو استقرار وجود قيمة احتياطي الصرف في حدود 144 مليار دولار وانتفاء أية ربحية بعد أن كانت الجزائر تجني، خلال الثلاثي ما بين 10 و13 مليار دولار، ثم ما بين 6 و10 ملايين دولار فضلا عن ذلك، سجلت عائدات الميزانية انخفاضا من 3,2483 مليار دينار خلال السداسي الاول من 2008 الى 6,1962 مليار دينار خلال نفس الفترة من 2009¹⁷³ أي بانخفاض نسبته 21 بالمائة وتأثرت الجزائر من الانخفاض الحاد للحماية البترولية بنسبة 4,35 بالمائة رغم تسجيل الحماية العادية ارتفاعا ب 1,28 بالمائة وتبقى الجزائر رهينة عائدات المحروقات ودولة تخضع لمنطق الاقتصاد السلطاني، فقد تراجع متوسط سعر النفط الجزائري خلال السداسي الأول إلى 89,51 دولار مقابل 56,111 في 2008 ، ما أثر

¹⁷² تقرير صندوق النقد الدولي (1998) " الجزائر تحقق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق " مجلة الأحداث الاقتصادية

¹⁷³ Banque d'Algérie: Rapport 2010 évolution économique et monétaire en Algérie, 2009..

على عائدات المحروقات وقد بلغت الإيرادات النفطية نسبة 1,63 بالمائة سنة 2009 من إجمالي عائدات الميزانية مقابل 2,77 بالمائة السنة 2008.¹⁷⁴

ويلاحظ أنه نتيجة تراجع أسعار النفط انخفضت إيرادات المحروقات من 3,1918 مليار دينار الى 7,1238 مليار دينار بتراجع نسبته 21 بالمائة، بينما ارتفعت العائدات الخاصة بالجباية خارج المحروقات من 565 مليار دينار الى 9,723 مليار دينار بنسبة زيادة بلغت 1,28 بالمائة والملاحظ، حسب بنك الجزائر، أن الجباية البترولية يظل مستواها، أي ب 7,1238 مليار دينار، أقل من سقف التوقعات الذي حدد في الميزانية على أساس متوسط سعر يقدر ب 37 دولارا للبرميل، حيث كان المتوقع بلوغه 1927 مليار دينار على الأقل لضمان التوازن المالي بالمقابل، فإن النفقات ارتفعت بنسبة 7,13 بالمائة، منها نفقات التجهيز التي ارتفعت ب 7,4 بالمائة على خلفية الاستمرار في مخطط دعم النمو الاقتصادي ويرتقب استمرار ارتفاعه مع اعتماد مخطط جديد خماسي بقيمة 150 مليار دولار وعلى ضوء ذلك، فإن الناتج المسجل يظهر عجزا بقيمة 7,228 مليار دينار يرتقب أن يتم تعويضه من خلال صندوق ضبط الموازنة الذي يضمن مثل هذه العمليات، الى جانب عملية تغطية تسديد الديون الداخلية والخارجية والمقدر ب 1,4280 مليار دينار هذه الأخيرة لم تعد تطرح كإشكال بالنظر لتواضع قيمتها؛ حيث تقدر ب 9,3 مليار دولار وجزء منها ديون متوسطة وطويلة الأجل وأغلبيتها ديون خاصة مقابل حوالي 900 مليون دولار فقط

عمومية على صعيد آخر، يسجل بنك الجزائر ارتفاعا في قيمة القروض الموجهة إلى الاقتصاد مع بقاء القروض الموجهة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون المستوى المأمول، بينما واصل بنك الجزائر سياسة امتصاص فوائض السيولة، ما ساهم في انخفاضها من 2845 مليار دينار الى 2549 مليار دينار بفارق 296 مليار دينار أو تراجع بنسبة 10 بالمائة.

طالب بنك الجزائر من جميع البنوك التجارية بعدم تحويل أي مبالغ بالعملة الصعبة الخاصة بفواتير استيراد السلع والخدمات من الخارج، لم يتم تسويتها بعد 360 يوم من جمركتها بالنسبة للسلع، أو منذ تاريخ صدور الفاتورة بالنسبة للخدمات، مهما كان نظام الدفع المعتمد، إلا في حالة تحديد مدة التسوية في العقد أو الاتفاقية المالية بطريقة صريحة،

و أن يكون التصريح بالاستدانة الخارجية مطابقا للتشريعات المعمول بها. وشدّد بنك الجزائر حسب التعليمات التي تحمل الرقم 180 صادرة يوم 13 أكتوبر 2009، على أن الحالة الثانية التي يسمح فيها بتسوية الفاتورة هي وجود حكم قضائي من الجهة الأجنبية ضد جهة جزائرية سواء كانت شركة أو مؤسسة عمومية أو خاصة.¹⁷⁵ إن السياسات المنتهجة من البنك المركزي ومنها لجوء إلى إضعاف الدينار والدفع بالشركاء الأجانب لمتابعة الشركات الجزائرية العمومية والخاصة أمام المحاكم الأجنبية لا يخدم إطلاقا سمعة الجزائر، وهي إجراءات خاطئة وغير شفافة، فضلا عن كونها ستغذي التضخم على المدى المتوسط في حال استمرار بنك الجزائر في اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، بهدف الحد من عجز الموازنة عن طريق رفع مصطنع لقيمة الجباية البترولية. ويعني منع الشركات من تسوية مستحقات واردات قامت بها قبل سنة من الخارج، أي إمكانية مستقبلية للتعامل على أساس القروض التقليدية التي كانت سائدة ومنها التحويل الحر أو تقديم المستندات، والاكتفاء مستقبلا بالقرض المستندي الذي تقرر في قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

وأكد أن النتيجة الواضحة للدينار الضعيف هي ارتفاع أسعار الواردات في الجزائر وبالتالي سنعرف خلال الفترات القادمة المزيد من التراجع الرهيب للقدرة الشرائية للجزائريين حتى وإن حاولت الحكومة تعزيز ذلك من خلال رفع الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون، مضيفا أن ربط الدينار الذي كان نهاية السنة 2008 عند مستويات صحيحة لقيمه الحقيقية بالدولار الضعيف سيدفع أسعار السلع والخدمات والمنتجات المصنعة والمواد الغذائية إلى الارتفاع بشكل رهيب بطريقة مباشرة وهي الوضعية التي ستتحول إلى ارتفاع نسب التضخم. وبينما يستمر الدولار في الانحدار مقابل باقي العملات العالمية، يتوقع أن ترتفع تكلفة الواردات من أوروبا وجنوب شرق آسيا بالنسبة للجزائر، ولا سيما أن حوالي 90 بالمائة من الواردات الجزائرية قادمة من بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان آسيا. أن السياسة المنتهجة من طرف بنك الجزائر المركزي سياسة خاطئة من الناحية الاقتصادية، لأنها أدت إلى حرمان المواطن الجزائري والاقتصاد الوطني من المكاسب التي حققها النفط قبل الأزمة

المالية العالمية، كما يقوم البنك اليوم بحرمان ومعاينة الشركات الإنتاجية الجزائرية العمومية والخاصة التي تستورد مدخلاتها من الخارج بكلفة مرتفعة بالمقارنة مع نظيراتها في المغرب وتونس وحتى في المنطقة العربية، وبالتالي فإن السلع الجزائرية ستكون عاجزة نهائيا على منافسة السلع العربية والأوروبية والآسيوية التي تدخل إلى الجزائر.¹⁷⁶

إن الدول التي تقرر إضعاف عملتها عادة هي الدول التي يقوم اقتصادها على التصدير مثل الصين واليابان وأوروبا وحتى الولايات المتحدة وبعض الدول الناشئة مثل الهند والبرازيل وروسيا، أما بالنسبة لحالة الجزائر فإن إضعاف العملة مكلف جدا لأن الهدف الوحيد الذي تتوخاه الدولة هو زيادة مداخيل البلاد من الجباية البترولية من مصادر اصطناعية غير إنتاجية، وبالتالي يكون للعملية آثار سلبية داخلية مباشرة على القدرة الشرائية وتراجع تنافسية المنتجات المحلية، كما أن جزء من العجز العمومي يتم تغطيته بهذه الطريقة.

أن تخفيض قيمة الدينار بهدف الحد من الاستيراد كونها تعتقد أن العملية تصبح مكلفة عندما تتم بدينار ضعيف، هو هدف لن يتحقق ، لأن الواردات المسجلة خلال السنوات الفارطة والتي ناهزت 40 مليار دولار، أغلبها كان موجها للقطاع الإنتاجي وقطاع البنى التحتية، بمعنى أن تكلفة المشاريع العمومية سترتفع وتنافسية المنتجات الجزائرية ستراجع، فماذا ستربح الدولة هنا عندما تخفّض الدينار مقابل الدولار وتتجه لاستيراد 65 بالمائة من حاجاتها من السلع والخدمات من الاتحاد الأوروبي بعملة قوية أصلا أمام الدولار الذي يعد عملية التصدير الوحيدة في الجزائر، والأخطر أن تخفيض العملة يؤدي إلى زيادة نزيف العملة الوطنية نحو الخارج.

المبحث الثالث : سوق الصرف في الجزائر:

1. سوق الصرف ما بين البنوك :

1.1. مفهوم سوق الصرف ما بين البنوك في الجزائر

انطلقت الإصلاحات المهمة المرتبطة بنظام الصرف في الجزائر مع نهاية 1995 و قد اصدر بنك الجزائر القرار رقم 08/95 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 فيما يتعلق بإنشاء سوق الصرف ما بين البنوك ، و هو سوق يجمع البنوك و المؤسسات المالية و يتم فيه معالجة كل عمليات بيع و

شراء العملات (عمليات فورية و آجلة) بين النقود المحلية و مختلف العملات الأجنبية الحرة و القابلة للتحويل ،قد سمح هذا التنظيم بتحديد سعر العملة المحلية حسب الطلب والعرض عليها في السوق من قبل المتدخلين المنفذين لأوامر زبائنهم ، كما يجوز لبنك الجزائر التدخل في سوق الصرف ما بين البنوك في إطار تسيير احتياطات العملة عن طريق إيرادات الصادرات النفطية و الموارد المنجمية و يتجزأ سوق الصرف ما بين البنوك إلى قسمين هما :¹⁷⁷

- **سوق الصرف الفوري** تتم فيه جميع المبادلات الفورية إما بأدوات صرف يدوية أو على شكل تحويلات بنكية و يتم استلام النقود المتبادلة في مدة قصيرة لا تتجاوز يومين .
- **سوق الصرف الآجل**: تتم فيه جميع المبادلات الآجلة و بتقنيات مختلفة عن التقنيات المستعملة في العمليات الفورية و يتم استلام النقود المتبادلة في وقت لاحق ويكون من ثلاثة أيام إلى غاية سنة و يسمى تاريخ الاستحقاق.
- يعتبر سوق الصرف ما بين البنوك سوق دولي تعالج فيه العمليات عن طريق الهاتف، التلكس و مختلف الأجهزة الإلكترونية الأخرى و يعمل بطريقة مستمرة ، يقوم فيه المتدخلين بتنفيذ أوامر زبائنهم والبحث عن تحسين المر دودية خزنتهم من العملة المحلية والعملية الأجنبية.
- قد يمكن لبنك الجزائر أن يتدخل في سوق البنك للصرف، وبأمر منه يمكن أن يتوسع هذا السوق لشمّل هيئات مالية غير بنكية.
- وفي إطار تسيير احتياطي لبنك الجزائر، قد يتدخل في السوق الحاضرة، وحسب القرار من بنك الجزائر فإن معدل الصرف للعملات يتحدد في السوق البنكي للصرف، وكل وضعية معاكسة لهذا القرار تعتبر غير صحيحة¹⁷⁸.

2.1. الرقابة على سوق الصرف ما بين البنوك :

إن الرقابة المفروضة على وضعية الصرف تحتم على البنوك احترام الشروط التالية :

أ- العلاقة بين وضعية الصرف الطويلة الأجل أو القصيرة الأجل لكل عملة أجنبية وحجم الأموال الخاصة اقل أو يساوي 10 %.

¹⁷⁷. BENHAFSLA. 2001 « Extraversion économique et risque de change » revue science humaines, université M'entouré Constantine N°16.

¹⁷⁸. HENNI A.1991. « Essai sur l'économie parallèle » ENAG

ب- العلاقة بين أكبر ارتفاع في المبالغ ذات الوضعية الطويلة الأجل أو القصيرة الأجل لمجموع العملات وقيمة الأموال الخاصة اقل أو تساوي 30 %.

ت- البنوك، المؤسسات المالية و الوسطاء المعتمدين المتدخلين في سوق الصرف ما بين البنوك يجب عليهم :

- اعتماد نظام دائم للقياس يسمح بالمحافظة السريعة لعمليات العملات و حساب النتائج ووضعية الصرف العامة و وضعية الصرف للعملات الأجنبية .

- اعتماد نظام رقابة دائم يراقب احترام الإجراءات الضرورية من اجل احترام الوضعيتين السابقتين .

- اعتماد نظام رقابة لتسيير الأخطار .

ث- البنوك، المؤسسات المالية والوسطاء المعتمدين يجب عليهم إرسال إلى بنك الجزائر بالمديرية العامة للعلاقات المالية الخارجية تقرير يومي حول وضعية الصرف للعملات الأجنبية وكذلك الوضعية الشهرية بالإضافة إلى :

- وضعية الصرف للعملة بصفة عامة .

- حجم الأموال الخاصة .

ج- وضعية الصرف الطويلة الأجل أو القصيرة الأجل تحدد حسب العناصر التالية :

- عناصر الأصول والخصوم المحررة بالعملات الأجنبية و الفائدة المتوقعة المدفوعة أو المحصلة.

- عمليات الصرف الفورية و الآجلة

- عمليات بيع و شراء الأوراق المالية و الأدوات المالية الآجلة المحررة بالعملات الأجنبية

- مختلف الفوائد المتوقعة المدفوعة أو المحصلة المرتبطة بعمليات خارج الميزانية.

- الفوائد المدفوعة و المحصلة غير المتوقعة و المرتبطة بعمليات الميزانية و خارج الميزانية عند القيام بعملية التغطية .

- الضمانات و المساهمات المماثلة المحررة بالعملات الأجنبية.

- كل العمليات الأخرى المعرفة من قبل بنك الجزائر .¹⁷⁹

3.1. وظيفة سوق الصرف ما بين البنوك :

يتم العمل في سوق الصرف ما بين البنوك حسب التنظيمات المقررة من قبل بنك الجزائر و التي نوجزها فيما يلي :¹⁸⁰

- أ- البنوك، المؤسسات المالية والوسطاء المعتمدين لهم الحق في إطار تسيير خزينتهم القيام بمايلي :
- البيع للبنوك غير المقيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الحرة القابلة للتحويل .
- بيع العملات الأجنبية الحرة القابلة للتحويل مقابل العملة المحلية المحتفظ بها في حساب بالدينار القابل للتحويل .
- شراء وبيع العملات الأجنبية الحرة القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية حرة قابلة للتحويل .
- شراء وبيع بين الوسطاء المعتمدين العملات الحرة القابلة للتحويل مقابل العملة المحلية.
- تترك الموارد من العملات تحت تصرف البنوك و المؤسسات المالية المتدخلة في سوق الصرف ما بين البنوك و المتمثلة في :

1. الموارد المحصلة من الصادرات خارج المحروقات و المنتجات المنجمية .

2. الموارد المحصلة من القروض المالية أو اقتراض العملات بين البنوك و المؤسسات المالية لحاجتها الخاصة أو حاجة زبائنهم.

ب- يتم تنفيذ مختلف العمليات في الأيام المفتوحة و هي التي تكون فيها البنوك مفتوحة للعمليات ما بين البنوك في المركز المالي المخصص لعمليات الصرف و في حالة وقوع تاريخ الاستحقاق في يوم من الأيام غير المفتوحة تقوم الأطراف بتحديد اليوم المفتوح حسب الإمكانيات التالية:

- اليوم الذي يليه : تاريخ الاستحقاق يؤجل بيوم واحد .
- اليوم الذي يليه باستثناء آخر الشهر : إذا كان تاريخ الاستحقاق المؤجل يقع في أول الشهر ففي هذه الحالة يتم إعادة تاريخ الاستحقاق إلى اليوم الذي يسبق آخر الشهر .
- اليوم المفتوح السابق : تاريخ الاستحقاق يسبق بيوم واحد .

4.1. عمليات الصرف:

¹⁸⁰ . Instruction N 79/95 du 27 décembre 1995

عمليات الصرف هي كل المعاملات بين الأطراف، أحد الأطراف يقوم بعملية الشراء لمبلغ عملته مقابل عملة أخرى من طرف متعامل آخر وبمبلغ معلوم تسليم هاذين المبلغين يكون في نفس تاريخ القيمة، أي عند المعاملة، كل طرف ملزم (كلاماً أو كتابياً) بالأداء عن نوع العملة المشتراة، العملة المباعة، المبلغ المشتري، المبلغ المباع، تاريخ القيمة، تاريخ الاستحقاق (بالنسبة لعملية الصرف الآجلة)، ومكان تسليم العملة الأجنبية المنتظرة.

أ. **عملية صرف الحاضرة:** هي معاملة، حيث الطرفين يأتیان على تبادل عملة مقابل أخرى بسعر يسمى "سعر حاضر" تسليم هذه العملات يأتي عموماً في اليوم الثاني المفتوح، بعد اختتام المعاملة، كذلك يمكن للأطراف بتحويل تسليم العملات المتبادلة، في نفس اليوم أو اليوم الموالي لتاريخ اختتام هذه المعاملة.

ب. **عملية الصرف الآجلة:** هي معاملة أين الأطراف تبادل عملة مقابل أخرى بسعر "سعر الآجل" تسليم هذه العملات المتبادلة تدخل في تاريخ الاستحقاق الذي يمكن أن يكون في فترة ثلاث أيام إلى 12 شهر (سنة واحدة).¹⁸¹

5.1. التأكيد على عملية الصرف:

عند القيام بعملية شراء وبيع العملات على الأطراف القيام بتحديد إما كتابة أو نطقاً العملة المشتراة، العملة المباعة، المبلغ المشتري، المبلغ المباع، سعر الصرف، تاريخ العقد، تاريخ الاستحقاق للعمليات الآجلة، مكان تسليم العملة المحصلة.

في حالة عدم تأكيد طرف من الأطراف على إتمام تنفيذ العملية فالعملية لا تعتبر ملغاة بل إن العقد يلزم هذا الطرف على التنفيذ الإيجابي للعملية و كل تأخير في الدفع يلزم صاحبه بالتسديد للطرف الآخر ما يلي :

- فوائد التأخير و تحسب على المبلغ بين تاريخ التسديد المتفق عليه و تاريخ التسديد الفعلي بسعر السوق إضافة إلى غرامة التأخير المقدرة ب 1 % .

- كل المصاريف التي يتحملها الطرف غير المخل للعقد و الخاصة بتأخير عملية التسديد. فيما يخص المراجعة و الوضعية و الناتجة عن اختلاف معدلات الفائدة للعملات المتبادلة المنفذة بالسعر الفوري ومدة عملية الصرف الآجل بإمكان كل طرف إلغاء عملية الصرف عند

التأكد من وجود إخلال لأحد الشروط من الطرف الآخر أو عند ظهور ظروف جديدة و تتمثل حالات الإخلال بالعقد فيما يلي :¹⁸²

- عدم التنفيذ الكلي أو الجزئي للتسديد المتفق عليه في عملية الصرف خلال 3 أيام التي تلي تاريخ التسديد المعلن من طرف الآخر.

- عدم تنفيذ كل معاملة الصرف خلال 10 أيام التي تلي التاريخ المعلن عليه من طرف الغير محل بالعقد.

- التصريح للطرف غير محل بالعقد احترام شروط العقد.

عند تاريخ حساب التعويض يقوم الطرف المخل بالعقد بحساب ما يلي :

- كل المبالغ التي تستحق عند هذا التاريخ على الطرف المخل بالعقد فيما يخص تأخير عملية التسديد.

- كل المبالغ التي تستحق على الطرف المخل بالعقد التي تخص توقيف العقد .

- يتم تسديد التعويضات خلال 3 أيام التي تلي تاريخ الحساب و المبلغ يحول إلى الحساب المصرح به من الطرف غير المخل بالعقد.

6.1. تواريخ المعاملات:

تاريخ المعاملة هو التاريخ الذي فيه الأطراف تحتتم المعاملة للصرف ويدخل حيز التنفيذ.

1. تاريخ البداية: هو اليوم الذي يعقد فيه الأطراف المعاملة، وهو اليوم الأول المأخوذ بعين الاعتبار من أجل تحديد في عملية الصرف الآجلة.

2. تاريخ الاستحقاق: هو اليوم المصرح بين الأطراف، وهو آخر يوم مأخوذ بعين الاعتبار لتحديد مبالغ الدفع للعمليات المتبادلة في معاملة الصرف الآجلة.

3. تاريخ الدفع: وهي كل التواريخ المؤكدة لتاريخ اختتام معاملة الصرف.

7.1. الشروط المفروضة على المتدخلين في السوق:

- قيام الوسطاء المعتمدين بتأسيس منظم للحالات الإحصائية التالية :

- الحالة اليومية لمعاملات الصرف .
- حالة معاملات الصرف حسب تاريخ الاستحقاق .
- الوضعية اليومية للخزينة من العملات .
- الوضعية المؤقتة للخزينة من العملات
- الوضعية المؤقتة للخزينة من العملة المحلية .
- الوضعية المؤقتة للخزينة .

كل هذه الوضعيات موجهة للمراقبة الداخلية لعمليات الصرف. وبهذا البنوك والمؤسسات المالية المتدخل في السوق البنكية للصرف، يجب أن تضع خصوصا نظام دائم لمقاييس تسمح بتسجيل ضروري لعمليات الصرف وحساب النتائج ووضعيات الصرف العامة والعملات الأجنبية، حيث كل التصريحات يجب أن تقدم كل فترة وتبعث لبنك الجزائر.

2 . السوق الموازية للصرف في الجزائر

1.2. تطور السوق الموازية للصرف قبل سنة 1990:

إن مميزات دول العالم الثالث وجود سوقين للصرف، السوق الرسمية والسوق الموازية، هذه الأخيرة التي يجب الاعتراف أن التبادل فيها دخل في العادات والتقاليد.

تعتبر السوق الموازية سوقا حرة، وسعر صرف العملة الأجنبية فيها يتحدد حسب العرض والطلب، أي مثل أي سوق أخرى¹⁸³.

إن الجزائر كأى بلد من بلدان العالم الثالث تتميز هي الأخرى بسوق موازية للصرف، حيث لا توجد أي إحصائيات واضحة عنها، فهي سوق غامضة والمتعاملين فيها غير معروفين، كما أن المراقبة الرسمية لا تستطيع أن تبين أهميتها رغم عمليات الاستيراد الممولة من هذه السوق بالعملات الأجنبية تفوق الواقع إلى حد كبير.

¹⁸³. AGENOR P. 1994 « l'unification des marchés de changes dans les pays en développement » revue d'économie du développement.

1.1.2. أسباب ظهور السوق الموازية:

تعود السوق الموازية في ظهورها إلى عدة عوامل كثيرة من الماضي كان أهمها: النقائص التي سببها عدم فعالية الجهاز الإنتاجي الوطني، الذي بدأ يقطع الغيار، الأجهزة الإلكترونية منزلية، مروراً بالسلسلة من الأشياء التي لا ينتجها الوطن إلا قليلاً والتي يرتفع الطلب عليها بنسبة فائقة، وبهذا تظهر السوق الموازية كحق من حقوق المستهلك لتحقيق حاجياته التي يعجز السوق الوطني عن تلبيةها.

ولكن من جهة أخرى نرى أن التبادل النقدي في السوق الموازية يمثل للقواعد الاقتصادية الدقيقة: إنها الندرة تخلق الغلاء، وبما أن العملة الأجنبية كانت سلعة نادرة في عصر الأزمة عكس الطلب عليها، الذي كان يرتفع بسرعة، كما لعب المضاربون دوراً كبيراً في توسع هذه السوق لبحثهم دائماً عن الربح السريع والوفير، وهذا لتأكدهم من الطلب على العملة الأجنبية سيدفع بدون نقاش حاجته الضارة إليها، وبهذا حطموا قيمة الدينار وعقدوا أزمة الاقتصاد التي تعيشها الجزائر.

تعتبر المراقبة الصارمة التي كانت مفروضة على الاقتصاد الوطني، سبباً آخر في توسع السوق الموازية، وهذا بمراقبة كمية ونوعية السلع المستوردة، وكذا مراقبة تحركات رؤوس الأموال مع الخارج.

ساعد تدهور أسعار البترول في سنة 1986 بتأزم الوضعية الاقتصادية التي عرفتها الجزائر وبذلك نقص المداخيل من العملة الأجنبية فقط 56.5% لدى الدولة، ولهذا توجه الأفراد وكذا المؤسسات الخاصة باللجوء إلى السوق السوداء لتلبية حاجياتهم من العملة الأجنبية سواء للقيام بعمليات تجارية أو لتعزيز أصولهم النقدية بهذه العملات نظراً لشعورهم بنقص الثقة بالعملة الوطنية.¹⁸⁴

إن عملية التحرير الجزئي للدينار المطبقة في عام 1982، ساعد على تشكيل سوق موازية يباع ويشترى فيها الدينار بمعدلات هزيلة بعيدة عن المعدلات الرسمية.
نحاول الآن أن نسلط الضوء على:

¹ اقدار نعيمة (1997/1996) "نمدجة قياسية لسلوك سعر الصرف في الجزائر منهج شعاع الانحدار الذاتي" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر...

2.1.2. نسبة التبادل في السوق الموازية:

إن دراسة تطور نسبة تبادل الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي تظهر فارقا بالنسبة لمعدل الصرف الرسمي للدينار، فإذا رمزنا لمعدل الصرف الرسمي بـ DA وإلى نسبة التبادل في السوق الموازية النقدية بـ DAN فنجد الجدول التالي:

الجدول 1: نسبة التبادل للدينار الجزائري/ للدولار الأمريكي في السوق الرسمية والموازية.

$\frac{DAN}{DA}$	السوق الموازية DAN	السوق الرسمية DA	الشهر
2,29	8,74	3,82	1980/03
3,42	13,15	3,85	1980/12
3,53	13,85	3,92	1981/01
2,78	10,85	3,91	1981/02
3,06	11,40	3,73	1981/03
3,11	11,05	3,87	1981/04
3,26	13,75	4,22	1981/05
3,28	13,80	4,20	1981/06
3,24	13,75	4,24	1981/07
3,43	14,55	4,24	1981/08
3,24	13,50	4,17	1981/09
3,31	14,00	4,23	1981/10
3,50	14,80	4,22	1981/11
3,75	16,00	4,27	1982/12
2,92	12,10	4,15	1983/03

المصدر: MONDES EN DEVELOPPEMENT N°36/1981

إذن في 1981 النسبة بين معدل التبادل $\frac{DAN}{DA}$ كانت في متوسطها تفوق 3، ونفس هذه النسبة تقريبا موجودة على مستوى المهجر الجزائري في أوربا $1FA=3DAN$ ، وفي الشرق الأوسط وخاصة في السعودية $1R.S=5DAN$ خاصة في مواسم الحج والعمرة.

إن تذبذب هذه النسب للمبادلات تترجم من جهة بتغير حجم المسافرين خارج الوطن، ومن جهة أخرى مرتبطة بالوضع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.¹⁸⁵

إن القرارات الحكومية التي رفعت المنحة السياحية من 300 إلى 1000 دج، والمطبقة منذ 1 أبريل 1982، وكذلك إصدار جوازات سفر جديدة بدلا من القديمة منذ مارس 1982، هذه العوامل التي أدت إلى هبوط تسعيرة الدولار من 16 دج إلى 12 دج في مارس 1982.

كل هذا من أجل توضيح صفة المضاربة لهذه النسب في الأسواق الموازية، وكذلك توضيح حساسيتها بكل فعل سياسي اقتصادي مباشر أو غير مباشر، والذي سيؤثر حتما على تعميق أو تخفيض هذا الفارق بين النسب الرسمية لصرف العملة وبين النسب الغير رسمية لتبادلها.

3.1.2. عرض الدينار في السوق النقدية:

إن التعامل في الأسواق النقدية الموازية، يسمح بالحصول على السلع والخدمات المنتجة في خارج الوطن، وبنسب التبادل المتاحة تفسر بعاملين أساسيين:

- وجود مداخيل نقدية فائضة في الجزائر والتي لم يستطيع الاقتصاد امتصاصها.
- وجود سوق سوداء محلية تمد بالمنتجات المستوردة والتي تطبق بأسعار مكافئة للفارق بين الدينار الجزائري.

وهناك فئتان من الفاعلين الاقتصاديين المعنيين بالأمر مباشرة: الإجراء والمقاولين الفرديين للقطاع الخاص.

1.3.1.2. الأفراد: هناك دائما دخل متاح للاستهلاك وغير مستعمل بسبب نقص عرض السلع والخدمات من طرف الجهاز الإنتاجي الوطني (سكن، سيارات، أجهزة منزلية.....)، ودخل الطبقة الأجيرية زاد بنسبة خفيفة 8% سنويا في الفترة 1967-1978.

- 1. قدار نعيمة (1997/1996) "نمذجة قياسية لسلوك سعر الصرف في الجزائر منهج شعاع الانحدار الذاتي" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية". جامعة الجزائر.

المقاولين الخواص: إن دخل المقاولين الخاصين مرتبط بالنائج

والامتيازات التي ينفرد بها القطاع الخاص دون القطاع العام مثل:

- أحسن استعمال للموارد من طرف القطاع الخاص.
- إنتاجية العمل مرتفعة من طرف القطاع الخاص.
- أحسن إلمام بتكاليف الإنتاج من طرف القطاع الخاص.
- تدفق جزء من إنتاج القطاع الخاص في السوق السوداء.

كل هذه الامتيازات التي ينفرد بها القطاع الخاص يجعل المقاولين في هذا القطاع يحصلون على أرباح ضخمة عن المداخيل التي يصرحون بها، هذا زيادة عن التهرب الضريبي.

ومن هنا فإن هذا الدخل الضخم الذي بحوزة المقاول فإنه بشك لا يجد مقابلا له في السوق الوطنية بعد أن ينفق منه ما ينفق على الأغراض الاستهلاكية المختلفة، ومن هنا فإن عرض الدينار الجزائري في السوق الموازية النقدية راجع إلى فعل كل هذه الفئات الاجتماعية الجزائرية، وذلك لغرض تغطية أهداف في الخارج (مع اختلاف هذه الحاجة، وهذا الهدف من حيث نوع الفئة وكمية الدخل المتاحة لها).¹⁸⁶

4.1.2. الطلب على الدينار:

إن الطلب على الدينار الجزائري يمكن أن يأخذ أشكال مختلفة، ومن هذه الأشكال التي لها معنى وأهمية مباشرة نذكر:

1.4.1.2. المهاجرين الجزائريين في أوروبا: علينا أن نفهم أولا أن هدف المهاجر الأساسي هو

تنظيم وتجهيز عودته إلى أرض الوطن، وذلك على أحسن الأحوال حتى يضمن لنفسه وعائلته معيشة معتبرة في وطنه بعد عودته، والوسيلة الوحيدة المتاحة أمامه هي طبعا تحويل الادخارات في الجزائر، وذلك بالالتجاء إلى السوق الموازية النقدية خاصة وذلك بالتبديل من العملة الأجنبية إلى الدينار الجزائري، وفقا لمعدل التبادل المتداول في السوق، أو شراء سلع معينة ثم بيعها على أرض الوطن بأثمان باهظة بالدينار الجزائري.

وطبعا شيء طبيعي بالنسبة للمهاجر بإتباعه هذا السلوك وذلك من أجل أن يراكم

شروط تسمح له بنيل ما يتغنيه وما يخطط له حين عودته من المهجر إلى أرض الوطن.

¹⁸⁶. كريم جودي ، كمال رضوان بادسي 1996 "السياسة النقدية في الجزائر" مجلة صندوق النقد العربي أبوظبي

ونجد في سنة 1988، ما يعادل 4.7مليار دج معبر عنها بالقيمة الرسمية اخترقت بنمو السوق الموازية النقدية، هذه الكتلة النقدية المحولة للجزائر تكتسي في حقيقة قيمتها ما يعادل حوالي "ثلاث مرات" قيمتها الأصلية، أي ما يعادل حوالي 14مليار دج.¹⁸⁷

2.4.1.2. التصدير عن طريق السوق الموازية: كما لا يخفى على أحد أن هناك قنوات تجارية تقليدية قائمة في مختلف الحدود الوطنية مع الدول المجاورة، سواء كانت الحدود الشرقية أو الغربية أو الجنوبية.

ففي حالات الجفاف التي عاشها المغرب الأقصى والتي صاحبها انخفاض أسعار الفوسفات، أصبحت مدن مغربية كبيرة مثل وجدة وأركان مراكز هامة للمنتوجات الجزائرية المستوردة بصفة غير قانونية، ثم تمر كذلك أجهزة كهربومنزلية من إنتاج جزائري بتونس، مالي، النيجر....إلخ.

إن شراء المنتج الجزائري بسعر x دج، ثم تحويله إلى خارج الحدود الوطنية لبيعه 3x دج أو 4x دج..... عملية تسمح لصاحبها بربح ما يعادل الفرق بين المعدل الرسمي لصرف الدينار ونسبة تبادله في السوق الموازية، وهذا الربح يوحى بأهمية التصدير في السوق الموازية.

5.1.2. تدهور قيمة الدينار في السوق الموازية :

إن هذه السوق الموازية وحركتها التي بلغت أوجها تستدعي التأمل، إذ أن قيمة الدينار الجزائري بفعل المضاربة أصبحت لا تساوي شيئا ذو قيمة، ولكن الأهم من هذا هو طرح السؤال: من السبب في هذا التدهور الواسع؟

إن الإجابة على هذا السؤال، لا يمكن أن نرجعها دائما وأبدا إلى النقص الواضح في عرض السلع والخدمات من طرف الجهاز الإنتاجي الوطني وحتى لو كان لهذا دور سلبي في تدهور قيمة الدينار الجزائري.

ولكن الأدهى من هذا، هو أن الفاعل الأساسي في هذا التدهور دائما هو "المرض الاجتماعي" لأننا لو أمعنا النظر في السلوكات الاقتصادية للأفراد في أي مجتمع ما، لوحدنا أن

¹⁸⁷. بومدين لخضر 1989 "قيمة الدينار الجزائري"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس. جامعة وهران

هذه سلوكات تنبثق وتتبع من دوافع اجتماعية محضة، ولا تحتاج إلى تفسير لهذه الفكرة، إذ أنه من البديهي أن الاقتصاد في حد ذاته علم، أقيم من أجل تلبية الخدمات التي يحتاجها الفرد. لكن هذه الدوافع الاجتماعية لا تستطيع أن تؤثر سلبا على مسيرة الاقتصاد، إلا إذا أصابها أمراض وانحرافات عن مرادها الطبيعي.

فانخفاض قيمة الدينار في السوق الموازية، أصبح شيئا لا يعبر عن نقص العرض من منتوجات في السوق المحلية الرسمية¹⁸⁸، إنما أصبح يعبر عن دوافع اجتماعية، لا تراعي نتائج هذه المطالب حتى ولو كانت على حساب الاقتصاد الوطني عامة، والدينار خاصة وبالتالي على بقية الأفراد الذين هم مجبرون على التعامل بالدينار الجزائري في معاملاتهم اليومية. ومن هنا أصبحت السوق السوداء النقدية ذات أهمية كبيرة، حتى عند غيرنا من الأجانب وإن هذا الجدول الذي نشرته جريدة "نيويورك الأمريكية" حسب مجلة الأحداث الاقتصادية رقم 33 في سنة 1988:¹⁸⁹

الجدول 2 : عدد الدنانير الجزائرية أو التونسية أو عدد الدراهم المغربية مقابل الدولار الأمريكي الواحد:

س س: السعر الرسمي

س غ ر: سعر غير رسمي

88-09-26		88-08-22		88-07-11		88-06-27		88-06-10		88-02-01		88-01-25		87-11-30		التاريخ البلد
س.غ.ر	س.ر	س.غ.ر	س.ر	س.غ.ر	س.ر	س.غ.ر	س.ر	س.غ.ر	س.ر	س.غ.ر	س.ر	س.غ.ر	س.ر	س.غ.ر	س.ر	
26,3	6,46	26,0	16,16	23,3	5,81	22,5	5,61	22,0	5,52	20,8	5,05	20,5	4,83	21,3	4,46	الجزائر
8,43	8,45	8,37	8,43	8,4	8,42	8,00	8,10	7,96	7,97	9,04	7,6	7,6	7,96	7,5	7,8	المغرب
0,87	0,89	0,87	0,88	0,84	0,86	0,81	0,84	0,79	0,82	0,79	0,67	0,67	0,79	0,76	0,78	تونس

المصدر: مجلة الأحداث الاقتصادية رقم 33-1988.

إن التأمل في الجدول نجد أن:

¹⁸⁸. بومدين لخضر (1989) "قيمة الدينار الجزائري" جامعة وهران.

أ. من الناحية الرسمية: أن الدينار الجزائري في العموم أحسن قيمة من الدرهم المغربي نسبة إلى الدولار الأمريكي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه أسوأ قيمة بكثير من قيمة الدينار التونسي بالنسبة إلى الدولار.

ب. من الناحية الغير رسمية: نجد أن الدينار الجزائري له أدنى قيمة في السوق الموازية النقدية وهو يتسم بانفراج واسع من حيث تغير قيمته في السوق الموازية نسبة إلى \$، مقارنة بالدينار التونسي والدرهم المغربي.

الفارق الملموس في قيمة الدينار الجزائري نسبة إلى \$ في السوق الموازية، إنما يدل على شيء واحد وهو أن السوق الموازية النقدية في الجزائر تأخذ منحرجا خطيرا دليل آخر على أن الأسباب في تدهور قيمة الدينار مرتبطة بالسوق السوداء بالاجتماعيات أي التصرفات الغير عقلانية التي يتخذها الأفراد.

إن لبعض الإجراءات الحكومية المتبعة في ذلك الوقت كبير الأثر على انخفاض قيمة الدينار الغير رسمية، ولكنها القيمة الحقيقية للدينار بالنسبة للمواطنين أو المستهلكين بصفة عامة... وذلك لأن الحكومة أو الدولة كما اتخذت الإجراءات المتعلقة بـ:

- السماح بفتح حسابات بنكية من العملة الصعبة داخل البنوك الوطنية، فهذا معناه أن فئة قليلة من المواطنين هم وحدهم يتمكنون من احتكار هذه العملة الصعبة لأنهم وحدهم القادرون على جلبها بشتى الطرق والوسائل، وهم غالبا المغتربون وأصحاب المشروعات الخاصة الذين لهم موارد خارج التراب الوطني، فقد أصبح هؤلاء يجلبون العملة إلى داخل الوطن بكل قوتهم، ودون المبادلات بالنتائج السلبية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

- من جهة أخرى تلك الإجراءات الحكومية المتعلقة بإلغاء المنحة السياحية من العملة الأجنبية، وهذا طبعا يخص كذلك فئة معينة أخرى، دون الفئة الأولى وهم الأفراد المتوسطي الدخل، فهم المستهلكون الباقون إذا ما استثنينا الطبقة الأولى المحتكرون للعملة الأجنبية.

ومعنى إلغاء المنحة السياحية هو خلق حاجات أشد شدة مما كانت عليه سابقا بالنسبة للعملة الأجنبية، وهذا بالنسبة للأشخاص الذين يريدون السفر إلى الخارج بدراسة اقتصادية للإجراء الأول والثاني، تصبح الفئة الأولى بائعة ومحتكرة العملة الأجنبية، أما الفئة الثانية تصح المستهلك لهذه العملة، وهنا يدخل عامل "الندرة" التي ينشأ عليها طلب ضخم وعرض قليل.

6.1.2. القوة الشرائية للدينار:

نحاول الآن أن نسلط الأضواء على القدرة الشرائية للدينار الجزائري، فكيف نقيس القوة الشرائية للدينار التي بحورتنا؟ فهي معرفة حجم السلع والخدمات أو المنتوجات التي يمكننا الحصول عليها بوحدة واحدة من الدينار الجزائري.¹⁹⁰

إن القدرة الشرائية للعملة النقدية لا تكون قوية بالنسبة لنوع من السلع وصعبة لنوع آخر، وإنما تكون إما مرتفعة وقوية بالنسبة لكل السلع أو تكون العكس لكل السلع، ذلك لأن هذه القدرة تعتبر القيمة الحقيقية التي تحملها كل قطعة النقود في طياتها. إن حقيقة الوضع الصعبة هي أن القدرة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت ضعيفة جدا، فإلى أين يذهب هذا الانحطاط لقيمة الدينار الجزائري، وخاصة بالنسبة لتبادله مع العملة الأجنبية في السوق النقدية الموازية؟ مع أنه في السابق خلال الستينات كان السائح الجزائري يقدم خدمة معتبرة للمغترب بفرنسا عندما يبادل 1 دج/1F1.

2.2. تطور السوق الموازية للصرف بعد سنة 1990:

إن الاقتصاد الوطني مر بمراحل صعبة تتمثل في التغيير الجذري الذي طرأ بمصارعيه على كل الميادين، والمتمثل خاصة في "استقلالية المؤسسات"، زيادة على الارتفاع الكبير في الأسعار. إن نظام استقلالية المؤسسات يقر أن شرط بقاء المؤسسة هو خلق فائض مالي، وهذا طبعا يغير إمكانية التمويل الذاتي، وهذا يعني بدوره عدم اللجوء إلى الرفع من قيمة الكتلة النقدية، وهكذا تستطيع أن يعيد الاعتبار لقيمة الدينار الجزائري وقدرته الشرائية، ولكن يبقى هذا نظريا يتوقف تحقيقه على مدى تطبيق نصوص نظام الاستقلالية وحسن تسييرها ميدانيا، هذا في حين أن الكثير من العمال في مؤسساتنا يطالبون برفع الأجور، وهذا يعني الزيادة من الكتلة النقدية بدون مقابل وما أخطر هذا على الاقتصاد والعملة الوطنية.

- ¹⁹⁰ بومدين لخضر 1989 "قيمة الدينار الجزائري"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس. جامعة وهران.

إن السوق الموازية هي عكس السوق الرسمية، فهي مرتبطة بعملة واحدة أجنبية وهي الأورو، هذه الأخيرة تلعب دور وحده القياس بالنسبة لكل عمليات الصرف الخارجية عن الأورو الأوروبي.

فعندما نذهب إلى عون صرف لدى السوق الموازية من أجل بيع دولارات أمريكية، هذا الأخير سيقوم أولاً بتحويل دولار إلى أورو حسب السعر الرسمي لدى البنوك. قيمة أورو للدولار ستتحوّل بعد ذلك على دج حسب معدل الصرف للسوق الموازية، اختبار هذا النوع من الارتباط هو منذ عهد الاستعمار نظراً لاعتقاد الجزائريين على استعمال الفرنك الفرنسي (والآن نظراً لانضمام فرنسا إلى منطقة الأورو وأصبحت وحدتها النقدية هي الأورو أصبحت هذه الأخيرة العملة الأكثر استعمالاً لدى المواطن الجزائري).

السوق دائماً متكون من عرض وطلب على سلعة مهما تكن، وفيما يخص هذا السوق الموازي مجموع القوانين المفروضة من طرف سياسة الصرف، ألحق طلب كبير على وسائل الدفع الخارجية "الطلب العام للعرض".¹⁹¹

أ. العرض: عرض العملات الأجنبية لتمويل سوق الصرف الموازية، يمكن أن يأتي من عدة مصادر:

- تحويلات العمال المهاجرين.
 - التقييم الزائد لفواتير الاستيراد وعمليات التهريب.
 - رصيد السياح الأجانب.
 - توظيف الأموال في الخارج للمقيمين.
 - عائدات التوظيف الإجبارية المقيمة بالعملات الأجنبية.
 - عائدات حسابات الودائع بالعملات الأجنبية للمقيمين.
- ب. الطلب: وسائل الدفع الخارجية لسوق الصرف الموازية تخدم تغطية مايلي:
- الواردات الغير شرعية (خاصة المواد الاستهلاكية).
 - سياحة المقيمين.

¹⁹¹GUERROUMI D. (1993) : « Ajustement et développement en Maghreb en Afrique subsaharienne, et en Europe de l'Est », imprimerie DEDICO. Juin 2003.

- تنوع الأموال النقدية للمقيمين: في البلدان النامية التي تعرف أخطار سياسية واقتصادية ومستويات تضخم مرتفعة، العملات الأجنبية تعتبر كقيمة احتباء (قيمة ضمان).

إن الجدول التالي يبين تطور السعر الرسمي والموازي خلال الفترة 1970-1996 وقراءة الجدول تسمح لنا بإخراج الملاحظات التالية:

الجدول 3: تطور حصة الدينار بالنسبة للفرنك الفرنسي في السوق الموازية و الرسمية.

السنة	معدل الصرف الرسمي	معدل الصرف الموازي	مستوى الفارق	تغيرات موازي	معدل
1970	1	1	0	100	
1974	1.1	1.4	0.3	110	
1977	1.3	1.5	0.2	150	
1980	0.62	2	1.38	200	
1985	0.61	3	2.39	300	
1986	0.71	4	4.29	400	
1987	0.8	4	3.2	400	
1988	1.2	5	3.8	500	
1989	1.5	6	4.5	600	
1990	1.8	6.8	5	680	
1991	3.75	7	3.25	700	
1992	4.36	9.5	5.14	950	
1993	4.2	10	5.8	1000	
1994	10.5	12.5	2	1250	
1995	11	13	2	1300	
1996	11.1	14.2	3.15	1420	

المصدر: REVUE ALGERIENNE D'ECONOMIE ET DE GESTION, MAI 1997, UNIVERSITE D'ORAN

من سنة 1970 إلى 1996:

سوق الصرف الموازية لم تتنازل عن الارتفاع بسبب خاصة الطلب القوي على العملة الأجنبية، وأهمية هذه السوق تظهر في سنة 1986 بسبب الوضعية الاقتصادية المتأزمة الناتجة عن انهيار أسعار المحروقات، وفي نفس السنة هناك علاقة وثيقة بين التغير السنوي لمعدل الصرف الموازي ومعدل التضخم.

إذ بقرار قبول شرط **FMI** على تحرير التجارة الخارجية في أبريل 1991 كان هناك ارتفاع كبير في عدد عمليات الاستيراد، مما عجز البنك الجزائري على دفع كل متطلبات المستوردين بالمرور عبر القنوات الغير شرعية لتسديد مستحقاتهم من العملات الأجنبية، وبهذا لجئوا إلى السوق الموازية التي أصبحت كمصدر لهذه العملات "شرعا وقانونا"، ففتنن وتشرع هذه السوق كان أكثر قوة بفعل أن المسؤولين قبلوا تحويل سعر الدينار في هذه السوق وعزوا في نفس الوقت أن السعر الرسمي للدينار هو السعر الموجود في السوق الموازية تبعا لتصريحات وزارة الاقتصاد في المنشور الوزاري للاقتصاد (المنشور رقم 63)، وتم تقرير أن بنك الجزائر يقرر حصص الدينار حسب السوق الموازية، وهذا يتناقض مع السياسة الرسمية المتبعة التي تسمح للمضاربين بتمويل الواردات الهامشية بتحقيق الأرباح وتهريب الأموال، كما تم كذلك في السنة التي قبلها إدخال مقاييس جديدة في قانون المالية التكميلي والذي يسمح بتنصيب أصحاب البيع بالجملة والوسطاء في الجزائر¹⁹² النظام الحر، أين معدل الصرف هو بالفعل ذلك الموجود في السوق الموازية، وبذلك بعيدا جدا عن المعدل الرسمي، بغض النظر عن كل عمليات التي تقوم بها أصحاب البيع بالجملة والوسطاء المتنوعة (هو مجلس النقد والقرض المخول الوحيد في تصحيح معدل الصرف الموازي المرتكز هي تأسيس تصريح القيمة المقابلة).

نتيجة للسياسة الهمجية لتحرير التجارة الخارجية والمساعدة على ترسيم السوق الموازية للصرف، السلطات النقدية والاقتصادية كان لها قرار أن الدينار يجب أن يكون في اتجاه ثابت للتخفيض بقوة حاجيات الاستيراد للسلع الاستهلاكية، والتحويلات الغير قانونية للأموال ومصادر لعملات الأجنبية الموجودة في السوق الموازية وهو واضح هنا أن هذه السياسة هي حرب مفتوحة ورسمية على الدينار"، معززة بظاهرة التحويل الغير شرعية لرؤوس الأموال التي تضاف إلى خدمة المديونية الخارجية للجزائر وساعد على تطبيق "الإمضاء على بياض" يجعل الاقتصاد الوطني غير قادر على تطوير الاستثمارات، وخلق مناصب شغل جديدة، والإنتاج بوفرة وتعميق الربط الخارجي المتعدد المقاييس للبلد.

فهل بترسيم السوق الموازية يسمح باستخدامها من أجل استقرار ونمو الاقتصاد الوطني؟
"المشكل المطروح هو معرفة المعدل بالتقريب الذي يمكن إعطاؤه للدينار من أجل أحسن تحويل".

¹⁹² .CF. article 41 de la loi de finance complémentaire.1990

1.2.2. الدينار: أي معدل:

الانخفاض القوي للدينار في سوق الموازية حاليا 117دج/€ مقابل 98دج/€ في السوق الرسمية، وكذا طريقة الحفاظ للسلطات النقدية من أي خطر، في حالة التخفيض تجعلنا نطرح السؤال التالي: "القيمة الحقيقية للدينار" أو بالأحرى "السعر المرغوب"، فطريقة الحفاظ للسلطات تفسر بالشعور بالخوف لأثر تخفيض الدينار على الأسعار الداخلية وعلى وضعية المؤسسات التي هي في وضعية حرجة فيما يخص تمويلها.

تفسر كذلك بأخذ بعين الاعتبار أن السوق الموازية هي سوق هامشية لتحديد معدل الصرف، ولهذا عدة أسئلة تطرح: من يفسر قوة انحراف الدينار الجزائري في السوق الموازية، وبأي سعر مرغوب لمستوى رسمي وتحت أي شروط؟ بالإضافة خلق اتحاد اقتصادي نقدي UEM، فتح فصل جديد في الحوار حول اختيار أنظمة معدل الصرف يوجب إيجاد نظام يحسن خدمة فوائد الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

الجزائر التي تعيش فترة تحول إلى اقتصاد السوق، لها فائدة كبيرة في انضمامها إلى منطقة الأورو الذي يوفر لها بعض المزايا الاقتصادية وبالخصوص تخفيف الخطر فيما يخص معدلات الفائدة وكلفة المعاملات الاقتصادية، السؤال الجوهرى يدور حول إذا كان هذا النظام للصرف مناسب وملائم؟

الدراسات المحققة تظهر كل مرة أن الأثر المباشر لإدخال الأورو العملة الأوروبية، سيكون إيجابى، لكن محدود. بالفعل الحوار الرئيسى يدور حول أثر هذه العملة يمكن أو يجب أن تكون على مستوى أنظمة الصرف في الحوض المتوسط.

2.2.2. معدل الصرف الثانى المتعدد:

من خلال ما قدمنا سابقا نجد أنفسنا أمام قيمتين من أجل عملة واحدة، في حين أن قانون النقد والقرض يقر ويلزم أن معدل الدينار لا يمكن أن يكون متعدد، فالتعديلات الجديدة

التي جاء بها هذا القانون مشروحة جدا أن "البنك المركزي ينظم سوق الصرف"¹⁹³ وأن "معدل صرف الدينار لا يمكن أن يكون متعدد"¹⁹⁴.

وهذا فرض تطبيق معدل صرف وحيد، وهذا حسب قرارات FMI إذ على كل دولة عضو أن تمارس معدل صرف وحيد، لكن تسمح له في حالات خاصة لمدة محددة وبقرار من FMI، ممارسة معدل صرف متعدد، وقد قدمت الجزائر براهين على ذلك، ففي نهاية 1970، كمثال غداة انخفاض الفرنك الفرنسي في 08-08-1969، الجزائر استطاعت تغطية ممارسة معدل صرف متعدد من أجل أن لا تترك الفوائد العالمية للمهاجرين، ومن أجل الوصول في نفس الوقت إلى التدفقات الداخلية بالعملات الأجنبية الخاصة بالمبادلات بالنسبة للدينار¹⁹⁵.

إن الأجانب هم بحاجة أولا إلى استقرار معدل الصرف حتى في إطار التعددية وليس التوحيد التي ليست هي طبيعة أوتوماتيكية لضمان تعدد الأهداف:

- التحكم في تكاليف الإنتاج، المنافسة، تحسين النتائج، بمعنى التحويلات المتحققة حماية رأسمال في حالة عدم وجود استثمار.

- يجب الاعتراف دائما أن بالنسبة للبلدان المستقبلية توحيد معدل الصرف يمكن على الأقل يكون نتيجة تطوع لقرار عكس الاستقرار، لا يمكن أن يكون إلا فاكهة تسيير اقتصاد مسير، إذن أكثر صعوبة.

إن معدل الصرف الثنائي عبارة عن النظام الذي رجعت إليه نيجريا في 1986، يعمل على تحديد سعرين، معدلين للصرف مختلفين بين العمليات العالمية مقسمة حسب ما نريد تشجيعه وما نريد كبحه، وكمثال نذكر:

- في قطاع معدل الصرف الضعيف (1 دج = 2€) نضع الواردات للمواد الغذائية والسلع الضرورية التي لا نريد كبح شرائها من الخارج.

- في قطاع معدل الصرف القوي (1 دج = 4€) نضع إعانات المهاجرين، تشجيع الصادرات، الإعانات السياحية.....إلخ.

¹⁹³ .Article 188 de la loi n° 90-10 du 14-04-90

¹⁹⁴ .Article 189 de la loi n° 90-10 du 14-04-90

¹⁹⁵ . BENISSAD.H.1999 « la reforme économique en Algérie ». OPU.

الهدف من هذا النظام هو في النهاية لا يخلط الكثير من التوازنات الاجتماعية، الاقتصادية تشجيع النشاطات الفعالة لتطور البلاد ، يرمي في الشكل تدعيم معدل صرف الدينار الذي لا يمكن أن يكون إلا وحيد، بالتأكيد مع مبادئ FMI التي كما سبق ذكره لا تسمح بالرجوع إلى نظام معدل صرف ثنائي أو متعدد، كما أن الجزائر تمتلك سوق صرف ثنائي هو السوق الموازية، خلقت بفعل الواردات بدون دفع ومثلت بقانون المالية التكميلي بالنسبة لسنة 1990¹⁹⁶.

إذ من بين المقاييس الجديدة الأكثر راديكالية السائرة مع السياسة المتبعة منذ سبتمبر 1989، مقاييس موجهة لضمان النمو الاقتصادي، ويجعلها أكثر خفة لمقاييس التصحيح الاقتصادي والمالي المتحمل من طرف الإجراء، حيث تطور المداخيل في تدهور بدون مراقبة، والذي لا يمكن أن يسحب لصالح مناسبات المضاربة التي تجعل الاقتصاد والمجتمع في أزمة.

إن برنامج العمل للسيادة المنشور في الأسبوع الثالث لسبتمبر 1992، يلزم بنظام سعر صرف متعدد سيطبق لفترة انتقالية ذات ثلاث سنوات بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، يعتبر هذا الطريق جد صعب، اختارته الحكومة من أجل دراسة الوضعية الاقتصادية والمالية الخطيرة، التي أنشأت عن طريق سياسة مديونية خارجية غير مسؤولة الواقعة من 1986 و 1988 كرد عن انخفاض بمداخيل من المحروقات.

أسعار الصرف المتعددة هل هي شيء جديد بالنسبة لبلادنا؟ ما هي مخاطر الصرف المتعدد، المنظرة، بافتراض أن شكل الملكية والإدارة لهذا النظام قد عولجت بصفة نهائية وكافية؟ الملاحظة التي تلي المخاطر هي فحص الآثار، كما تظهر في الواقع اليومي لمختلف الأعوان في الحياة الاقتصادية ونقص الثقة بسبب الشعور المسبق للتصريحات السياسية، أو من طرف المسؤولين عن تسيير الموارد المالية للبلد، فحص لوضعية نظام الصرف يسمح بوضع رابط بفعل وجود 4 معدلات للصرف محل التطبيق في بلادنا¹⁹⁷.

¹⁹⁶ . BENISSAD.H.1999 « la reforme économique en Algérie ». OPU.

¹⁹⁷ . BENACHENHOU. M. 1987 « Inflation, Dévaluation, Marginalisation ». Dar el Cherifa.

01. معدل صرف دبلوماسي: أسس البنك المركزي الجزائري في 1981 موجه للحفاظ على القدرة الشرائية لموظفي القطاع الدبلوماسي في الخارج، حيث يعطي جميع النفقات الميزانية لهذه التمثيلات: هذا المعدل هو 7دج/\$.

02. معدل صرف الرسمي: الذي انتقل من 4.824دج/\$ نهاية ديسمبر 1986، إلى 20.978دج/\$، أو تخفيض متوسط سنوي بـ60%، حيث عرف شهري جانفي وسبتمبر 1991، أكبر معدل تخفيض للدينار.

نعلم أن معدل الصرف يحسب على حسب قاعدة 14 عملة وأن التغيرات للحصة التي عرفها خلال 21 شهر، قد نوقشت مع FMI، هذا المعدل الذي يستعمل في كل المعاملات بعبر عن قنوات رسمية تمثل البنك المركزي، البنوك الأولية، الخدمات الجبائية... إلخ.

03. معدل الصرف الموازي: لكن ليس أقل من أن يكون في نفس الوقت شرعي ورسمي، حتى ولو أنه غير شكلي في الحصة اليومية للدينار المنشور أو المعلن عنه من طرف البنك المركزي، قد شرع في 1982، عندما قررات الاستيراد بدون دفع حررت، وسمح لها ليس فقط للسيارات، وإنما كذلك للتجهيزات الكبيرة.

قبل هذه السنة المعاملات بالعملات الأجنبية المعمول بها في السوق السوداء كانت غير شرعية، وأعطت متابعة قانونية في إطار الوضعيات القانون الجبائي المتعلق بخيانة تنظيم الصرف. بفعل هذه التسويات، المشتريات من العملة الأجنبية في هذه السوق كانت ضعيفة، بالإضافة إلى أن تنقل الجزائريين إلى الخارج كان يلزم وجود تسريح بالخروج وهذا قبل 1979، بترك هذه السوق الموازية تنمو، المسؤولين النقديون والماليون، اعتقدوا أنهم يقدرون على تفادي سياسة حل التخفيض .

04. سعر الصرف بالنسبة لـDTTS:

هذه الأخيرة تمثل وحدة قياس حيث تقيم قروض FMI بهذه الوحدة، والتي هي مبيعات العملات الأجنبية بالجزء المقابل للعملة الوطنية للبلد المدين.

بما أن معدل الصرف المتعدد هو غير تشكيلي وغير رسمي، كما هو الحال الآن في بلدنا، FMI له نظرة خاصة، الكل يدفع البلد المعني في إتباع سياسة نقدية و جبائية ترمز للاقتراب من معدل رسمي لـ "معدل حقيقي"، الذي هو حسب نظره هو "المعدل لسوق السوداء".

من أجل أن يكون الالتزام الذي يأخذه البلد عندما يقرر القبول بتعويم عملته واضحا، يجب ذكر أسباب قواعد صندوق النقد الدولي التي سنفصلها:

القرار VIII الجزء الرابع "التحويل للأصول المحصور من طرف الأعضاء الآخرين":

- كل عضو يجب أن يشتري الأصول بعملته الخاصة الآتية من طرف عضو آخر، إذا كان هذا الأخير نطلب منه الشراء.

- إذا كانت هذه الأصول اكتسبت حديثا من طرف لعبة المتعاملين الجارية... إلخ.

- إذا كانت تحويلها هو ضروري من أجل تطبيق مدفوعات لمعاملات جارية... إلخ بطريقة أكثر

مباشرة، هذا يعني أن الجزائر يمكنها أن تبيع البترول بالدينار، فهل نحن جاهزين لمثل هذا العمل؟.

إن من أهم شروط صندوق النقد الدولي هو تطبيق قواعد اللعبة على مدينيها، والشرط الأول المفروض هو تحطيم نظام الصرف المتعدد الإداري.

خاتمة الفصل :

يعتبر تخفيض سعر العملة من أحسن الحلول لتقليل التشوهات وإعادة البرمجة للصادرات، وقد يتدهور الميزان التجاري لأي بلد بسبب تطبيق سياسات مالية توسعية، ارتفاع المديونية، تذبذب الأسعار وكذا تدهور شروط التبادل.

حدث هذا في الجزائر، فبسبب عدم التوازن بين العائدات والمدفوعات الخارجية وكذا عدم القدرة على تحمل العجز في الحساب الجاري الراجح إلى قلة التدفقات الرأسمالية وكذلك نقص الاحتياطات التي أصبح اللجوء إليها غير ممكن، دخلت الجزائر في إجراءات التكيف الاقتصادي، فخفضت من الواردات وهذا عن طريق الرقابة المباشرة وتجمع متأخرات الأقساط الخارجية في مرحلة أولى، كما قامت بتدعيم لميزان مدفوعاتها من مصادر خارجية بهدف تسهيل التكيف الاقتصادي، وتخفيض الديون مع الدائن في المرحلة الثانية.

وكان تخفيض سعر الدينار الجزائري جزءاً أساسياً من هذه العملية ويعود هذا التخفيض إلى زيادة البطالة وضعف النمو الاقتصادي وكذا ضعف الاستثمار في القطاع العام.

نتج عن تخفيض الدينار، ارتفاع تكاليف المعيشة وإعادة توزيع الدخل وقد وجه انتقاد عبر تخفيض سعر الدينار بسبب أن هذا القرار غير فعال وقد يؤدي إلى التضخم بدون أن يحسن وضع

المدفوعات الخارجية وبالتالي سينتج عنه تخفيض جديد ويغرق البلاد في دائرة مفرغة من التضخم وتخفيض الدينار.

يعتبر تخفيض سعر الصرف في الجزائر ضروريا إذا كان ارتفاع يرجع أساسا إلى الارتفاع السريع في تكلفة الإنتاج الداخلية بسبب ارتفاع الطلب الداخلي وليس لانخفاض أسعار التصدير من غير المحروقات.

وبهذا من الأحسن تحسين وتوسيع كمية الصادرات من المحروقات من أجل الزيادة في كمية الاحتياطات من العملة الأجنبية ومدخرات القطاع العام، وبدلك تحقق الصادرات التي لم تنخفض أسعار العالمية دخلا كبيرا.

الخاتمة العامة:

تبرز أهمية سعر الصرف في عالمنا المعاصر من خلال دوره كمحرك أساسي للتجارة الخارجية باعتباره كأداة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم ، و تأثيراته على النشاط الاقتصادي للدول خاصة على وضعية ميزان المدفوعات من خلال التأثير في الصادرات والواردات و حركات رؤوس الأموال ، ومعدلات التضخم ، و اعتباره أداة من أدوات تحقيق الاستقرار المالي و الاقتصادي على المستوى الكلي والجزئي ، و على هذا فانه يتطلب تسيير جيد و كفاً من قبل السلطات النقدية و إلا كانت له نتائج عكسية ووخيمة على الدولة و تؤدي إلى أزمات على الاقتصاد العالمي وهذا ما تبنيه التجارب العالمية ، وانطلاقا من دراستنا هذه توصلنا إلى ما يلي :

من أهم القرارات التي تواجه الدول هي مشكلة اختيار احسن نظام سعر الصرف سواء نظم أسعار الصرف الثابتة أو المرنة، و يتوقف الاختيار حسب الظروف المحيطة بكل دولة، فنظم الصرف الثابتة تتسم بالجمود و تؤدي إلى أضرار بالقدرات التنافسية للسلع والخدمات للبلد التي ينتهج هذه السياسة ، كما يؤدي إلى تغيير التوزيعات الجغرافية للتجارة الخارجية ، أما نظم أسعار المعومة كلية تؤدي إلى تفاقم عمليات المضاربة و إلى ابتعاد أسعار الصرف عن قيمتها الحقيقية.

كانت الأزمات المالية التي نشبت في مختلف البلدان نتيجة نظم أسعار الصرف المربوطة، وضعف النظام الهيكلي ، و تأثيرات هجمات المضاربة ، و على هذا فعلى الدول قبل انتهاج سياسة

التحرير ، القيام بإصلاحات مالية و نقدية و هيكلية عن طريق تطوير القطاع المالي و قطاع الشركات حتى تتمكن من القدرة على المنافسة الخارجية و الصمود أمام الهجمات المضاربة و تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

إن سياسات الصرف هي تقنيات تسمح للدول خاصة التي تمر بمرحلة انتقالية (كالجزائر خلال فترة التسعينات) من التحرير التدريجي لأسعار صرفها باتباع سياسة التخفيض والرقابة الصارمة على العملة، فالجزائر انتقلت من مرحلة ثبات أسعار الصرف واستقرارها إلى التحرير الجزئي و المتحكم فيه عن طريق قيام بعدة تخفيضات لقيمة الدينار ثم الانتقال إلى نظام التعويم الموجه أي ترك العملة تتحدد حسب قوى السوق لكن مع تدخل البنك المركزي لضمان الاستقرار النسبي و منع القيام بعمليات المضاربة .

كما عملت الجزائر على تحرير أسعار الصرف و تطوير قطاع الشركات للتحسين من الصادرات وإعطاء القدرة للسلع الجزائرية على المنافسة الخارجية ، و العمل على جلب رؤوس الأموال الأجنبية لمضاعفة الاستثمار و الحد من البطالة مع التحكم في معدلات التضخم ، إلا أن ضعف قطاع الانتاج وقلة المنتجات الجزائرية لم يؤدي إلى نتائج إيجابية في هذا المجال فإغلبه الصادرات الجزائرية تتأسس من المحروقات و الموارد المنجمية التي أسعارها محددة عالميا بالعملة الصعبة ، فالتخفيض في سعر الصرف يرفع من إيرادات الدينار الخاصة بقطاع التصدير ، إلا انه يؤدي إلى زيادة حدة التضخم وتدهور القدرة الشرائية و ارتفاع حجم الكتلة النقدية و زيادة في نسبة البطالة.

يبقى هنا أن تشير إلى أن تخفيض سعر الصرف في الجزائر أمرا قد يكون مقنعا إذا ما عرفنا أن ارتفاع سعر الصرف راجع أساسا إلى الارتفاع السريع في تكلفة الإنتاج الداخلية نتيجة لارتفاع الطلب الداخلي وليس لانخفاض أسعار التصدير (من غير المحروقات).

وعليه بالنظر للظروف السابقة الذكر فمن الأيسر والأسرع تحسين زكية الصادرات من المحروقات "المورد الرئيسي للعمليات الصعبة بالنسبة للجزائر" بتخفيض سعر الدينار وهذا دون الزيادة في تدهور الاحتياطات من العملات الأجنبية أو مدخرات القطاع العام وبذلك تحقق الصادرات التي لم تنخفض أسعارها العالمية ربحا طارئا من التخفيض مما يحفز توسع هذه الصادرات وبالتالي الأنشطة المرتبطة بها.

و قد ساعد ارتفاع أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة على زيادة الموارد الجزائرية ، وارتفاع حجم الاحتياطات الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية التحكم في تقلبات سعر الصرف و العمل على تحسين القطاع الإنتاجي و تحرير التجارة الخارجية ، و تحسين الوضع الأمني الداخلي للتمكن من جلب رؤوس الأموال الخارجية و زيادة حجم الاستثمارات الداخلية و التقليل من حجم الواردات.

فانطلاقاً مما سبق، يمكن طرح السؤال التالي الذي سيكون محل اهتمامنا في البحوث القادمة "هل بإمكان الجزائر رفع قيمة الدينار بالنسبة للعملة الأجنبية حيث يعتمد عليه في تحسين الاقتصاد الوطني؟".

فهرس المحتويات

01	المقدمة العامة.....
04	الفصل الأول : أنظمة و أسعار الصرف.....
04	مقدمة الفصل الأول
05	المبحث الأول: أنظمة سعر الصرف.....
05	1. نظام النقد الدولي.....
05	1.1. نظام سعر الصرف الثابت.....
06	2.1. نظام سعر الصرف العائم.....
06	2. العوامل المحددة لنظم أسعار الصرف.....
08	3. مفاهيم أسعار الصرف.....
09	4. أساليب تقييم مدى ملاءمة مستوى سعر الصرف.....
10	1.4. المفهوم التقليدي لسعر الصرف الفعلي.....
10	2.4. مفهوم سعر الصرف الفعلي المتعدد الأطراف.....

13	المبحث الثاني: نظريات و أسواق الصرف
13	1. نظريات أسعار الصرف
13	1.1. نظرية تعادل القوة الشرائية
14	2.2. نظرية تعادل أسعار الفائدة.....
15	3.2. نظرية ميزان المدفوعات.....
15	4.2. نظرية الفقاعات المضاربة.....
16	5.2. التعديل الزائد لسعر الصرف.....
17	2. أسواق الصرف
17	1.2. السوق العالمية للصرف.....
18	2.2. المتعاملون في أسواق الصرف
20	3.2. أغراض التعامل في أسواق الصرف
21	3. عمليات الصرف
21	1.3. أنواع عمليات الصرف
24	المبحث الثالث: سياسة الصرف و عملية تخفيض العملات
24	1. سياسة أسعار الصرف
24	1.1. كيفية تحديد أسعار الصرف
25	2.1. العوامل الرئيسية المؤثرة في أسعار الصرف
29	2. التقلبات في سياسة أسعار الصرف
29	1.2 تكاليف عدم الاستقرار في سياسة أسعار الصرف.....
30	2.2. أسباب عدم الاستقرار
32	3. تخفيض أسعار العملات وآثاره الاقتصادية
34	1.3. نظرية تخفيض قيمة العملة
36	2.3. النتائج المنتظرة من عملية تخفيض العملة.....
40	3.3. أهم شروط نجاح عملية التخفيض
43	4.3. رفع القيمة الخارجية للعملة.....

46	الفصل الثاني: النظام البنكي و سياسة الصرف في الجزائر.....
46	مقدمة الفصل الثاني
47	المبحث الأول: هياكل النظام البنكي الجزائري
47	1 . البنوك العمومية
47	1.1 . البنك المركزي.....
49	2.1 . البنك الجزائري للتنمية.....
50	3.1 البنك الوطني الجزائري.....
50	4.1القرض الشعبي الجزائري
51	5.1 بنك الجزائري الخارجي
52	6.1 بنك الفلاحة والتنمية الريفية
53	7.1 بنك التنمية المحلية
54	2 . البنوك الخاصة.....
55	المبحث الثاني: الإصلاحات الأساسية للنظام البنكي الجزائري.....
55	1 . الإصلاحات الأساسية قبل سنة 1990.....
58	2 . الإصلاحات الأساسية بعد سنة 1990
64	المبحث الثالث: سياسة الصرف في الجزائر
65	1 . المرحلة الأولى [1973-1962]
67	2 . المرحلة الثانية [1986-1973]
70	3 . المرحلة الثالثة [1994-1986]
76	4 . المرحلة الرابعة [2001-1994]
79	5 . المرحلة الخامسة [2004-2001]
82	6 . المرحلة السادسة [2010-2005]
89	خاتمة الفصل الثاني.....

90.....	الفصل الثالث: تسعيرة و تخفيض قيمة الدينار في الجزائر
.....	مقدمة الفصل الثالث
.....	90
91.....	المبحث الأول: تطور أنظمة تسعيرة الدينار
91.....	1. المرحلة الأولى [1962-1964]
93.....	2. المرحلة الثانية [1965-1973]
95.....	3. المرحلة الثالثة [1974-1986]
97.....	4. المرحلة الرابعة [1987-1994]
116.....	5. المرحلة الخامسة [1995-2004]
122.....	6. المرحلة السادسة [2005-2010]
128.....	المبحث الثاني: تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري
128.....	1. أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري
133.....	2. أهداف تخفيض قيمة الدينار
134.....	3. آثار تخفيض قيمة الدينار الجزائري
141.....	المبحث الثالث: تأثير سعر الصرف على الاقتصاد الجزائري
141.....	1. تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات
145.....	2. مشاكل التصدير في الجزائر
146.....	3. تأثير سعر الصرف على معدل التضخم
147.....	4. تأثير سعر الصرف على المؤسسة الجزائرية
149.....	خاتمة الفصل الثالث

الفصل الرابع: الرقابة على الصرف في الجزائر

150.....	مقدمة الفصل الرابع.....
151.....	المبحث الأول: تطور الرقابة على الصرف في الجزائر قبل قانون 10-90
151.....	1. مرحلة حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية 1962-1970
152.....	2. مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة 1971-1977
153.....	3. مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1978-1987
153.....	4. مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية 1988-1995
155.....	المبحث الثاني: نظام الرقابة على الصرف بعد صدور قانون 10-90
164.....	المبحث الثالث: سوق الصرف في الجزائر
164.....	1. سوق الصرف ما بين البنوك في الجزائر
164.....	1.1. مفهوم سوق الصرف ما بين البنوك
165.....	2.1. الرقابة على الصرف ما بين البنوك
166.....	3.1. وظيفة سوق الصرف ما بين البنوك
167.....	4.1. عمليات الصرف
168.....	5.1. التأكيد على عملية الصرف
169.....	6.1. توزيع المعاملات
169.....	7.1. الشروط المفروضة على المتدخلين في السوق
170.....	2. السوق الموازية للصرف في الجزائر
170.....	1.2. تطور السوق الموازية للصرف قبل سنة 1990
178.....	2.2. تطور السوق الموازية للصرف بعد سنة 1990
187.....	خاتمة الفصل الرابع
188.....	الخاتمة العامة

فهرس الجداول :

الصفحة	العنوان	الجدول	المبحث	الفصل
92	معدل صرف الدينار الجزائري بالنسبة لواحد دولار أمريكي / واحد فرنك فرنسي للمرحلة [1964-1962]	01	01	الثالث
94	معدل صرف الدينار الجزائري بالنسبة لواحد دولار أمريكي / واحد فرنك فرنسي للمرحلة [1973-1965]	02	01	
96	معدل صرف الدينار الجزائري بالنسبة لواحد دولار أمريكي / واحد فرنك فرنسي للمرحلة [1986-1974]	03	01	
115	معدل صرف الدينار الجزائري بالنسبة لواحد دولار أمريكي / واحد فرنك فرنسي للمرحلة [1994-1987]	04	01	" تسعيرة و تخفيض قيمة
120	معدل صرف الدينار الجزائري بالنسبة لواحد دولار أمريكي / واحد فرنك فرنسي للمرحلة [2001-1995]	05	01	الدينار في الجزائر
121	معدل صرف الدينار الجزائري بالنسبة لواحد دولار أمريكي / واحد أورو أوري للمرحلة [2004-2002]	06	01	"
127	معدل صرف الدينار الجزائري بالنسبة لواحد دولار أمريكي / واحد أورو أوري للمرحلة [2010-2005]	07	01	

137	احتياط الصرف بالملايين الدولارات [1980-1989]	08	02	
172	نسبة التبادل للدينار الجزائري للدولار الأمريكي في السوق الرسمية والموازية	01	04	الرابع " الرقابة على الصرف في الجزائر "
176	عدد الدينانير الجزائرية، التونسية، المغربية مقابل الدولار الأمريكي الواحد	02	04	
180	حصة الدينار بالنسبة للفرنك الفرنسي في السوق الموازية والرسمية	03	04	

فهرس الأشكال البيانية :

الصفحة	العنوان	الرسم البياني	الجزء	الفصل
92	معدل صرف الدينار الجزائري بالنسبة لواحد دولار أمريكي / واحد فرنك فرنسي للمرحلة [1964-1962]	01	01	الثالث
94	معدل صرف الدينار الجزائري بالنسبة لواحد دولار أمريكي / واحد فرنك فرنسي للمرحلة [1973-1965]	02	01	
96	معدل صرف الدينار الجزائري بالنسبة لواحد دولار أمريكي / واحد فرنك فرنسي للمرحلة [1986-1974]	03	01	
115	معدل صرف الدينار الجزائري بالنسبة لواحد دولار أمريكي / واحد فرنك فرنسي للمرحلة [1994-1987]	04	01	" تسعيرة و تخفيض قيمة الدينار في الجزائر "
120	معدل صرف الدينار الجزائري بالنسبة لواحد دولار أمريكي / واحد فرنك فرنسي للمرحلة [2001-1995]	05	01	
121	معدل صرف الدينار الجزائري بالنسبة لواحد دولار أمريكي / واحد أورو أوروبي للمرحلة [2004-2002]	06	01	
127	معدل صرف الدينار الجزائري بالنسبة لواحد دولار أمريكي / واحد أورو أوروبي للمرحلة [2010-2005]			

المراجع:

باللغة العربية:

الكتب

01. مروان عطوي 1992 "أسعار صرف العملات وأزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية". دار الهدى . الجزائر.
02. سيد عيسى 1984 "أسواق وأسعار الصرف النقد الأجنبي". معهد الدراسات المصرفية . القاهرة.
03. صفوت عبد السلام عوض الله 2002 "سعر الصرف وأثره على علاج اختلال في ميزان المدفوعات (التجربة المصرية في سعر صرف الجنيه المصري)". دار النهضة العربية . القاهرة .
3. كامل بكري 1988 "الاقتصاد الدولي" الدار الجامعية . بيروت.
04. محمود حميدات 2000 "مدخل للتحليل النقدي" ديوان المطبوعات الجامعية . بن عكنون الجزائر.
05. مروان عطية 1993 "الأسواق النقدية والمالية". ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر.
06. زينب حسين عوض الله 2004 "الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية" دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

بحوث و دراسات:

06. مشهور هذلول بربور 2008 "العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشرا لأسعار في الأردن 1985-2006" أطروحة دكتوراه. الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
07. منصور محمد الشريف 1998 "التجارة الخارجية الجزائرية: دراسة تحليلية لتطور هيكل مبادلاتها 1971-1996" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري . قسنطينة .
08. يوسف بومدين 2001 "تأهيل النتجات التصديرية في إطار تسيير الجودة الشاملة، دراسة حالة المعمل الجزائري الجديد" رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير . جامعة الجزائر .
09. بومدين لخضر 1989 "قيمة الدينار الجزائري"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس . جامعة وهران.
10. حنان لعروق 2005 "سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر". جامعة منتوري. قسنطينة
11. عبد الحق بو عتروس 2001 " دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية حالة الجزائر" أطروحة دكتوراه دولة. كلية الاقتصاد . جامعة منتوري. قسنطينة.
12. قدار نعيمة (1997/1996) "نمدجة قياسية لسلوك سعر الصرف في الجزائر منهج شعاع الانحدار الذاتي" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية". جامعة الجزائر.

التقارير والنشرات الإحصائية

13. لعرابة مولود عبد الحق بو عتروس 1998 تقرير: الآثار الاقتصادية لتخفيض قيمة العملة في الاقتصاديات النامية . حالة الجزائر. جامعة منتوري. قسنطينة،
14. عيسى محمد الغزالي 2003 "سياسات أسعار الصرف" سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد 23 نوفمبر. المعهد العربي للتخطيط بالكويت

15. محود حميدات؛ خليلي كريم زين الدين 1997 " سياسات و إدارة أسعار الصرف في البلدان العربية " صندوق النقد العربي. معهد السياسات الاقتصادية.
16. عاطف النقلي 1990 "أثر نظام تعويم أسعار الصرف على ظاهرة التضخم" مجلة الدراسات الدبلوماسية العدد السادس.
17. عبد الحق بوعتروس 1998 " الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة في البلاد العربية: حالة الجزائر" بحوث اقتصادية عربية. القاهرة .
18. ستانلي فيشر 2001 "أنظمة سعر الصرف". مجلة التمويل والتنمية.
19. كريم النشا شبيبي وآخرون 1998 " الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق" صندوق النقد الدولي. واشنطن .
20. كريم جودي ، كمال رضوان بادسي 1996 "السياسة النقدية في الجزائر" مجلة صندوق النقد العربي أبوظبي .
21. محمود حميدات؛ خليلي كريم زين الدين 1997 " سياسات و إدارة أسعار الصرف في البلدان العربية " صندوق النقد العربي. معهد السياسات. العدد الثالث.
22. شعيب بونوة خياط رحيم 2011 « سياسة سعر الصرف بالجزائر » كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير . تلمسان.

23. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2002/01، جامعة باجي مختار، عنابة.

24. مجلة المال و الصناعة بنك الكويت الصناعي عدد 1997/15

25. مجلة صندوق النقد العربي أبو ظبي الإمارات العربية 5 ماي 1999.

-تنظيمات و تعليمات:

المادة 44 من قانون البنك المركزي.

المادة 45 من القانون الأساسي للبنك المركزي.

المادة 53 من القانون 62-441 المتعلق بإنشاء وتحديد القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري

المادة 53 من القانون الأساسي للبنك المركزي.

المادة رقم 66-178 بتاريخ 13-06-1966.

المرسوم 82-106 بتاريخ 13 مارس 1982.

المرسوم 85-85 بتاريخ 30 أبريل 1985.

المرسوم المؤرخ في 09-03-1963 والمتضمن إقرار نظام الحصص.

النظام 90-03 المؤرخ في 08-09-1990

النظام 90-05 الصادر عن مجلس النقد والقرض بتاريخ 30-12-1990

النظام رقم 90-02 الصادر من مجلس النقد والقرض بتاريخ 08-09-1991.

النظام رقم 90-02 المؤرخ في 08-09-1990

النظام رقم 90-04 المؤرخ في 08-09-1990

النظام رقم 91-07 المؤرخ في 14-08-1991 والمتضمن قواعد وشروط الصرف الآجل.

النظام رقم 92-09 المؤرخ في 22.03.1992 والمتعلق بالرقابة على الصرف.

تعليمة المجلس الوطني للتخطيط بتاريخ 28 فيفري 1987.

تعلیمة وزارة المالية المؤرخة في 03 فيفبري 1975.
قانون 1978-02 الصادر بتاريخ 11-02-1978
قانون الاستثمارات والأمر رقم 69-07 المؤرخ في 31-12-1969
الأمر رقم 66-36 المؤرخ في 29-12-1966 المعدل والمتمم بالأمر رقم 67-75 المؤرخ في 11-05-1967
والمعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري.
التعلیمة رقم 625 الصادرة عن وزارة الاقتصاد بتاريخ 01-08-1992.
التعلیمة رقم 89-611 المؤرخة في 12-12-1989 والصادرة عن البنك المركزي الجزائري.
الجريدة الرسمية رقم 02 لسنة 1988
الجريدة الرسمية رقم 16 لسنة 1990
الجريدة الرسمية رقم 39 لسنة 1991
القانون 88-01 المتضمن توجيه المؤسسات العمومية.
القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962، والمتعلق بإنشاء البنك
المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي.
القانون رقم 63-165 بتاريخ 07 ماي 1963.
القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19-08-1986 المتعلق بنظام المصارف والقرض.
المادة 07 من قانون المالية لسنة 1971..
المادة 15 من القانون الأساسي للبنك المركزي 1962.
المادة 183، من القانون 90-10 المؤرخ في 14-04-1990.
المادة 184 من قانون 90-10
المادة 19 من القانون الأساسي للبنك المركزي 1962.

1. ABDOUM.R 1990. «Economie générale du taux de change élément d'analyse macro économique»,les cahiers de la reforme,2eme édition , ENAG.
2. AGENOR P. 1994 « l'unification des marchés de changes dans les pays en développement » revue d'économie du développement N°3/1994.
3. BALI. H.1993. « Inflation et mal développement en Algérie ». OPU
- M. 1987 « Inflation, Dévaluation, Marginalisation ». Dar el Cherifa. 4. BENACHENHOU.
5. BENISSAD .H. 1999 « L'ajustement structurel ». OPU.
6. BENISSAD.H.1999 « la reforme économique en Algérie ». OPU.
BENISSAD. H. 1994 « restructuration et reformes économique 1979-1993 » OPU..7
8. BENISSAD.H.1991 « La réforme économique en Algérie » OPU. Alger.
9. BOROMAD.V ; MASSABIE.M 2006 « Commerce internationale : technique et management des opérations » 2edition BREAL.
10. BOUKRAMI .S.A 1980 « la Finance internationale ». OPU
1986 « les mécanismes monétaires financiers internationaux » ENAL
11. BOUKRAMI .S.A
12. BOUYACOUB.A 1987 «Le cycle d'investissement global. Monnaie, crédit et financement en Algérie 62-87 » CREAD.
13. BOUYACOUB.A 1998 « Entreprise et exportation: quelle dynamique ? CREAD, N°43. Alger.
14. BOUZIDI. A 1992 « comprendre la mutation de l'économie Algérienne » ANEP.
15. DEBBOUB.Y. 1998«Évolution du régime de change : le nouveau mécanisme économique Algérie » OPU CREAD.
16. DEBDOUB.Y. 2000 « Les nouveaux mécanismes économiques en Algérie »OPU Alger.
17. DENNOUNI.A1998 « Les causes et les conséquences de la dévaluation en Algérie » CREAD, N°43. Alger.
18. FEIGER G. et JACQUILLAT J. 1982 « Finance Internationale »DALLOZ.
19. GUERROUMI. D. 2003 « Ajustement et développement en Maghreb en Afrique subsaharienne, et en Europe de l'Est », imprimerie DEDICO.
20. GUILLOCHER B. 2001 : « économie internationale » 3ème édition. UNOS
21. GUILLOT .P. 1999 « Les règlements des échanges internationaux ». IUFM.
22. HENNI A.1991. « Essaie sur l'économie parallèle »ENAG.
23. HENRI J., JAFFRE.P 1990 « la monnaie et la politique monétaire » Economica .
24. JURA .M. 1999 « Techniques financières internationales » Dunod. Paris.
25. KRUGMAN.P ; OBTELFED.M 2009 « Economie internationale » .
- 26.LA BLANQUE P. 2001 « Principales caractéristique d'évaluation de l'économie Algérienne » fiche de synthèse mission économique et financière.
27. LINDERT P. et PUGEL T. A. 1997 "Economie internationale" Economica.
28. MANNALS. YVES. S 2002 « Techniques financières internationales » 7ème édition, Economica, Paris
- 29.MESSAHLI.S. 2005 «Regards sur la politique monétaire en Algérie »CNES
30. MONDHER .C 2002 "les taux de change" revue banque édition .paris .
- 31.NAAS.A. 2003 « Le système bancaire Algérien, de la décolonisation al' économie de marché » Maisonneuve et Larousse. Paris.
32. RAHIEL M. H 1987 « Monnaie, Crédit et Financement en Algérie 1962-1987 l'épargne des ménages ». CREAD
33. SAFRA M. et BENMARZOUK .T.1994 « Monnaie et Finance Internationale Approche Macroéconomique » édition l'harmattan .FRANCE.
34. SEAN P.G 1995 "Change et Gestion de Change".CHIHAB.
35. TALEB F. 1994« Publique Technique Nouvelles de Gestion des Risques de Changes » option de change, swaps et leur régime international.
36. YVES. S. 1995. « Marché des changes et gestion du risque de change » Dalloz

37. BENHAFSI.A. 2001 « Extraversion économique et risque de change » revue science humaines, université M'entouré Constantine N°16..
38. MARRAKCHI .F. « Taux de change réel d'équilibre et désalignements: Enseignements d'un modèle VAR-ECM pour le cas de la Tunisie » 2008
39. DJAKER.H. «La balance des payments' » Bank of Algeria. N°36
40. OUZZANI.K. « Régime des changes et taux de change en Algérie » Media Bank, Bank of Algeria, N°34, Février/Mars 1998.
- A 1998-1999 « Les instruments de couverture du risque de change, aspects théorique, réalité .41.SAID pratique » mémoire de l'école supérieur de banque.

www.bank-of-Algeria « Tendances monétaire et financière » au second semestre de 2004.

www.bank-of-Algeria « Tendances monétaire et financière » au premier semestre de 2004.

www.bank-of-Algeria « Tendances monétaire et financière » au second semestre de 2003.
of algeria.dz « la politique de change en Algérie » le 30.06.2006 [www.bank](http://www.bank-of-algeria.dz)
www.Diplomatie.Be/fr/press

www.bank-of-Algeria « Tendances monétaire et financière » au second semestre de 2007.
of algeria.dz « la politique de change en Algérie » le 30.06.2006 [www.bank](http://www.bank-of-algeria.dz)

Banque d'Algérie. (2002) « évolution économique et monétaire en Algérie » chapitre III «Convertibilité, Balance des paiements, et dette extérieure »p30-31.

Banque d'Algérie: Rapport 2006 évolution économique et monétaire en Algérie,2005.

Banque d'Algérie: Rapport 2007 évolution économique et monétaire en Algérie,2006.

Banque d'Algérie: Rapport 2008 évolution économique et monétaire en Algérie,2007.

Banque d'Algérie: Rapport 2009 évolution économique et monétaire en Algérie,2008.

Banque d'Algérie: Rapport 2010 évolution économique et monétaire en Algérie,2009

Situation économique en Algérie, «Algérie en chiffre, janvier2005» [www.bank](http://www.bank-of-algeria.dz) of algeria.dz
I.J.O.N°39, 199

الملخص

تبرز أهمية سعر الصرف في عالمنا المعاصر من خلال دوره كمحرك أساسي للتجارة الخارجية، ومن أهم القرارات التي تواجه الدول هي مشكلة اختيار احسن نظام سعر الصرف سواء نظم أسعار الصرف الثابتة أو المرنة، فنظم الصرف الثابتة تتسم بالجمود ، أما نظم أسعار المعومة تؤدي إلى ابتعاد أسعار الصرف عن قيمتها الحقيقية.

إن سياسات الصرف هي تقنيات تسمح للدول خاصة التي تمر بمرحلة انتقالية (كالجائر خلال فترة التسعينات) من التحرير التدريجي لأسعار صرفها باتباع سياسة التخفيض والرقابة الصارمة على العملة، فالجائر انتقلت من مرحلة ثبات أسعار الصرف واستقرارها إلى التحرير الجزئي والمتحكم فيه عن طريق قيام بعدة تخفيضات لقيمة الدينار ثم الانتقال إلى نظام التعويم الموجه أي ترك العملة تتحدد حسب قوى السوق لكن مع تدخل البنك المركزي لضمان الاستقرار النسبي و منع القيام بعمليات المضاربة .

يبقى هنا أن تشير إلى أن تخفيض سعر الصرف في الجائر أمرا قد يكون مقنعا إذا ما عرفنا أن ارتفاع سعر الصرف راجع أساسا إلى الارتفاع السريع في تكلفة الإنتاج الداخلية نتيجة لارتفاع الطلب الداخلي وليس لانخفاض أسعار التصدير (من غير المحروقات).

الكلمات المفتاحية :

سعر الصرف؛ أسعار الصرف الثابتة؛ أسعار الصرف المرنة؛ النظام البنكي؛ التضخم؛ السوق الموازية؛ الإصلاحات الاقتصادية؛ العولمة؛ الرقابة على الصرف؛ سياسة الصرف؛ أنظمة تسعيرة الدينار.